مجلـــة التجـارة العراقية الالكترونية

مجلة متخصصة فـــي التجـارة والاقتصاد والاســـتثمار تصـــدر عن
وزارة التجارة/دائرة تطوير القطاع الخاص /قسم الدراسات والنشر

اقرأ في هذا العدد

- الاصلاحات الاقتصادية وأثرها في تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق
- دور التنمية المستدامة في مواجهة التحديات الزراعية في العراق
- تشخيص وتحليل واقع المناخ والبيئة الاستثمارية في العراق
- الوسائل الحديثة لخزن وتسويق وتصنيع الحبوب (القمح)
- الاطر التي تحكم شراكة القطاعين العام والخاص
- جودة الخدمات الجودة المتسامية

العدد الثامن/ كانون الاول/٢٠١٦

الدراسات والبحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولاتمثل جهة الاصدار

المكتبـــــة الرقميـــــة

في اطار سعي دائرة تطوير القطاع الخاص لفتح افاق التعاون والتنسيق في المجال العلمي والمعرفي مع الجامعات العراقية والمراكز البحثية المتخصصة .

تم اطلاق المكتبة الرقمية في وزارة التجارة /دائرة تطوير القطاع الخاص قســـم الدراسات والنشر لتكون قاعدة معلومات توفر الخدمات المعلوماتيـــــة للباحثين والدارســـين في شـــتى المجالات والتخصصات العلميـــة (الاقصادية ، التجارية ، الادارية ،...الخ) حيث احتوت على الكثير من الرسائل والاطاريح الجامعية. وبالامكان تصفحها عبر شبكة الانترنت من خلال الموقع الالكتروني للدائرة www.iraqitic.com اومراسلتنا عبر البريد الالكتروني لقسم الدراسات والنشر studies@mot.gov.iq للحصول عليها.

الاصلاحات الاقتصادية وأثرها في تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق

د. واثق علي الموسوي
معاون مدير عام /الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

المقدمة

يعاني حاضر العراق تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية مترابطة تمس جوهر وجوده وتحدد مستقبله ولأجيال طويلة إذا يقف العراق اليوم على مفترق طرق يتطلب من الجميع وفي مقدمتهم صانعي القرار السياسي والاقتصادي إلى مراجعة المنطلقات الفكرية والنظرية الاقتصادية التي ينطلقون منها في رسم السياسات وان تنسجم التطبيقات مع ما يدمج معها من مفاهيم تحديث وهذه اكبر التحديات الاقتصادية التي تواجهنا اليوم . ينطلق هدف البحث من محاولة تحديد طبيعة التحول والياته بوصفه ناتجا للفكر الرأسمالي من خلال دراسة واقع الاقتصاد العراقي وإمكانية تطبيقها في العراق من عدمه. اذ يواجه الاقتصاد العراقي اليوم مهمة تغيير أسلوب التنمية، وانجاز مهمة التحول من حالة الاقتصاد الشمولي إلى اقتصاد يقوم على نظام السوق الحر ،وقد أكدت وثيقة استراتيجية التنمية ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧ هذا المعنى، حين أشارت الى(ان التنمية الاقتصادية في العراق تستهدف على الأمد البعيد إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الإنتاجية كماً ونوعاً على آليات السوق وتحريره من القيود الكمية والنوعية المفروضة على الأسعار والتجارة) ويهدف البحث الى توضيح ظروف وشروط ومتطلبات التحول نحو اقتصاد السوق في العراق من خلال اليات الاصلاح الاقتصادي .

أهمية البحث:-

تتجلى أهمية البحث في المشكلات التي يعالجها في ظل تزايد التحديات الداخلية والخارجية ، وبسبب السياسات الخاطئة تأتي أهمية البحث للتعريف عن الخصخصة واليات الاصلاح الاقتصادي ,كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية لمالها من نتائج ايجابية تكمن في زيادة إيرادات الدولة ، وتحقيق المنافسة والكفاءة الاقتصادية والإسراع بالتحول إلى اقتصادالسوق.

مشكلة البحث:-

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات هيكلية وتشوهات سعريه كبيرة ، وجاءت هذه نتيجة التخبط الاقتصادي الواضح في مجال السياسات المالية والنقدية التي تشكل العمود الفقري لاقتصاد كل دولة ,وكان ما يميز الاقتصاد العراقي هو هيمنة نظام التخطيط المركزي على النظام الاقتصادي وبالتالي سيطرة القطاع العام على كافة المستويات ونتيجة إلى ذلك أدى إلى غياب النشاط الخاص في العراق .

هدف البحث:-

ينطلق هدف البحث من محاولة تحديد طبيعة التحول والياته بوصفه ناتجا للفكر الرأسمالي من خلال دراسة واقع الاقتصاد العراقي وإمكانية تطبيقها في العراق من عدمه.

فرضيةالبحث:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي حلت بالعراق والتي أدخلته في بيئة التخلف الاقتصادي ، بمثابة سبب أساسي لتبني نهج التحول سعيا لتغلب على المشكلات واللحاق بركب الاقتصاديات الناجحة .

المبحث الأول
الإطار النظري لمفاهيم الإصلاح الاقتصادي وآليات السوق

اولا:- مفهوم الاصلاح الاقتصادي

يشير هذا المفهوم الى مجموعة من السياسات والاجـراءات الهادفة الى رفع الطاقة الانتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ، ويشار الى هذه السياسات الاقتصادية بالسياسات الاقتصادية الجزئية ، لان هدفها الاساسي يتمثل في تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الاسواق ، وبالاضافة الى الاثر الجزئي والقطاعي لتلك الاصلاحات فانها تؤثر ايضا على بعض المتغيرات الكلية مثل الاسعار ، اسعار الفائدة ، عجز الموازنة ، الميزان الجاري . تسهم سياسات الاصـلاح الاقتصادي في زيـادة مرونة الاقتصاد وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية وتقلل بالتالي من اثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات ,هناك تياران للاصلاح الاقتصادي ، التيار الاول ينتمي الى مدرسة الاقتصاد الحر والاعتماد على قوى السوق ، والتيار الثاني ينتمي الى مدرسة الاقتصاد المدار، يتمثل التيار الاول بسياسات صندوق النقد الدولي التي تستهدف القضاء على الاختلالات الكلية والهيكلية اذ لابد من تصحيح التشوهات في اسعار الصرف واسـعـار الفائدة وازالـة العجز في الموازنات الحكومية وهو مايتم تطبيقه في العراق ، اما التيار الثاني فيرى ان البرامج التصحيحية للصندوق تبالغ في العناية باعتبارات الكفاءة الانتاجية على حساب العدالة الاجتماعية ، ففي حالات كثيرة وقع العبء الاكبر للاصلاح على اصحاب الدخول المتدنية من خلال انخفاض الاجور الحقيقية وزيادة معدلات البطالة ومن ثم فان هذه البرامج تلاقي مقاومة شديدة من النقابات العمالية واصحاب الدخول الواطئة بصفة عامة وكثيرا ماتؤدي الى اضطرابات سياسية واجتماعية عند تنفيذها وعندها تبنت المؤسسات المالية الـدولـيـةوالـدول المانحة برنامجا للإصلاح الاقتصادي ذي النهج النيوليبرالي لإشتراط تنفيذه على الدول النامية والمتحولة التي تعاني اقتصادياتها صدمات داخلية وخارجية حادة واختلالات هيكيلية ,وذللك مقابل تقديم المساعدات المالية والفنية لها.

ثانيا :- موجبات التحول نحو اقتصاد السوق

اكتسحت الاقتصاد العالمي وبخاصة في مجموعة بلدان التحول ومجموعة الدول النامية منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم وحتى الآن موجة عاتية اسقطت في طريقها كل التوجهات الداعية الى تبني فكرة التخطيط وتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، ترافقت مع انهيار الأنظمة الاشتراكية من ناحية ونجاح وازدهـار منظومة السوق الحر من ناحية ثانية، حيث دفعت هذه الموجة العديد من الـدول الى إعـادة التفكير في سياساتها الاقتصادية وتوجهاتها القديمة، بغية إعـادة التوازن لاقتصادها القومي وإزالة الاختلالات والحد من التشوهات التي لحقت به. بعد أن تضافرت عوامل عديدة للنيل من مصداقية التخطيط ولـزرع الشك في جدوى استمرار دور القطاع العام في عملية التنمية. وقد هيأ هذا المناخ الفرصة المناسبة لعدد كبير من الدول النامية لإعلان التحول نحو الخصخصة واقتصاد

السوق مع مطلع الألفية الثالثة، ويمكن تلخيص العوامل التي اسهمت في تلك التحولات بما يأتي:-

١-سقوط المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، الذي عُدَّ بمثابة دليل على عدم جدوى نظام التخطيط وضرورة التحول نحو الخصخصة واقتصاد السوق.

٢-الأزمات الاقتصادية العديدة التي واجهت عدد كبير من الدول النامية، وسعت إلى الخروج منها بالتماس العون من الدول الرأسمالية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية

٣- تغلغل الأفكار الليبرالية الجديدة التي اسهمت في تحقيقه مجموعة من العوامل من أهمها :-

أ-أنه جاء نتيجة طبيعية لانتصار الأفكار الليبرالية الجديدة على كل من الأفكار الكينزية والماركسية.

ب- ساهم الدعم المالي والفني الذي تقدمه الدول الرأسمالية المتقدمة و المؤسسات الدولية في مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للدول النامية التي تنفذ برامج الاستقرار والتصحيح الاقتصادي في توسيع نطاق هذا الانتشار.

ت- يعتبر مناخ الأزمات الذي تعيشه الدول النامية مغريا بالتحول من الفكرة إلى نقيضها، فمن تبني أيديولوجيات تقع في أقصى اليسار(تدعو إلى تنمية اقتصادية بالتخطيط المركزي وبقيادة القطاع العام) إلى أخرى في أقصى اليمين (تدعو إلى نمو اقتصادي يقوم على الخصخصة ونظام السوق) ربما يأساً من الدروب المطروقة وأملاً في أن يأتي الطريق الجديد مع خطورته وفداحة ثمنه بالهدف المنشود

٤-شدة جذب النموذج الآسيوي، الذي فسر نجاحه على أن جاء من اعتماده على نظام السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي. رغم أن الواقع يشير إلى أن التنمية التي حدثت في هذه المجموعة من الأقطار تمت بقيادة الدولة، وان الأسواق التي سمح لها بالعمل كانت أسواقا محكومة وموجهة من قبل الدولة وخضعت لتوجيهاتها المباشرة وغير المباشرة، وهذا يعني أن التنمية تمت عن طريق قيادة الدولة للسوق وليس عن طريق قيادة السوق لعملية التنمية.

ثالثا:- ايديولوجية اقتصاد السوق

ترتكز ايديولوجية اقتصاد السوق على عدد من المبادئ أهمها:-

(تبني آلية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج, ووجود التشريعات والقوانين والمؤسسات والتنظيمات التي تكفل حرية التملك والعمل والإنتاج والتحول والتنقل والتبادل وتتيح حرية اتخاذ القرارات وتوسع من نطاق وحرية الاختيار لكل من المستهلك والمنتج, ووجود مبدأ كمال السوق، الذي يشترط المنافسة الكاملة كأساس لعمل

آلياته بكفاءة,وتهدف فلسفة اقتصاد السوق، الى تفعيل دور الأسعار بوصفها أداة رئيسة في عملية الإصلاح الاقتصادي باستخدام مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تدعم القدرة التنافسية)ومن أبرزها:-

١-إصلاح السياسة التجارية عبر التخفيف من قيود نظام الحصص والتعريفات الجمركية.

٢- إصلاح الجانب المالي و توسيع دور الأسواق المالية و السماح بممارسة العمل المصرفي للقطاع الخاص والمصارف الأجنبية.

٣- إصلاح آلية الأسعار عبر إزالة جميع الأسعار الإدارية والتقليل من حجم الدعم.

٤- التقليل من دور القطاع العام مقابل توسيع دور القطاع الخاص المحلي و الأجنبي.

٥- إصلاح سوق العمل .

رابعا: - مراحل التحول نحو اقتصاد السوق

يوضح التطور التاريخي لسياسات التحول نحو اقتصاد السوق، أنها تمر بمرحلتين رئيسيتين:-

الأولى :- يتم فيها تهيئة أرضية التحول لآليات السوق بإزالة القيود الإدارية التي كانت تحكم السياسات المالية والنقدية. وقد اهتمت سياسات التصحيح الهيكلي في هذه المرحلة بإلغاء نظام الدعم، والعمل على تعويم أسعار صرف العملات الوطنية تجاه العملات الأجنبية.

الثانية:- يتم فيها إحداث تغييرات جوهرية في هيكل ملكية وسائل الإنتاج وأسلوب إدارة الاقتصاد الوطني، والعمل على توفير شروط آلية السوق.

خامسا - أهداف التحول نحو اقتصاد السوق

تهدف مجموعة السياسات التصحيحية الى انتقال الاقتصاد القومي من النظام المركزي الى السوق الحر من خلال:-

١-إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص.

٢-معالجة العجوزات المزمنة في الميزانيات الحكومية نتيجة لدعمها للمنشآت الخاسرة.

٣-تطوير السوق المالية وتنشيطها.

٤ - خلق مناخ الاستثمار المناسب، لتشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي.

٥-تحسين الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية النادرة، من خلال التسعير الملائم لتلك الموارد ولعناصر الإنتاج وبخاصة النقد الأجنبي ومصادر الطاقة ورأس المال.

٦- زيادة ارتباط عوامل الإنتاج بحركة الأسعار والية السوق باعتبار ان الربح هو المحرك الأساس في هذه العملية من خلال السعي إلى تطوير كفاءة المنشاة الاقتصادية ورفع قدرتها الإنتاجية والقضاء على الروتين .

٧- ربط الأجور بالإنتاجية يخلق بيئة منافسة بين العاملين من شانها إن تخلق الإبداع وتشجع الابتكار والتطوير .

٨- إن آلية السوق تدفع باتجاه المنافسة الشديدة بين المنشات الاقتصادية التي تسعى نحو إيجاد وتثبيت الموقع الاقتصادي في السوق مما يدفع باتجاه ابتكار الأساليب العلمية الحديثة في الإنتاج والتوزيع والتسويق وإيجاد أفضل السبل من اجل تحقيق هذا الهدف.

٩- إن الدافع الجديد الذي يتجسد بعد عملية الخصخصة هو الربح ، وان الدعم الحكومي لهذه المنشاة او تلك والذي كان سائدا والذي يمثل نزيفا مستمرا في أموال الدولة سوف يتوقف، وبالتالي فان السعي المستمر للمنشاة سيكون نحو تحقيق أفضل الأرباح ، وإذا ما علمنا إن قيام نظام ضريبي فعال لدى الدولة سوف يقوم بزيادة إيراداتها ومن هنا فان زيادة الوعاء الضريبي الناجم عن زيادة أرباح ونشاط المنشات الاقتصادية سوف يؤدي بالتأكيد إلى تعظيم منافع الدولة.

١٠- إن المنافسة بين المنشات الاقتصادية سوف يدفع باتجاه الاعتماد على الكفاءات العلمية والتكنولوجية والسعي نحو تحقيق المزيد من الابتكار والتطوير مما يساعد على النهوض الاقتصادي في البلاد.

١١- إن تقليل الإنفاق العام من خلال تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية يعمل على تخفيض حجم السيولة النقدية وبالتالي تخفيض نسبة التضخم وتوجيه رؤوس الأموال نحو

الاستثمار.

((ومن هنا يتبين إن دور الخصخصة والتحول نحو أليات السوق يتركز في أنها تؤدي إلى إحداث تغيرات بنيوية وهيكلية في الاقتصاد وفي هيكل الإنتاج تحديدا عن طريق التوازن الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي مابين العرض والطلب من خلال تعزيز دور الأجور والحوافز في تطوير العاملين واستقرارهم وزيادة كفاءتهم الإنتاجية والابتعاد عن المظاهر السلبية التي ترافق نشاطات منشات القطاع الحكومي)).

المبحث الثاني
آلية تكوين إستراتيجية الاصلاح الاقتصادي في العراق

اولا:- موجبات الإصلاح الاقتصادي في العراق

يأتي من خلال السمات الرئيسية للاقتصاد العراقي وابرزها تتميز السوق العراقية بكونها سوق غير كاملة وهي حالة متأصلة بعمق بجذور البيئة الاقتصادية والاجتماعية العراقية، وأسهمت مجموعة السياسات الاقتصادية والقوانين التي طبقت في عهد النظام السابق في تكريس و تعميق هذه الحالة وزيادة مظاهر التشوه في تلك السوق، التي من أبرزها:-

١- الاحتكارات الطبيعية التي منحتها الحكومة لنفسها في مجال انتاج واستخراج وتصفية النفط و الانشطة الصناعية الرئيسة والمرافق والخدمات العامة كإنتاج وتوزيع الكهرباء والاتصالات والصرف الصحي وخدمات الاذاعة والتلفزيون وشركات الطيران.

٢- تبني نمط تعويض الاستيراد، وفرض سقف من الحماية الجمركية، التي أسهمت في فصل الصناعة المحلية عن العالم الخارجي، وترتب على هذه السياسة زيادة الفروقات بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية، وتكريس حالة انخفاض الكفاءة الإنتاجية .

٣-الحوافز الصناعية لمصانع القطاع العام ، التي قدمت على شكل قروض ميسرة، أو أراض صناعية بإيجارات رمزية، وتوفير الطاقة الكهربائية والوقود والمياه بأسعار مدعومة والإعفاء من الضرائب والجمارك، كل هذه الحوافز اسهمت في تشويه نظام الأسعار وكرست حالة الاختلال في الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة لصالح الانشطة الاستهلاكية المعوضة عن الاستيراد وعلى حساب تخلف الانشطة التصديرية والأنشطة الوسيطة والإنتاجية، كما اسهمت في خلق مجموعة من الأنماط الاستهلاكية التي لا تراعي مسألة الندرة النسبية لتلك الموارد.

٤-استبعاد الأجانب عن التنافس في السوق المحلية والدخول في النشاط الاقتصادي .

٥-غياب الشفافية، نتيجة لنقص المعلومات وندرة البيانات وسريتها .

٦-غياب القوانين التي تحمي حقوق الملكية والاختراع .

٧-تغليب الهاجس الأمني على الاعتبارات الاقتصادية، وهذا الأمر دفع الى احتكار النشاط الاقتصادي الخاص من قبل ثلة من رجال الاعمال المرتبطين بالسلطة .

٨- ومن واقع تحليل الواقع الاقتصادي العراقي نلاحظ سقوطه في الفخ الاقتصادي والسياسي في حالة الازدهار المالي من حيث قدرة الدولة العالية على تمويل مستوى عال من الانفاق الحكومي والاستيرادات(٥) ,وكذلك اختلال الهيكل الاقتصادي من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية من خلال عوائده التي تشكل ٩٨٪ من حصيلة إجمالي عوائد الصادرات. أو من خلال نسبة مساهمة عوائده في الميزانية العامة للدولة ٩٣٪ و ٧٤٪ من الناتج الكلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦ .

٩- اختلال التجارة الخارجية من خلال تشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد النفط الخام وليس من مصادر سلعية منتجة محلياً والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي هي اختلالات توليدية generative disorder أي إن كل اختلال يولد اختلالاً آخر .

١٠- ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي إذ يصل إلى ٩٣٪ وهو ناتج عن غياب التنويع الاقتصادي.

١١- اختلال هيكل الإنتاج:

اختلال أولوية الفروع القائدة لعملية الإنتاج.

١٢- وجود أزمة سكن حادة وكذلك تبلغ قوة العمل كنسبة مئوية من السكان (٢٦٪) .

١٣- أكثر من ٩٠٪ من مدخلات الإنتاج في الصناعة مستوردة(٩).

١٤- ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب (٥٠٪) وارتفاع ظاهرة البطالة المقنعة ٥٠٪-٦٠٪.

١٥- شحة مصادر الاستثمار المحلي والأجنبي وغياب كفاءة إدارة النفط وتفاقم عمليات الفساد .

١٦- ديون خارجية تقدر بنحو ١٥٠ بليون دولار .. MEED JAN. ٨ / ١٩٩١ .

كما يعد الاقتصاد العراقي ,اقتصاداً ريعياً بامتياز يعتمد على مصدر وحيد للدخل ,معرض للتذبذبات الحادة وذا نسبة انكشاف عالية جدا حيال الأزمات الدولية وكذلك يتمثل بانهيار البنية التحتية للقطاعات كافة,ولابد من العمل على إيجاد الحلول العملية من خلال استثمار الموارد الطبيعية للبلاد بأفضل صورة وتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وانجاز عدد لايستهان به من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها تنويع مصادر الدخل القومي وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة التوزيعية للدخل القومي بين أبناء الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة.

كما إن الدول الريعية هي تلك الدول التي تعتمد في نشاطها الاقتصادي على مورد طبيعي أحادي لتوليد الدخل وهذا النشاط غالبا ما يكون خارج نطاق ومفهوم العملية الإنتاجية الحقيقية , ولذلك يصبح دخل النفط في العراق ريعاً خارجياً غير مكتسب تنموياً .

إذ تثير إيرادات المورد تحديات من نوع خاص , وأهمها كيفية تجنب ما يوصف ألان بأنه ((لعنة المورد)) وقدم صندوق النقد الدولي . أفضل تعريف لها ومفاده أنها ظاهرة معقدة يمكن فيها لوفرة الإيرادات من الموارد الطبيعية إن تترجم إلى كساد- هدر – فساد – نزاع وذلك من خلال العديد من الآليات الاقتصادية والمؤسسية واليات انتقال تداعيات الاقتصاد السياسي . وتتضمن التحديات والقضايا الرئيسية مايلي :-

أ- تجنب المرض الهولندي(وهو مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية السلبية , التي تنشأ عن حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الممول بإيرادات النفط والغاز , فإذا كان هذا الإنفاق موجهاً أساسا إلى سلع منتجة محلياً , يمكن إن ترتفع الأسعار المحلية , وترتفع قيمة سعر الصرف) ويمكن إن يؤدي ذلك إلى تحول رأس المال والعمالة إلى إنتاج سلع غير تجارية والى تأكل القدرة التنافسية للاقتصاد غير الهيدروكربوني .

ب- التعامل مع التقلب الشديد للإيرادات الذي قد يؤدي إلى الهدر ودورات الانتعاش والكساد والاقتراض المفرط.

ت-استخدام إيرادات الموارد يؤدي إلى نضوب أصل غير مالي وغير متجدد وهكذا في حالة عدم ادخار إيرادات الموارد أو تخصيصها لإنتاج أو حيازة رأسمال إنتاجي آخر , فأن استخدامها سيقلل من صافي ثروة الحكومة المرصودة للأجيال القادمة .

ث- الاعتماد المفرط على إيرادات الموارد يمكن إن يحول البلدان المنتجة للموارد إلى دول تعتمد على الريع وفيها تكرس الحكومة اهتماماً اكبر لوظائف إعادة التوزيع. التي يحتمل إن تكون غير فعالة (مثل الدعوم – البيروقراطيات المتضخمة) ووظائف التدخل بدلاً من الوظائف المتعلقة بالتنظيم والإشراف والضرائب وإدارة الاقتصاد كما أن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ضمن اقتصاد السوق,كحالة اليابان وسنغافورة والصين ,تؤكد عمليا أنها حققت تطورا اقتصاديا رغم تدخل الدولة, فإذا لم يتم ضبطها من خلال تطبيقات مؤسسية دستورية, فان نمط تخصيص الإيرادات النفطية بين استعمالات مختلفة قد تتقلب باتجاه خدمة مصالح مالية وسياسية ضيقة لأولئك المرتبطين بالسلطة الحكومية , هنا تأتي ضرورة ضمان تخصيص القوة الاقتصادية للنفط لتعزيز قوة الدولة ووحدة المجتمع.

يتمتع العراق بثروة نفطية ضخمة إذ تشير التقديرات (إلى أن احتياطيه من النفط الخام يبلغ مايقارب ١٤٣ مليار برميل

ويمثل نسبة ١٢ ٪ من حجم الاحتياطي العالمي (١٤) فهو يمثل المركز الثاني في احتياطي النفط بعد السعودية كما يقدر الخبراء إن العراق يمتلك مكامن نفطية بحدود ((٣٠٠-٤٥٠بليون)) برميل مما يعني أن مدة نفاذ النفط العراقي على افتراض معدل إنتاج ٦ مليون برميل يومياً سوف تصل إلى أو((بين ١٣٩-٢٠٨ سنة)).

أما حجم الاحتياطيات المحتملة فهناك تباين في تقديرها ,حيث تعتبر الاحتياطيات من أكثر المؤشرات التي يشار اليها فيما يتعلق بندرة موارد استخراجية محددة كالنفط, والمؤكد إن الرقم يزيد عن((٢٠٠ بليون برميل)) , وانخفاض كلفة العثور عن النفط والتطوير وقرب النفط من سطح الأرض وانخفاض تكلفة الإنتاج وغياب مخاطر الاستكشاف النفطي.

ومضاعفة الإنتاج إلى ٦-١٠ مليون برميل يومياً . وبحسب الخبراء الدوليين إن الاحتياطيات النفطية في العراق توازي المكتشفة في السعودية كما قدر الدكتور النصراوي في كتابة الصادر في عام ١٩٩٥ (the economy of Iraq).

إن العراق يصل أعلى موارد تبلغ (٢٥٢ مليار دولار خلال المدة من ١٩٩٥-٢٠١٠) وفي أوائل عام ٢٠١١ , لم يزد إنتاج العراق عن مستوى إنتاج حرب ٢٠٠٣ , (وهو ٢,٤٠٠ مليون برميل في اليوم) ويتم تصدير (١,٩٠٠ مليون برميل منها) ولكن تم توقيع سلسلة من الاتفاقات بعيدة المدى مع شركات النفط الدولية في عام (٢٠٠٩, ٢٠١٠) لتطوير حقول نفط جديدة وحالية , وهو ماينبئ بارتفاع لافت في الإنتاج .

ثانيا:- الهيكل العام لسياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق

إن عملية إصلاح الاقتصاد العراقي والتحول نحو اقتصاد السوق تتطلب تبني وتطبيق استراتيجية اقتصادية واضحة تنبثق عنها حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية الحكومية المرتبطة بتنفيذ برنامج استثماري واسع لزيادة النمو الاقتصادي والتشغيل، أن تهيئة أرضية التحول لآليات السوق تتطلب في هذه المرحلة توفير الشروط آلاتية :-

١-الانتقال المرحلي الى اقتصاد السوق الاجتماعي,واقامة نظام اقتصادي قوي وديناميكي متطور وقادر على ضمان نمو الثروة القومية وتأمين شروط معيشية وعمل مقبولة للشعب .

٢- احداث تحولات اقتصادية عميقة تضمن الاستعمال الفعال للموارد المادية والطبيعية والقوى العاملة ، وصناعة سلع تنافسية والاندماج في الاقتصاد العالمي كما يجب أن تسبق أية عملية تعديل لهيكل ملكية وسائل الإنتاج، مجموعة من الإجراءات الممهدة، تبدأ من التشخيص الدقيق لأوضاع الاقتصاد العام، وتنتهي بإعادة هيكلة وحدات الانتاج المتعثرة وبخاصة في قطاع الصناعة التحويلية، مرورا بتشخيص الأسباب الحقيقية لضعف الأداء في هذا القطاع، التي يمكن أن تعود الى عوامل ليست ذات صلة بموضوع الملكية، على أن يتم خلال تلك المرحلة تحضير المناخ الاقتصادي الملائم من حيث إزالة التشوهات التي تعوق عمل آلية السوق.

وبـدون تهيئة تلك الشروط، يمكن أن تـؤدي عملية إعـادة الهيكلة الى نشوء مجموعات مصالح، تمتلك الحافز والنفوذ والمال لإدامة موقعها الاحتكاري لتجاوز الضوابط وإفساد عملية التحرير الاقتصادي.

٣- يجب أن يسبق ويـرافـق التحرير الاقـتـصـادي فـي أي قطاع، وضع تشريعات وضوابط منظمة للسوق وقوانين تضمن حقوق العاملين وحرية التنظيم المهني والنقابي وتحفظ حقوق المستهلكين وتضمن للأطراف الـمـتـعـاقـدة تطبيق شـروط المنافسة.

٤-العمل على بذل الجهود لإقناع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تأمين الدعم الكافي المالي والفني لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المنفذة في العراق.

٥-مـراعـاه الافـادة من تجارب الـدول التي شهدت عمليات تحول ناجحة نحو اقتصاد السوق، وكانت تعيش ظروفا مشابهة لظروف العراق من حيث ثقل مديونيتها الخارجية، أو من حيث خضوعها لأنظمة حكم بيروقراطية وطفيلية شبيهة بنظام العراق السابق.

٦-من غير المضمون نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي بدون تقوية شبكات الحماية الاجتماعية لفئات التي ستتحمل الجزء الأكبر من التكلفة الاجتماعية المترتبة على عملية الإصلاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي .

٧- من اجـل لضمان استمرار سيطرة الحكومة على شروط النمو الاقتصادي وشروط التراكم الرأسمالي، هو عدم تفرطيها بسيادتها على القطاع النفطي عند تطبيق برامج الخصخصة، كما ينبغي دعـم هـذا التوجه بالمطالبة بإدخال التعديلات الدستورية الكفيلة بابعاد القطاع النفطي عن لعبة المحاصصة السياسية وصـراع المصالح القومية والطائفية لتعزيز قوة الاقتصاد و قوة الدولة ووحدة المجتمع العراقي.

٨-محاولة تحقيق التوازن في عملية التنافس بين القطاعين العام والخاص، وفسح المجال أمام مبادرات القطاع الخاص، لان عملية الخصخصة هي جزء أصيل من برامج الإصلاح الاقتصادي لانها تمثل تغييراً جذرياً للسياسات الاقتصادية من اجل المشاركة في تعبئة الموارد المحلية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٩-التخفيف من الاعـبـاء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة اسـتـمـرار دعمها للمشاريع والشركات التي اثبتت التجربة عدم جدواها اقتصادياً، وتوجيه الإنفاق العام نحو دعم البنى الاساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الاهمية الاستراتيجية، وتخفيض الـدعـم الحكومي المقدم إلـى السلع الأساسية حيث إن الحكومة العراقية ملزمة بموجب اتفاقية المعونة الطارئة إن تشرع بالالغاء التدريجي للدعم ابتداء بالغاء الدعم على المشتقات النفطية في نهاية عام ٢٠٠٥ والبالغة قيمته ٥و١ مليار دولار وتخفيض مخصصات البطاقة التموينية في ميزانية عام ٢٠٠٦ إلى ٦و٢ مليار دولار بعد إن كانت ٤ مليار دولار في ميزانية عام ٢٠٠٥

١٠- الإصلاح المالي والمصرفي , وهو يشكل جوهر برامج الإصلاح الاقـتـصـادي وهـو يـهـدف إلى ايجاد انظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من اجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والاسراع فـي وتـيـرة النمو الاقتصادي وتمكين الاقتصاد من التكيف مع الصدمات الخارجية ، ويشمل الإصلاح المالي والمصرفي حزمة من الإجـراءات اهمها « تحرير أسعار الفائدة ، تحرير أسعار الصرف الاجنبي».

وكذلك تطوير السوق المالية المحلية وتشجيع حركتها بما يضمن تنمية القدرات الإنتاجية.

١١-من المفترض خلق المناخ الاستثماري المناسب لدعم الاستثمارات المحلية ومحاولة تشجيع وجـذب الاستثمارات الاجنبية لتفعيل الاقتصاد الوطني.

١٢-اتباع اجراءات تقشفية صارمة لاسيما في النفقات الحكومية من اجل زيادة الإيرادات العامة.

١٣- اقـامـة اقـتـصـاد متعدد الهياكل وازالة اغتراب الانسان عن الملكية ،وضـمـان حماية الدولة للملكية الخاصة كقاعدة لمجمل عملية تنمية المبادرة الفردية.

وكذلك يتطلب تغيير تلك البيئة توفير عدد من الشروط أهمها:-

•تحرير الأنشطة الاقتصادية وبخاصة الصناعية والخدمية.
•تفعيل دور نظام الأسعار لزيادة فعالية تخصيص الموارد الاقتصادية واستخدامها الأمثل.
•تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستخدام أدوات غير مباشرة في التوجه نحو اقتصاد السوق.
•توفير إدارة اقتصادية فعالة للمشروعات، تحقق الكفاءة الاقتصادية.
•فرض قيود متشددة على الموازنة العامة، لتوفير الحوافز لتحسين الكفاءة الاقتصادية.
•إرساء إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الملكية.
•إرساء قواعد الشفافية وبخاصة القواعد المنظمة لعملية التحول نحو اقتصاد السوق.
•تكوين عقلية اقتصادية جديدة للشعب ،وتغير نظرة الى العالم ،وتامين الفرصة لكل انسان لتحديد مجال عملة واشكاله .
•ضمان اوسع الحريات الاقتصادية للمؤسسات والافراد ،ورفض اي تدخل مباشر للدولة في انشطتهم الاقتصادية،وتوسيع نطاق استعمال الحوافز الاقتصادية.

ثالثا:- الأثار المتوقعة للإصلاح الاقتصادي في العراق .

توضح نتائج تجارب الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في عدد من الدول العربية إلى انها تدفع بالبلاد إلى مرحلة انتقالية صعبة تعتمد درجة صعوبتها ومدتها على مدى قدرة الدولة على اختيار السياسات الاصلاحية الملائمة وقدرة الموارد الوطنية على الاستجابة للتغير وثقة رأس المال الأجنبي في تلك الدولة بسياساتها الاصلاحية ، ومن الممكن ايجاز الآثار المتوقعة للإصلاح على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعي.

١- الآثار على الفقر وتوزيع الدخل . ستؤدي سياسات الإصلاح إلى ازدياد حدة الفقر وتضرر الفئات الاجتماعية الفقيرة من السكان بسبب :-

•انخفاض الدعم الحكومي للسلع الرئيسة كالغذاء والطاقةو ارتفاع أسعار السلع والتضخم نتيجة لازالة الدعم وتخفيض سعر صرف العملة المحلية .
تخفيض الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية كالتعلم والصحة والاسكان والنقل العام ، البطالة الناجمة عن الاثر الانكماشي وهبوط الاجور الحقيقية نتيجة للتضخم وازالة ضمانات العمل والحد الادنى للاجور اثر تحرير الأسعار محليا، واثر تحرير التجارة والتوجه نحو التصدير وكما سيؤدي الإصلاح ايضا إلى ارتفاع تفاوت توزيع الدخول بسبب :-

•تأثر الفقراء أكثر من الاغنياء باجراءات تخفيض الإنفاق العام او الاثر الانكماشي والتضخم يعيد توزيع الدخول من الفقراء إلى الاغنياء وحرمان الفقراء من التعليم وبالتالي من الدخل الجيد فضلا عن أن الإصلاح يؤدي في الاجل القصير إلى الاضرار بالنمو الاقتصادي بسبب :نقص الانتاج وزيادة البطالة و تدهور مستويات المعيشة و تدهور الخدمات الاجتماعية.

٢-الآثار على البطالة . يعد ارتفاع معدل البطالة خلال الفترة الانتقالية من اهم مشاكل الإصلاح و لاشك إن البطالة موجودة اصلا وبشكل مرتفع في العراق الا إن عمليات اعادة هيكلة القطاع العام والخصخصة ستخلق رافدا جديدا لسيل العاطلين عن العمل وهو مايتطلب التريث في موضوعة اعادة هيكلة القطاع العام والخصخصة في ضوء ضعف القطاع الخاص العراقي وعدم قدرته على استيعاب القوة العاملة الفائضة من القطاع العام.

رابعا :-آليات مواجهة الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في العراق

يتطلب نجاح الإصلاح الاقتصادي ايجاد بيئة مؤسسية قادرة على دعم التنمية البشرية وآليات لحماية الفئات المتأثرة بنتائجه السلبية وهو مايطلق عليه «شبكة الأمان الاجتماعي «والتي تمثل حزمة متكاملة من تدابير

الدعم المؤسسي ليس فقط للفئات المتأثرة وانما ايضا لتلك غير المستفيدة من اجراءات الإصلاح ، والدعم المالي لايجاد فرص للاستثمار والتشغيل ، واصدار التشريعات التي تحمي تلك الفئات وتشجع افرادها ومساعدتهم على الاستفادة من المنافع المتوقعة للإصلاح ، وينبغي إن تقوم شبكة الامان الاجتماعي في ظل برامج الإصلاح على اسس منهجية شاملةهي:-

١-معالجة مسببات الفقر، تكييف الدعم لخدمة الفئات المتضررة تحديدا وفعالية الحماية ونفاذها إلى الحاجات الحقيقة للمستهدفين وعدم خلق هيكلية ادارية اضافية وبيروقراطية جديدة والتركيز على اعادة تأهيل وتوزيع العمالة الفائضة على انشطة اقتصادية جديدة ولمواجهة آثار التصحيح على الدخل وسوق العمل يطرح عدد من الباحثين الإجراءات الآتية :

٢-تشجيع النمو الاقتصادي الذي يستخدم بكثافة وكفاءة عنصر العمل وحماية الفئات الاكثر فقرا من السياسات المفقرة واقامة شبكات الامان وتوفير تمويل لها محليا ودوليا وتتوزع اعمال هذه الشبكات من مشروعات الاشغال العامة كثيفة العمالة إلى مشاريع التغذية الموجهة للفئات المستهدفة، او وضع رواتب للاسر الفقيرة جدا، فضلا عن مشاريع رفع رأس المال البشري، ومشاريع ترويج ودعم المشاريع الصغيرة. وبشكل أكثر تفصيلا يمكن ابراز العناصر المقترحة لشبكة الحماية الاجتماعية في العراق بمايلي:-

•توفير البطاقة التموينية للفقراء والذين تقل دخولهم عن حد معين وابقاء الدعم الحكومي للقمح والرز والسكر والزيت وتوفير اعانات نقدية للعاطلين عن العمل والعاجزين والكهول وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية مجانا للفقراء ودعم برامج التنمية الريفية لاحداث التوازن بين الريف والمدينة من خلال تمويل انشاء مشاريع البنية التحتية واصلاح الاراضي الزراعية واقامة المناطق الصناعية والسياحية ودعم البرامج المتعلقة بالعمالة والتي تتضمن مايلي:تمويل برامج العمل العامة لخلق فرص عمل للشباب وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم المالي لها ، تدريب وتأهيل الشباب للعمل في القطاع الخاص .

الاستنتـــاجات

١-الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي هي اختلالات توليدية generative disorder أي إن كل اختلال يولد اختلالاً آخر.

٢-اختلال هيكل التجارة الخارجية من خلال تشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد النفط الخام وليس من مصادر سلعية منتجة محلياً .

٣-الاقتصاد العراقي ,اقتصاد ريعي بامتياز يعتمد على مصدر وحيد للدخل ,معرض للتذبذبات الحادة وذا نسبة انكشاف عالية جدا حيال الأزمات الدولية وكذلك يتمثل بانهيار البنية التحتية للقطاعات كافة.

٤-يعاني الاقتصاد العراقي من المرض الهولندي(وهو مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية السلبية , التي تنشأ عن حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الممول بإيرادات النفط والغاز).

٥-افتقار الاقتصاد العراقي الى إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الملكية.

٦-غياب قواعد الشفافية وبخاصة القواعد المنظمة لعملية التحول نحو اقتصاد السوق.

٧-قصور وتخلف الانظمة المالية والمصرفية وغياب دور السوق المالية .

٨-غياب الشفافية، نتيجة لنقص المعلومات وندرة البيانات وسريتها .

٩-الاحتكارات الطبيعية التي منحتها الحكومة لنفسها في مجال انتاج واستخراج وتصفية النفط و الانشطة الصناعية الرئيسة.

١٠-عدم وجود استراتيجيات منظمة وعلمية اقتصادية وتنموية وفي كافة المجالات ,إذ أن غالبية السياسات المعتمدة في العراق تكتيكية قصيرة الأمد وتعتبر رد فعل على أحداث أنية.

التوصيـــات

١-الانتقال المرحلي الى اقتصاد السوق الإجتماعي,واقامة نظام اقتصادي قوي وديناميكي متطور وقادر على ضمان نمو الثروة القومية وتأمين شروط معيشية وعمل مقبولة للشعب.

٢-ضمان اوسع الحريات الاقتصادية للمؤسسات والافراد ،ورفض اي تدخل مباشر للدولة في انشطتهم الاقتصادية،وتوسيع نطاق استعمال

الحوافز الاقتصادية.

٣-تكوين عقلية اقتصادية جديدة للشعب ،وتغير نظرة الى العالم ،وتامين الفرصة لكل انسان لتحديد مجال عملة وأشكاله .

٤-اقامة اقتصاد متعدد الهياكل وازالة اغتراب الانسان عن الملكية ،وضمان حماية الدولة للملكية الخاصة كقاعدة لمجمل عملية تنمية المبادرة الفردية.

٥-احداث تحولات اقتصادية عميقة تضمن الاستعمال الفعال للموارد المادية والطبيعية والقوى العاملة ، وصناعة سلع تنافسية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

٦-من غير المضمون نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي بدون تقوية شبكات الحماية الاجتماعية للفئات التي ستتحمل الجزء الأكبر من التكلفة الاجتماعية المترتبة على عملية الإصلاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي.

٧-يجب أن يسبق ويرافق التحرير الاقتصادي في أي قطاع، وضع تشريعات وضوابط منظمة للسوق وقوانين تضمن حقوق العاملين وحرية التنظيم المهني والنقابي وتحفظ حقوق المستهلكين وتضمن للأطراف المتعاقدة تطبيق شروط المنافسة.

المصادر

(١) محمد عمر بانجة,بحوث اقتصادية عربية,مركز دراسات الوحدة العربية,العدد الخامس والاربعون,بيروت لبنان ,٢٠٠٩,ص١٢٨.

(٢) سالم توفيق النجفي وأخرون,الاقتصادات العربية وتناقض السوق والتنمية, مركز دراسات الوحدة العربية,سلسلة كتب المستقبل العربي ,بيروت ,لبنان,٢٠٠٥,ص٦٥-٦٩.

(٣) أحمد السيد النجار وأخرون,الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الاقطار العربية,المنظمة العربية لمكافحة الفساد,بيروت ,لبنان,٢٣,٢٠١٠-٤٧.

(٤) Leszek Balcerowicz et al ,ترجمة نادر ادريس التل,اقتصاديات انتقالية,دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع,عمان الاردن,الطبعة الاولى,٢٠٠٩.ص١-٢٥.

(٥)صبري زاير السعدي,التجربة الاقتصادية في العراق,النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني(١٩٥١-٢٠٠٦),دار المدى للثقافة والنشر,سورية,دمشق,٢٠٠٩.

(٦)وزارة المالية العراقية : الموازنة العامة للدولة العراقية ,٢٠٠٦.

(٧)عبد الجبار عبود ألحلفي , الاقتصاد العراقي (النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة) ,مركز دراسات الخليج العربي , البصرة , ٢٠٠٨, ص٧٦-٦٨.

(٨)جامعة الدول العربية وآخرون , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , أبو ظبي, ٢٠٠٢, ص ٢٤٧ .

(٩)التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية العراقية, بغداد ,٢٠٠٦, ص٩.

(١٠)تيري لين كارل,مخاطر الدولة النفطية(تأملات في مفارقة الوفرة),معهد الدراسات الإستراتيجية ,الطبعة الأولى (بغداد ,اربيل ,بيروت),٢٠٠٧,ص٧.

(١١)محمود عبد الفضيل , التكوينات الاجتماعية والطبيعية في الوطن العربي , مركز دراسات الوحدة العربي , بيروت , لبنان , ١٩٨٨ , ص ٦٣ .

(١٢)دايان و هيليس ,إطار للإدارة المالية العامة للبلدان المنتجة للموارد, ورقة عمل من صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٠ .

(١٣)عبد القادر خليل ,الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد, مجلة بحوث اقتصادية عربية,مركز دراسات الوحدة العربية,العدد٤٦,٢٠٠٩.

(١٤)عبد الوهاب حميد رشيد, التحول الديمقراطي في العراق, المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات التاريخية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠٠٦.

(١٥)حيدر الفريجي , الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية إلى مقترحات النهوض , الملتقى العدد (٢) , مؤسسة أفاق للدراسات والأبحاث , بغداد , ربيع ٢٠٠٦ ص٧١.

(١٦)انطوني س.فيشر,اقتصاديات الموارد والبيئة,ترجمة عبد المنعم إبراهيم العبد المنعم وأخرون,دار المريخ للنشر,السعودية,الرياض ,٢٠٠٢ ,ص١٠٧.

(١٧)عصام الجلبي ,صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق ,ندوة العراق ,مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,٢٠٠٥,ص١٢٤ ص١٢٥.

(١٨)الموقع الالكتروني لمعهد المجتمع المنفتح \ أكتوبر ٢٠١٠ : قام العراق برفع تقديره للاحتياطي المؤكد إلى نسبة ٢٤٪ ليصل إلى ١٤٣ مليار برميل ومن المحتمل ارتفاعها مع استمرار عمليات الكشف .

(١٩)اسلام كيموف ،اوزبكستان على طريق تعميق الاصلاحات الاقتصادية ،بيروت لبنان ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،١٩٩٦,ص١٩-٥٢.

(٢٠)عاطف لافي مرزوك , إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق , الطبعة الأولى , مركز العراق للدراسات , بغداد , ٢٠٠٧ .

دور التنمية المستدامة في مواجهة التحديات الزراعية في العراق

م.م وسام حاتم سلمان/ وزارة التربية

المقدمة:

يتمتع العراق بمقومات اقتصادية قد يفتقر إليها الكثير من دول العالم ومن أهمها الموقع المتميز والأراضي الواسعة الصالحة للزراعة ,واليد العاملة وتوفر المياه بالإضافة إلى احتواء أراضيه على ثروات وموارد طبيعية ومعدنية كالنفط والغاز الطبيعي والمعادن الأخرى وارث ديني وحضاري عريق , وتعد هذه المقومات بمثابة مستلزمات لأي خطة تنموية اقتصادية واجتماعية وبشرية طموحة , كون احتمالات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية تتوقف بدرجة كبيرة على الوفرة في الموارد الطبيعية فضلا عن الموارد البشرية . إلا إن الاقتصاد العراقي وعلى الرغم من تلك المقومات لم يجد الاستقرار أو البيئة المستقرة التي تجعل نموه الاقتصادي يسير بشكل متوازن .

مشكلة البحث:

يمتلك العراق إمكانات زراعية كثيرة ومتنوعة ، كالأراضي الصالحة للزراعة والرعي والمياه وقوة العمل وغيرها إلا انه يواجه جملة تحديات في مجالات متعددة كالمناخ وتدني مستوى التكنولوجي والتمويل وعدم وجود إستراتيجية زراعية واضحة...وغيرها, ونعتقد إن اعتماد منهج التنمية المستدامة ممكن ان يتيح للعراق النهوض والتقدم وتجاوز جميع المشاكل والتحديات في القطاع الزراعي خاصة والاقتصاد عامة .

هدف الدراسة:

نظرا لتزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة من قبل دول العالم كافة, تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور ومساهمة استخدام أسلوب التنمية المستدامة في تحقيق تنمية زراعية مستدامة في القطاع الزراعي العراقي, وتعزيز الاستثمار العقلاني للثروات والابتعاد عن الهدر وحفظ حقوق الأجيال القادمة في ثروة الوطن.

فرضية البحث:

إن اعتماد منهج تخطيطي عقلاني متكامل يساعد على النهوض بواقع القطاع الزراعي في العراق ويعالج جميع أو اغلب التحديات التي تواجه أو تعزز استقرار الاقتصاد العراقي يمكن ان يساعد على تجاوز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بجميع قطاعاته وبخاصة الزراعة

, وبخلافه يبقى وضع القطاع الزراعي غير فعال في الاقتصاد العراقي.

منهجية الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة , تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي , الذي يهتم بجمع البيانات والمعلومات عن القطاع الزراعي في العراق ودور التنمية المستدامة وتنظيمها بشكل تسلسلي , لاستخدامها في تحليل الواقع الزراعي في العراق, وبيان التحديات التي تواجه القطاع ومن ثم وضع رؤية وأهداف لكيفية استخدام التنمية المستدامة لمواجهة هذه التحديات.

اولاً: مفهوم التنمية المستدامة

استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال ٣٠ سنة المنصرمة على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، إذ أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والمتقدم على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من اجلها القمم والمؤتمرات والندوات. إن الاستخدام الجائر للمصادر الطبيعية واستنزاف الثروات الاقتصادية والزيادة السكانية المضطردة أدى إلى إن ينتبه العالم إلى أهمية دراسة هذه الإمكانيات وكيف ستلبي الاحتياجات المتزايدة في المستقبل (٢، ٢٠١٣، Mahmood.) .

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة واختلفت باختلاف الفترات الزمنية والانتماءات الفكرية، إلا أن المتفحص والمتتبع يجد إن جميعها تتبنى المدلول نفسه، وان اكتسب الطابع الرسمي في بعضها، فقد عرفتها اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام١٩٨٧بصدور تقرير بروندلاند, المعنون(مستقبلنا المشترك) على أنها (تنمية تضمن حاجات الجيل الحاضر من دون إن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها الخاصة) (تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٧،٨٢) .

تعريف مؤتمر الأُمم المتحدة للبيئة والتنمية على انها(إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من ان تعيش حياة كريمة أفضل) يتضح مما سبق إن ليس هناك اتفاق حول تعريف التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص هذه التعاريف من التعريف التالي:(الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة) (المعيار الأعلى للتعليم في دولة قطر، ٢٠١٠، ٦٠).

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تتضمن أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها. وهناك من الباحثين من يرى ان التنمية المستدامة تتمثل بثلاثة أبعاد اقتصادية، اجتماعية، بيئية.

١-الأبعاد الاقتصادية:

تستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع، والقضاء على الفقر، من خلال استغلال الموارد الطبيعة على النحو الأمثل وبكفاءة، أي تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والثروة. واستغلال رأس المال الطبيعي أحسن استغلال، بدلاً من تبذيره، وتمويل وتحسينها التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية (د.عبود، ٢٠١٣، ١٦٤). وتشمل الأبعاد الاقتصادية:

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية (بو زيد، ٢٠١٣، ٨١).

ب- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية .

ج- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث والمعالجة (د. طراف، ٢٠١٢، ١٠٨).

د-المساواة في توزيع الموارد.

هـ- الحد من التفاوت في المداخيل .

و- تقليص الإنفاق العسكري (د. أديب، ٢٠١١، ١٠).

٢- الإبعاد الاجتماعية (البشرية)

إن البعد الاجتماعي يتطلب تحليل البيئة الاجتماعية للتركيز في الهيكل الاجتماعي ومستويات التعّمير، والمنظومة الصحّية وآفاقها، والتنظيمات الاجتماعية وكذلك نظم التعليم، من دون نسيان جانب الاستعمال التقني وأثره على المجتمع. ولعل مشاكل البطالة والفراغ وكيفية اكتساب المعرفة، والوصول إلى مستوى معيشي لائق، والعيش حياة طويلة وصحية بأمل حياة أكبر، هي من أهم المشاكل على الإطلاق التي تواجه كل عمليات التنمية في البلدان(د. الطاهر، ٢٠١٣،٨٠).

تتلخص الأبعاد الاجتماعية بالاتي:

أ-تثبيت النمو الديموغرافي (ضبط السكان) (د. عامر طراف ،٢٠١٢، ١٠٩) .

ب- توزيع السكان.

ج- استخدام الكامل للموارد البشرية (د. عبد السلام أديب،٢٠١١، ١٠) .

د- الصحة والتعليم (د. الهيتي، ٢٠٠٩،٢٧).

هـ-تعزيز دور المرأة(د.لوك جيه. ايه موغيو، ٢٠٠٧، ٢٨) .

و- الحكم الراشد(تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائـــي، ١٩٩٧، ٨) .

٣- الإبعاد البيئية

إن هول النشاطات البشرية والثورة الصناعية المدنية و ا لعسكر ية و ا لتكنو لو جيا والتجارب النووية، والإفراط في استعمال المبيدات السامة وغاز CFC بمعدل ٥٤٠٠ طن سنوياً معادل ١٧ ألف مرة أكثر من غاز ثنائي اوكسيد الكاربون في تدفئة الغلاف الحيوي، وتدمير طبقة الأوزون والتي تحمي جميع الكائنات الحية من الأشعة الفوق البنفسجية، كذلك تصاعد مختلف الغازات الملوثة بمعدل ٣٠ مليار طن سنوياً سببت فجوة في طبقة الأوزون بلغت مساحتها ٢٩,٥ مليون كيلو متر مربع سنة ٢٠٠٩ رفعت حرارة الأرض، مما أدى إلى تغيرات مناخية وانقلابات خطيرة مدمرة ايكولوجية في البحر والفضاء والمحيطات والبحار. فضلا عن تجارب التفجيرات النووية ودفن النفايات الخطرة في قاع المحيطات جميعها أدى إلى ارتفاع حرارة المحيطات والبحار وارتفاع الحموضة. (د.طراف،٢٠١٢,٧٢).

فضلا عن تنوع البايلوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول مما يتطلب دعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى اثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) في ريودي جونيرو في البرازيل سنة ١٩٩٢.

ثالثاً: مؤشرات التنمية المستدامة :

انبثقت عن قمة الأرض لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أصدرت في عام ١٩٩٦ كتاباً بعنوان مؤشرات التنمية المستدامة الإطار العام والمنهجيات. يتضمن هذا الكتاب قائمة بحوالي ١٣٠ مؤشراً ، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المؤشرات المرتبطة بهذه الفئات كلها للوصول إلى صورة أوسع واشمل للتنمية المستدامة. وقد أدركت لجنة التنمية المستدامة إن الدول قد تواجه صعوبة في توفير بيانات عن ١٣٠ مؤشراً، فخفضت عددها إلى ٥٨ مؤشراً فقط. يمكن للدولة إن تختار منها مجموعة مناسبة من المؤشرات الأساسية التي بموجبها تعد تقاريرها الوطنية (الهيتي، ٢٠٠٩،٢٩).

١-المؤشرات الاقتصادية:

وتشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك:

أ-الهيكل الاقتصادي (البنية الاقتصادية)

وتتمثل أهم مؤشرات الهيكل الاقتصادي بما يلي:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

-الاستثمار الإجمالي الثابت كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي

-صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات (الميزان التجاري).

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية

من الناتج المحلي الإجمالي (الاسكوا,٢٠٠١، ٢١).

ب- أنماط الاستهلاك والإنتاج

تعد أنماط الاستهلاك والإنتاج من أهم القضايا الاقتصادية الرئيسة في التنمية المستدامة إذ إن العالم يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في الدول المتقدمة صناعياً، تتمثل أهم مؤشرات أنماط الاستهلاك والإنتاج بالاتي:

- نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية:
- استهلاك المادة (مؤشرات، الاسكوا، ٢٠٠١، ٢٢).
- توليد النفايات الصلبة
- مجموعة النفايات المتولدة
- النقل والمواصلات (د.الهيتي، د. المهندي، ٢٠٠٨، ٢٦).

٢- المؤشرات الاجتماعية:

تتمثل بالقضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في ست قضايا هي الفقر، معدل البطالة نوعية الحياة، التعليم، معدل النمو السكاني النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية.

أ- الفقر

ب- معدل البطالة

ج- نوعية الحياة

د- التعليم

٣- المؤشرات البيئية:

تتمثل بالقضايا والمؤشرات البيئية في الغلاف الجوي، والأراضي والبحار والمحيطات والمناطق الساحلية، والمياه العذبة، والتنوع الحيوي.

أ-الموارد المائية

-مؤشر حاجز المياه: الموارد المتجددة / السكان.

-مؤشر الاستدامة: استخدام المياه/ الموارد المتجددة

المؤشرات: يبين هذان المؤشران كلاهما حجم ونمط استخدام المياه. وهما يقاسان، على الترتيب، بالأمتار المكعبة، وبالنسبة المئوية.

ب- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.

ج- كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً.

د- الغابات والأراضي الحرجية والمناطق المصابة بالتصحر.

- الأراضي المصابة بالتصحر.

ه- الغلاف الجوي:

- التغير المناخي: وتحكمه اتفاقية الأمم المتحدة الطارئة لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.
- استنفاذ طبقة الأوزون: وتتم متابعتها من خلال استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وتحكمها اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال.
- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

س- التنوع الحيوي:

- نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.
- نسبة مساحة المناطق المحمية (د. الهيتي و د. المهندي، ٢٠٠٨، ٣٠١).

رابعاً:- إمكانيات القطاع الزراعي في العراق

يتمتع العراق بمقومات اقتصادية قد تفتقر إليها الكثير من دول العالم ومن أهمها الموقع المتميز والأراضي الواسعة الصالحة للزراعة , واليد العاملة وتوفر المياه بالإضافة إلى احتواء أراضيه على ثروات وموارد طبيعية أخرى وفيما يخص القطاع الزراعي فهي كالأتي:

١- الأراضي الزراعية :

تبلغ مجمل مساحة الأراضي الزراعية في العراق (الصالحة للزراعة) المروية والديمية حوالي (٤٤,٤٦) مليون دونم . والمساحة الإجمالية للأراضي المتاحة للإرواء تبلغ حوالي (٢٢,٨٦) مليون دونم . ووفق المنظور الفني والاقتصادي لها .

تبلغ مساحه الأراضي المروية حوالي (١٣,٢٤٠) مليون دونم (اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٤,,٢٠٠٩,٥) . تشكل نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي (٢٦,١٪) من المساحة الكلية للأراضي (العقيدي ,٢٠٠٦,٦) .

وان معدل نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة يبلغ حوالي (١,٧) دونم للفرد وهو يقترب من المعدل العالمي البالغ (٢) دونم للفرد . وبناءا على ذلك نستطيع القول أن هناك موارد أرضية واسعة لم يتم استثمارها من الزراعة لحد ألان . وهذا يعني أن فرص التوسع الأفقي في استخدامات الأراضي مازال كبيرا. ناهيك عن وجود فرص أخرى للتوسع الأفقي يتطلب عمليات

الاستصلاح باعتبارها أراض حدية وان استصلاحها يتطلب تكاليف إضافيـــــة (د. رسن , ٢٠١١ , ٦٧) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (١)
مساحة الأراضي المزروعة والأراضي الصالحة للزراعة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١١)

السنوات	الأراضي المزروعة(مليون دونم)	الأراضي الصالحة للزراعة(مليون دونم)
٢٠٠٥	١٤,٧	٣٤,٤
٢٠٠٦	١٤,١	٤٨,٠
٢٠٠٧	١٤,٢	٣٠,٤
٢٠٠٨	١٤,٢	٤٤,٤
٢٠٠٩	١٠,٥	٤٨,٠
٢٠١٠	١٢,٠	٤٤,٠
٢٠١١	١٣,٠	٤٣,١

نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض الأراضي المستغلة في الزراعة بشكل كبير فمثلاً في عام ٢٠٠٥ بلغت المساحات المزروعة (١٤.٧) مليون دونم في حين بلغت الأراضي الصالحة للزراعة (٣٤,٤) مليون دونم , أي أكثر من نصف المساحات الصالحة للزراعة غير مستغلة.

وفي سنة ٢٠١١ بلغت المساحات المزروعة (١٣) مليون دونم وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعـــة (١,٤٣) مليون دونم. أن انخفاض مساحات الأراضي المستغلة يعود لعدة أسباب منها توجه المزارعين للعمل في مهن مختلفة غير العمل بالزراعة بسبب انخفاض المردود المادي, وتعرض بعض المزارعين إلى الخسارة ودخول المنتجات الزراعية المستوردة داخل القطر وانخفاض الدعم الحكومي للمزارعين وغيرها من الأسباب .

٢ - قوة العمل : قدر مجموع سكان العراق بحوالي (٣٦) مليون نسمة حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء سنة ٢٠١٤ وبلغت النسبة السكانية في العراق (٨٣) نسمة / كم٢ وكانت نسبة سكان العراق في سن العمل (١٥ – ٦٤) سنة (٥٨٪) سنة ٢٠١٤ وبذلك يوشك العراق الاقتراب من حقبه ما يسمى بالهبة الديموغرافية, وكانت نسبة الحضر في العراق (٧٠٪) لسنة ٢٠١٤ , في المقابل كانت نسبة سكان الريف العراقي(٣٠ ٪) من مجموع سكان العراق (الجهاز المركزي للإحصاء , ٢٠١٤,٦).

وتختلف النسبة المئوية لسكان الريف من عدد السكان الكلي من محافظة إلى أخرى وبحسب الجدول (٢).

جدول (٢)

المحافظة	النسبة (٪)	المحافظة	النسبة (٪)
دهوك	٢٦,٦	كربلاء	٣٣,٥
نينوى	٣٩,٢	واسط	٤٢,١
السليمانية	١٥,١	صلاح الدين	٥٥,٨
كركوك	٢٨,٣	النجف	٢٨,٩
أربيل	١٦,٨	القادسية	٤٣,٥
ديالى	٥٢,١	المثنى	٥٦,٣
الأنبار	٥١,٦	ذي قار	٣٧,١
بغداد	١٢,٦	ميسان	٢٧,٦
بابل	٥٢,٨	البصرة	٢٠,١

نلاحظ من الجدول إن أعلى نسبة مئوية لسكان الريف من عدد السكان الكلي للمحافظة كانت في محافظة المثنى بنسبة (٥٦,٣) تليها محافظة صلاح الدين بنسبة (٥٥,٨) ومحافظة بابل بنسبة(٥٢,٨),ومحافظة الإنبار بنسبة(٥١,٦ واقل نسبة كانت في محافظة بغداد (١٢,٨) والسليمانية (١٥,١) .

- الموارد المائية

الماء هو احد الموارد الطبيعية المتجددة على كوكب الأرض , وأهم ما يميز الماء كمركب كيميائي هو ثباته, فالكميات الموجودة من المياه على سطح الكرة الأرضية هي نفسها منذ مئات السنين .ويقدر الحجم الكلي للماء بحوالي (١٣٦٠)مليار متر مكعب ,٩٧٪ من هذا الحجم موجود في البحار والمحيطات و ٢٪ مجمد في الطبقات الجليدية .

إما فيما يخص موارد العراق المائية , فقد تنوعت عن مصادر المياه في العراق وتقسم إلى:-

أ- الإمطار والثلوج :

تعد مياه الأمطار والثلوج مصدرا للمياه السطحية والجوفية وتتأثر كمياتها ومواسمها بطبيعة الظروف المناخية السائدة ,وإنّ نسبة مساهمة الأمطار في تغذية دجلة والفرات متفاوتةً سنويا حيث إن نسبة كمية المطر الواصلة إلى مجرى الفرات تبلغ ٥٨٪ من مجموع المطر المتساقط مقابل ٧٠٪ لنهر دجلة . وعليه فان مشاركتها في التغذية المائية لمجرى الفرات لا يتعدى ١٦,٢٪ بينما في دجلة مرتفعه تصل إلى ٤٨,٥٪ وهذا يعود إلى طبيعة المناخ السائد في أحواض دجلة والفرات . إذ تبلغ كمية الأمطار الساقطة في العراق حوالي (٩٩,٨٦٥)مليار م٣. وتتباين كمية التساقط في دجلة والفرات من سنة لأخرى. والجدول التالي يوضح المجموع السنوي لتساقط الأمطار على الأراضي العراقية.

جدول (٣)
مجموع الأمطار (بالمليمتر) الساقطة على العراق للمدة (١٩٩٨_٢٠٠٩)

السنة	تساقط الأمطار بالمليمتر	السنة	تساقط الأمطار بالمليمتر
١٩٩٨	١٦٧٨	٢٠٠٤	٢٠٧٣
١٩٩٩	٤٦٥٦	٢٠٠٥	١٧٩٦
٢٠٠٠	٣٨٢٩	٢٠٠٦	٣١١٥
٢٠٠١	٥٤٨١	٢٠٠٧	١٤٧٨
٢٠٠٢	٣٥٦٠	٢٠٠٨	٢٨٩٢
٢٠٠٣	١٧٦٨	٢٠٠٩	١٤٧٢

وزارة النقل والمواصلات, بيانات الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي لسنوات عدة .

يظهر من الجدول التباين الكمي في التساقط من سنة لأخرى , وكذلك التباين في تساقط الأمطار بين أجزاء العراق المختلفة .أن الجزء الأعظم من وسط وجنوب العراق تتسلم أمطاراً لا تزيد عن ٢٥٠ملم . وهي كمية قليلة لا تكفي للاستخدام الزراعي ولا تمويل المخازن الجوفية بكميات تصريفه جيدة إضافة إلى اشتداد التبخر بسبب ارتفاع الحرارة فيها . أما بالنسبة للثلوج فأنها تقتصر على المناطق الشمالية العالية من العراق ومناطق السلاسل الجبلية على الحدود مع تركيا وإيران ، وتساهم الثلوج الذائبة بتغذيه نهر دجلة بنسبة ٢٨,٨٪ من مجموع واردها المائي أما نهر الفرات فتساهم الثلوج المذابة بنحو ٤٨٪ من مجموع واردها المائي السنوي.

ب - المياه السطحية

العراق بلد النهرين دجلة والفرات , اللذان يعدانِ مصدر القدرة الأكبر من مياه الري المستخدم في الإنتاج الزراعي . تقدر مصادر المياه من النهرين وروافدهما بما يقارب عن (٤٤) مليار م٣ في سنوات الجفاف و ٧٧ مليار م٣ في سنوات الرخاء (بشاي , ٢٠٠٣ , ١٤). يعد كل من دجلة والفرات نهرين عابرين للحدود . حيث ينبع كل من النهرين من تركيا وقبل أن يلتقيا يجري نهر الفرات نحو ١٠٠٠ كم ونهر دجلة نحو ١٣٠٠ كم داخل أراضي العراق . تمتد المناطق التابعة لحوض نهر دجلة في العراق على مساحة ٢٥٣٠٠٠ كم٢ , أي ما يعادل حوالي ٥٤٪ من مجموع مساحة حوض النهر . ويقدر متوسط الجريان السطحي السنوي حوالي ٢١,٣٣ كيلو متر مربع عند دخوله الأراضي العراقية , إن جميع روافد نهر دجلة تقع على الضفة اليسرى وهي كالتالي: الزاب الكبير ويولد حوالي (١٣,١٨) كم٣ سنويا من المياه حين يلتقي بنهر دجلة, الزاب الصغير يولد (٦,٨) كم٣ سنويا , نهر العظيم ويولد تقريبا (٠,٠٧) كم٣ سنويا , نهر ديالى يولد حوالي (٥,٧٤) كم٣ سنويا من المياه ,انهر الطيب, ودويج،الشهابي وتولد مجموعها تقريبا (٨٠٠٠) كم٣ سنويا, نهر الكرخة يولد حوالي (٦,٣) كم٣ سنويا.

- نهر الفرات :- ينبع من جبال تركيا من المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحيرة فان وهو يتكون من رافدين هما (مراد-صو) (قره – صو)عند قرية كيان حيث يعرف بنهر الفرات يبلغ الطول الكلي من منابعه وحتى التقائه بنهر دجلة حوالي (٢٩٤٠) كيلو متر,وتبلغ مساحة حوضه حوالي (٣٨٨)ألف كيلو متر. ولا يتصل بنهر الفرات إي

رافد خلال دخوله في الأراضي العراقية (حجازي , ١٩٩٦, ٢٤).

جـ - المياه الجوفية:

إن مساهمة المياه الجوفية في تغذية نهر الفرات تبلغ حوالي نسبة ٣٥,٧٪ (تنخفض في السنوات الرطبة إلى ٧,٩٪ وترتفع في السنوات الجافة إلى ٤٨,٢٪) بينما تبلغ مساهمة المياه الجوفية في تغذية نهر دجلة حوالي نسبة ٢٢,٧٪ (شريف , ٢٠١٠ , ٧). وتقدر توفر المياه الجوفية في الوقت الحاضر حوالي ٥,٩ مليار متر مكعب من المياه سنويا تغطي احتياجات ٦٤٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية, في المناطق التي لا تتوفر فيها عادةِ المياه السطحية(بشاي , ٢٠٠٣ , ٨٢-٨٣) .

٤- المحاصيل الزراعية

أن أهم محاصيل الحبوب المزروعة في الريف العراقي هو القمح , والشعير , والشلب , إذ تشكل المساحات المزروعة بهذه الغلات قرابة ٩٦٪ من مجمل مساحة الأراضي المزروعة بمختلف أنواع الحبوب في الريف (فرحان , ٢٠١١, ٦) .والجدول الأتي يوضح المساحات المزروعة والإنتاج والإنتاجية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٣.

جدول (٤)

تقديرات المساحة والإنتاج والغلة لمحاصيل الحنطة والشعير والشلب للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٣)/ ألف طن (عدا إقليم كردستان)

السنة	الحنطة			الشعير			الشلب		
	المساحة الف دونم	الإنتاج ألف طن	الغلة كغم	المساحة ألف دونم	الإنتاج ألف طن	الغلة كغم	المساحة ألف دونم	الإنتاج ألف طن	الغلة كغم
٢٠٠٥	٦٤١١	٢٢٢٨	٣٤٧,٦	٤٢٥٣	٧٥٤	١٧٧,٤	٤٢٨,٢	٣٠٨,٧	٧٢٠,٨
٢٠٠٦	٦٠٥٤	٢٢٨٦	٣٧٧,٦	٤١٠٤	٧١٩	٢٤٤	٥٠٧,٧	٣٦٣,٣	٧٢٣
٢٠٠٧	٦٢٨٠	٢٢٠٣	٣٥٠,٨	٤٣٧٥	٧٤٨	١٧١	٤٠٧,٤	٣٩٢,٨	٧٨٩,٨
٢٠٠٨	٥٧٤١	١٢٥٥	٢١٨,٦	٥٣٩٦	٤٠٤	٧٤,٩١	٣٣٩	٢٤٨,٢	٧٣١,٩
٢٠٠٩	٥٠٥٠	١٧٠٠	٣٣٦,٧	٢٨١٨	٥٠٢	١٧٨	٢١٩,٧	١٧٣,١	٧٨٧,٦
٢٠١٠	٥٥٤٤	٢٧٤٨	٤٩٥,٨	٤٠٢٧	١١٣٧	٢٨٢,٤	١٩١,٩	١٥٥,٨	٨١٢,١
٢٠١١	---	٢٨٠٨,٩	---	---	٨٠٢,٢	---	---	---	---
٢٠١٢	٦٩١٤,٥	٣٠٦٢,٣	٦٠٤,٥	٢٨٤٩,٥	٨٣٢,٠	٢٥٧,٣	٣١٨,٨	٣٦١,٣	١١٣٣,٥
٢٠١٣	٧٣٧٦,٣	٤١٧٨,٤	٥٧٦,٧	٣٣٦٣,٦	١٠٠٣,٢	٣٥٨,٥	٣٨٣,٨	٤٥١,٨	١١٧٧,٢

نلاحظ من خلال جدول(٤) فيما يخص محصول الحنطة وجود زيادة ملموسة في كميات أنتاج محصول الحنطة لموسم (٢٠١٣) بسبب زيادة المساحة المزروعة واستخدام تقنيات الري الحديثة في المناطق المروية , بالإضافة إلى الدعم الكبير الذي تحظى به زراعة الحنطة من قبل الحكومة .

إما في المناطق الديمية فقد انخفض الإنتاج بسبب شحة المياه . بينما هناك زيادة محدودة في إنتاج الشعير ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض واضح في المساحات المزروعة إضافة إلى التراجع الكبير في معدل سقوط الامطار لعام ٢٠١٣.

أما الشلب فنلاحظ زيادة أنتاجه في عام٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢ بنسبة زيادة بلغت (٢٥٪) وهذا صاحبه زيادة المساحات المزروعة من (٣١٣,٨) ألف دونم عام٢٠١٢ إلى (٣٨٣,٨) ألف دونم عام ٢٠١٣ أي بزيادة مقدارها (٦٥) ألف دونم , وارتفاع متوسط الغلة للدونم الواحد (١١٧٧,٢) كغم على أساس أجمالي المساحة المزروعة , بزيادة نسبتها (٣,٩٪) عن الموسم الماضي الذي كان (١١٣٣,٥).

أن الزراعة في العراق بشكل عام والحبوب بشكل خاص تتسم بتدني مستوى إنتاجية مقارنة بمعدلات أنتاج الحبوب بنظيراتها في الدول المجاورة , فقد بلغ معدل إنتاجية الحبوب في العراق حوالي (٧٨٥) كغم/هكتار,في حين بلغ معدل إنتاجية الحبوب لبعض الدول المجاورة (٢١٧٧) كغم/هكتار و (١٩٥٧) كغم/ هكتار و(١٤٥٥) كغم/هكتار و(٩٧٣) كغم/هكتار للدول تركيا وإيران وسوريا و الأردن على التوالي . من الإحصائيات السابقة يتبين إن العراق هو أقل الدول المجاورة في إنتاجية الحبوب. التمور

يعد العراق من الدول الرئيسة المنتجة للتمور في العالم , إذ يتميز العراق بإنتاجه لأصناف وأنواع عديدة ونادرة من التمور , مقارنة بالدول المنتجة , وتعتبر التمور من أهم الثروات الوطنية إلى جانب الثروات الطبيعية الأخرى كالنفط الخام والموارد الأخرى , ويعد العراق أقدم موطن وجدت فيه النخيل إن لم يكن موطنه الأصلي (تقرير أجندة إعمال صلاح الدين,٢٠١١ ,٢٧).

قدر إنتاج التمور لسنة ٢٠١٣ ولجميع أصناف التمور (٦٧٦,١) ألف طن بزيادة بلغت نسبتها (٣,١٪) عن أنتاج العام الماضي الذي بلغ (٦٥٥,٥) ألف طن .

بلغ متوسط إنتاج النخلة المنتجة (٦٨) كغم و الجدول التالي يبين كميه إنتاج التمور ومتوسط الإنتاجية للنخلة المنتجة والتي في مرحلة الإنتاج للســـــنوات

جدول (٥)

كمية أنتاج التمور ومتوسط الإنتاجية للنخلة المنتجة والتي في مرحلة الإنتاج للســـــنوات (٢٠٠٩ – ٢٠١٣)

السنة	الإنتاج (طن)	معدل التغير السنوي	متوسط إنتاجية النخلة المنتجة فعلاً	متوسط إنتاج النخلة في مرحل الإنتاج (كغم)
٢٠٠٩	٥٠٧٠٠٢	٦,٤	٦٢,٤	٥٩,٥
٢٠١٠	٥٦٦٨٢٩	١١,٨	٦٧,٦	٦٤,٥
٢٠١١	٦١٩١٨٢	٩,٢	٧١,١	٦٧,٦
٢٠١٢	٦٥٥٤٥٠	٥,٩	٧١,١	٦٨,٣
٢٠١٣	٦٧٦١١١	٣,٢	٦٨,٠	٦٥,٤

نلاحظ من الجدول(٥) ارتفاع إنتاج التمور سنوياً حيث بلغ عام ٢٠٠٩حوالي (٥٠٧٠٠٢) طن ليصل عام ٢٠١٣حوالي (٦٧٦١١١) طن وكذلك متوسط أنتاج الغلة بلغ عام ٢٠٠٩ (٦٢,٤) كغم/نخلة ليصل في عام ٢٠١٣الى (٦٨) كغم /نخلة. في حين نلاحظ ان الإنتاج العالمي للتمور يبلغ (١٧٠) كغم /النخلة (حسين, ٢٠٠٩, ٨). ويعود سبب انخفاض إنتاجية النخلة إلى إهمال بساتين النخيل وعدم أجراء مكافحة للآفات والحروب وغيرها من الأسباب.

الفواكه :

تعد الفواكه بأنواعها من المحاصيل الغذائية المهمة لما تحتويه الفواكه من فيتامينات وأملاح ضرورية لديمومة الحياة للإنسان و تعتبر المناطق الوسطى والشمالية من العراق مواطن تكثر فيها زراعة أشجار الفواكه بكثرة وهي كل من محافظة (صلاح الدين , بغداد , ديالى , نينوى , واسط , الانبار) والتي تتميز عن باقي المحافظات بالأعلى إنتاجاً. والجدول التالي يوضح إنتاج الفواكه للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣ .

جدول (٦)

أنتاج الفواكه للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣ ونسبة الزيادة ومتوسط إنتاج الشجرة الواحدة

المحصول	أنتاجه(طن) ٢٠١٢	أنتاجه(طن) ٢٠١٣	نسبة الزيادة (٪)	متوسط أنتاج الشجرة كغم
عنب	٢٤١٨٤٢	٢٧٠٠٧٢	١١,٧	٢٥
الرمان	١٤٢٦٤٨	١٦١٨٢٢	١٣,٤	٣٠,٥
التفاح	٥٢٣١٨	٦٢٤٣٣	١٩,٣	٣٢
المشمش	٢٣١٥٢	٢٦٢٧٦	١٣,٥	٢٧,٢
التين	٩٨٣٥	٩٨٦٧	١٠,٤	٩,٧

الثروة الحيوانية :

الإنتاج الحيواني:هو الجزء الأساسي والمكمل لسلسلة الغذاء والمصدر المهم للمواد الأولية في الصناعة . تعتبر الثروة الحيوانية من الثروات المهمة حيث تشكل عصب مهم في اقتصاد إي بلد وينبغي على إي دولة إن تضع في أولوياتها كيفية المحافظة على هذه الثروة وزيادتها(تقرير أجندة إعمال صلاح الدين ٢٠١١ – ٢٨). قدرت نتائج المسح الوطني للثروة الحيوانية لسنة ٢٠٠٨ إن أعداد الحيوانات بلغت(١٢٠٩٣٠٦٣) رأس منها الأغنام(٧٧٢٢٣٧٥) رأس والماعز(١٤٧٤٨٤٥) رأس والأبقار(٢٥٥٢١١٣) رأس والجاموس (٢٨٥٤٣٧) رأس والإبل (٥٨٢٩٣) رأس. بلغت نسبة تعداد الأغنام إلى إجمالي إعداد الحيوانات الأخرى في العراق (٦٣,٨٦٪) والأبقار(٢١,١٠٪) والجاموس (٢,٣٦٪) والماعز (١٢,٢٠) والإبل (٠,٤٨٪)(تقرير اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ في القطاع الزراعي) .

أ- الإنتاج الحيواني :

تشمل المنتجات الحيوانية اللحوم الحمراء(الأغنام والأبقار والجاموس والماعز والإبل) واللحوم البيضاء(الدجاج والأسماك) والحليب وجميع منتجات الألبان من الحليب الخام والبيض، تسعى مختلف دول العالم إلى توفير المنتجات الحيوانية لسكانها عن طريق المنتج المحلي أو المستورد في حالة عدم توفير الإمكانيات لإنتاجها باعتبارها احد أهم السلع التي تفي متطلبات إشباع حاجة جسم الإنسان من البروتين الحيواني واحد أهم المعايير لقياس وتطور ورفاهية الشعوب والجدول التالي يوضح المنتجات الحيوانية للسنوات ١٩٩٩-٢٠١٠ .

جدول (٧)

المنتجات الحيوانية للسنوات ٢٠٠٠- ٢٠١٠

المنتجات الحيوانية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
اللحوم الحمراء ١٠٠٠طن	٧٠٢	٦٥٥	١٣٠٥	١٣١٩	١٣٢٠	١٣٤١	١٣٦٣	١٣٨٧	١٤٩٧	١٥٢٣	١٥٤٩
اللحوم البيضاء١٠٠طن	٩٩٤	١٢٠٣	١٦٨٠	٧٤٢	٦٤٧	٩٤٣	١١٢٤	٩٤٧	٨٤٨	٨٧١	٨٢٦
الحليب ١٠٠طن	١١٥٣	١٤٤٩	٢٤٧٥	٢٥٠٩	٢٥٢٧	٢٥٧١	٢٦٢١	٢٦٧١	٢٧٢٤	٢٧٧	٢٨٢
الصوف١٠٠طن	٧٥٨٥	٩٣٧١	٨١٨٠	٧٨٦٤	٢٩٠٠	٧٩٣٥	٧٩٧١	٨٠٠٧	٨٠٤٣	٨٠٧٩	٨١١٦
الشعر ١٠٠ طن	٢٧٤١	٣٦٦٦	٤٢١٤	٤٢٨٩	٤٣٦٥	٤٤٤٢	٤٥٢١	٤٦٠١	٤٦٤	٤٧٧	٤٨٥
الجلود١٠٠ طن	١٢٤١	٩٢٠	٢٦١٥	٢٦١١	٢٥٥١	٢٦٠٢	٢٦٠٢	٢٦٢٦	٢٦٥١٨	٢٦٧٧	٢٧٠٢

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع أنتاج اللحوم الحمراء باستمرار بالمقابل تذبذب أنتاج اللحوم البيضاء . وعموماً فأن هذا الإنتاج لا يغطي الطلب المحلي من اللحوم , أن ارتفاع أسعار اللحوم المحلية دفع الأسرة العراقية وخصوصاً الأسر الفقيرة إلى استهلاك اللحوم المستوردة لرخص ثمنها.

أن فتح باب الاستيراد وغياب الرقابة الصحية على المواد الغذائية المستوردة وانخفاض دور الجهاز المركزي للسيطرة النوعية , أدى إلى دخول لحوم مستوردة من مناشيء مختلفة لا تصلح للاستهلاك البشري لاحتوائها على أمراض مثل الحمى القلاعية ومرض الرعاش ,إضافة إلى احتواء عدد كبير من اللحوم على مواد مسرطنة , مما دفع الكثير من الأطباء ذوي الاختصاص على توعية المواطنين بعدم تناولها . اما الثروة السمكية فيوضحها الجدول الأتي.

نلاحظ من جدول (٨) انخفاض إنتاج الأسماك وتذبذبه من سنة لأخرى , مما دفع إلى استيراد لحوم الأسماك (المجمدة) والتي تفقد قيمتها الغذائية بسبب تجميدها لفترة طويلة , ويعود سبب استهلاك الأسماك المستوردة إلى انخفاض أسعارها , حالها حال اللحوم الحمراء والبيضاء . وهناك العديد من مشاريع القطاع الخاص في أنتاج لحوم الأسماك , لكن بقيت أسعار لحوم الأسماك مرتفعة , فقد وصل سعر الكيلو غرام الواحد إلى(٦٠٠٠) دينار. ويمكن النهوض بالثروة السمكية من خلال أتباع الطرق المعتمدة في العديد من دول العالم وهي عبارة عن زراعة الأنهر بالأسماك عن طريق الأقفاص العائمة في الأنهر. وقد قمتُ بدراسة جدوى من خلال موقع واحد فقط

جدول (٨)

جدول صيد الأسماك البحرية والنهرية ٢٠٠٠- ٢٠١٠ (طن)

الأسماك	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
النهرية	١٢٤١٦	١٣٥٨٨	١٦٠١٥	١٨١٠٥	١٥٤٩٥	٣١٥٦٠	٤١١٦٧	٤١٦٩٧	٤١٤٣٢	٤٤٣٥٥	٤٦٣٨١
البحرية	١٥١٩٤	١٢٤٠١	٢٩٥٢٤	٢٩٠٤	٢٨٨٨	٣١٠١	١٥٦٦٦	١٢٧١٥	٦٢١٢١	٨٦٤٥	٩٤٩٠
المجموع	٢٧٦١٠	٢٥٩٩٨	٤٥٥٣٩	٢١٠٠٩	١٨٣٨٣	٣٤٦٦١	٥٦٨٣٣	٥٤٤٤٢	٤٧٨٥٣	٥٣٠٠٣	٥٥٨٧١

وكانت النتائج جيد جداً, فيمكن زراعة نهري دجلة والفرات بهذه الطريقة , ويمكن من خلال هذا المشروع تحويل العراق من بلد مستورد للأسماك إلى بلد مصدر للأسماك فضلا عن انخفاض أسعارها بسبب ارتفاع العرض, وتشغيل أيدي عاملة والتقليل من نسبة البطالة.

جـ - الدواجن:

قدر مجموع إنتاج العراق من لحم الدجاج الحي (٨٩٨١١) طن سنة ٢٠١٢ بزيادة مقدارها (٢٦٥٥) طن من إجمالي إنتاج العراق لسنة ٢٠١١ حيث كان (٨٧١٥٦) طن بنسبة زيادة قدرها (٣٪) وبلغ إنتاج مشاريع القطاع الخاص (٨٩٧٤١) طن بنسبة (٩٩,٩ ٪) طن إجمالي إنتاج العراق كما قدر أنتاج القطاع الحكومي (٧٠) طن بنسبة ٠,١٪ من إجمالي إنتاج العراق . نلاحظ من الأرقام والنسب السابقة. إن مشاريع الدواجن تتركز على مشاريع القطاع الخاص ودور الحكومة معدوم تقريباً في إنشاء وتشغيل ودعم مشاريع الدواجن ، بلغت كمية بيض المائدة المنتجة في العراق لسنه ٢٠١٢ حوالي (١١٠٤) مليون بيضة , بارتفاع مقداره حوالي (٨٥) مليون بيضة من إجمالي إنتاج العراق لسنة ٢٠١١ حيث بلغ حوالي (١٠١٩) مليون بيضة بنسبة (٨,٣٪) .

الجدول (٩)
كمية إنتاج اللحم الحي للسنوات (٢٠٠٧-٢٠١٢)

السنة/الانتاج	كميه إنتاج اللحم الحي (١٠٠٠) طن	معدل التغير ٪	كميه بيض المائدة المنتج(١٠٠٠) بيضه	معدل التغير٪
٢٠٠٧	٤٠,٣	-	٨٠٧٧٢٩	-
٢٠٠٨	٣٦,٩	-٨,٤	٩١٥٥٩٤	١٣,٤
٢٠٠٩	٣٤,١	-٧,٦	٧٠٤٦٥٢	٢٣
٢٠١٠	٥٢,٨	٥٤,٨	٩٢٦٢١٣	٣١,٤
٢٠١١	٨٧,٢	٦٥,٢	١٠١٨٨٣٤	١٠,٠
٢٠١٢	٨٩,٨	٣,٠	١١٠٤٢٠٤	٨,٣

نلاحظ من الجدول(٩) ارتفاع أنتاج لحم الدجاج الحي وكذلك بيض المائدة سنوياً . ولكن هذه الزيادة لا تغطي حجم الطلب المحلي المتزايد مع زيادة حجم السكان من جهة وتحسن المستوى المعاشي لإعداد كبيرة من السكان أذا ما قورنت هذه الفترة بفترة سابقة قبل عام ٢٠٠٣ أي فترة الحصار الاقتصادي, مما دفع إلى استيراد البيض واللحوم البيضاء لسد النقص الحاصل في المنتج المحلي.

خامساً:- التحديات التي تواجه القطاع الزراعي:-

أن النشاط الزراعي يمكنه تحقيق وتائر عالية من التنمية الاقتصادية أي الأهداف المحددة في زمن أقصر من أي نشاط أخر لما يمتلك من ارتباطات أمامية وخلفية مع بقية النشاطات ولكن ثمة تحديات كبيرة تواجه هذا النشاط.

١-تحديات المياه.

هناك العديد من تحديات تواجه المياه في العراق يمكن إجمالها بالنقاط أدناه.

ا- عدم تمكن العراق من عقد أي اتفاقية بصدد محاصصة المياه مع دول المنبع على الرغم من مرور أكثر من ٦٩ سنة على إبرام اتفاقية حسن الجوار لعام ١٩٤٦.(وزارة المالية الدائرة الاقتصادية , ٢٠١٢,٩)

ب -قيام تركيا وإيران وسوريا بإنشاء مشاريع الخزينة والإروائية على نهري دجلة والفرات فقد انخفضت مناسيب المياه المتدفقة في نهر دجلة باتجاه الأراضي العراقية بنسبة ٦٠٪ على اثر قيام تركيا بتشييد منشأتها المائية في مشاريع القاب (GAP)و اليسو بنسبة تتراوح((١٥-٢٠٪))

وكذلك نصب إيران منشأتها المائية على روافدهُ (عملت إيران على بناء سدين على نهر الزاب الصغير لتوليد الكهرباء , وبناء سدود على نهر ديالى مما أدى إلى حرمان خانقين من حصتها الطبيعية من المياه العذبة , وهذا هو حال السدود على نهر (الكرخة / كنجان دويرج ايضا)وأسهمت المنشات المائية التركية على نهر الفرات على فقدان العراق نحو ٨٠٪ من مياه الفرات فقط لينخفض التدفق المائي بنسب خطيرة (كبة , ٢٠٠٧ , ٣٣) .

ج - ومن الأسباب التي أدت إلى نقص الموارد المائية الواردة إلى العراق قيام تركيا وسوريا باستزراع أكثر من (٢,٤) مليون هكتار تروى من حوض الفرات وحوالي (١) مليون هكتار من نهر دجلة. (تقرير اللجنة الفنية للأعداد الخطة الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٤ , ٢٠٠٩، ١٠) .

د–سيادة الفكر النمطي التقليدي في السياسات المائية والزراعية وغض النظر عن نتائجها السلبية والمتمثلة بالري السيحي .

هـ – الخلل في وسائل النقل , حيث ان معظم الزراعة تعتمد على نقل المياه في قنوات غير منظمة ومكشوفة مما يضيع حوالي ٣٠ - ٤٠ ٪ من المياه المنقولة خاصة إذا كانت الأراضي المنقولة عبرها أراضيً رملية (وزارة المالية الدائرة الاقتصادية,٢٠١٢ , ١٠) .

و – التلوث الزراعي للمياه, تعد المبازل المصدر الأساسي لزيادة الملوحة لنهري دجلة والفرات تصل إلى ٢٠٪ أي بطرح أكثر من ٢ مليار م٣ سنويا . كما أن استخدام المبيدات الكيمياوية في الزراعة تعد مصدراً مهماً لإبادة الحياة المائية إذ وصلت إلى أكثر ٥-٤ ملغم / لتر . والحالة مشابه بالنسبة للأسمدة . وفي مجال الثروة الحيوانية فان ما يطرح في الأنهار من مياه المجازر التي يصل عددها في العراق إلى (٩٠) مجزره يتم تصريفها إلى الأنهار دون معالجة لان معظم المجازر لا تحتوي على منظومات المعالجة .

س – التلوث الصناعي للمياه : ينتج تلوث الصناعي عن طريق الصناعات الكيمياوية والهندسية والغذائية والنسيجية والإنشائية حيث يطرح حوالي ٣٣٢٥٢ م٣ / ساعة و ٨٥٤٣,٢٥ م٣/ ساعة و ٦٤٥ م٣/ ساعة و٦١٥٦,٥ م٣ ساعة و ١٣٠ م٣ / التوالي في الأنهر ومما يزيد من تفاقم المشكلة عدم وجود معالجة للمياه الملوثة بالمنشأت والمصانع قبل رميها بالأنهـــر (كبة , ٢٠٠٧ , ٣٣).

- تحديات المناخ :

تعد الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية وأكثرها اعتمادا و تأثيراً بالظروف المناخية حيث إنَّ عناصره المتمثلة في الإشعاع الشمسي ودرجة الحرارة والرياح والرطوبة النسبية ويعتبر المناخ من اكبر العوامل الطبيعية تأثيراً في تحديد أنواع المحاصيل حيث يحدد المناطق التي يمكن زراعتها بمناطق معينة واهم العناصر التي تؤثر على الإنتاج الزراعي هي : درجه الحرارة / كمية الإمطار / الرياح / الضوء / الرطوبة / سقوط الثلج / الصقيع (الساعدي, ٢٠١١ , ١).

هطول الأمطار : تعد الأمطار موسمية تماما أو تتساقط الأمطار في فصل الشتاء في كانون الأول إلى آذار وقد يمتد سقوط الإمطار إلى شهر آذار و يقدر متوسط هطول الأمطار السنوي ٢١٦ مليمتر , ولكنة يتراوح ما بين ١٢٠٠ مليمتر في الشمال شرق العراق و اقل من ١٥٥ مليمتر في أكثر من ٦٠٪ في البلاد لجهة الجنوب(تقرير منظمة الفاو،العراق الجغرافية و المناخ و الســـكان٢٠٠٩، ١-٣ إنّ شحة الأمطار وتذبذبها : تكرر في خلال السنوات العشرة الأخيرة أدت إلى ظاهرة الجفاف وانحسار الأمطار. (محمد , ٢٠١٣ , ١٢-١٣) مما أثر سلباً على القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

٣ – الأراضي الزراعية:

تتوفر في العراق أراض واسعة صالحة للزراعة ،غير أن مًا مستغل منها ما يزال قليلا فضلا عن ذلك فأن ثمة تحديات ترافق استغلال هذه الأراضي تعيق الإفادة منها بشكل سليم وكما يلي :

أ – مشكلة الملوحة في وسط وجنوب العراق

ب– تفتت الملكية وصغر الحيازات الزراعية تعيق تطور

العمليات الزراعية ولاسيما استخدام المكننة والتقنيات الحديثة.

ج – انتشار الترب الجبسية في مناطق واسعة من البلاد تشكل عقبة في مسار التنمية الزراعية حيث تحتاج إلى خبرة وعناية خاصة في إدارتها.

د – انتشار الكثبان الرملية والتعرية الحاصلة نتيجة العوامل الطبيعية تشكل خطرا جسيما على الزراعة (لجنة تنمية قطاع الزراعة والموارد المائية , ٢٠٠٩ , ١٧) .

هـ – تدني إنتاجية الأرض فمثلاً متوسط إنتاج القمح في العراق بلغ ٤٩٥,٨)) كغم/ للدونم الواحد في حين بلغ متوسط إنتاج القمح في السعودية ومصر (١٤٠٥و١٦١٨)كغم/دونم على التوالي.ويعود سبب انخفاض متوسط الإنتاج إلى أسباب عدة أهمها: (منتديات المعرفة البيطرية, ٢٠١٠, ٣).

-تدني العمليات الزراعية والمتمثلة بتهيئة الأرض , الدورة الزراعية , الزراعة الحافظة, المكافحة الزراعية , الزراعة العضوية , والتكامل الزراعي-الصناعي.

- التصحر وزيادة ظاهرة الغبار المصحوب بالعواصف الترابية.
- تقلص الزراعة الديمية.
- قلة الأسمدة الكيمياوية كما « ونوعا» وكذلك الأسمدة العضوية .
- عدم استخدام البذور المحسنة
- تملح وتغدق التربة

٤- تدني المستوى التكنولوجي : إن كل ما يتعلق بتطبيق واستخدام العلم في تطوير مدخلات الإنتاج الزراعي كالآلات وطرائق استعمالها, البذور, أنظمة الري, البحث العلمي. إن من الأسباب الرئيسة لتراجع حصيلة الإنتاج الزراعي بسبب اعتماد الطرق التقليدية في الزراعة , وعلى الرغم من المحاولات التي أجريت في العراق لإدخال التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع إلا أنها لا زالت متواضعة لاسيما في مجال التقنيات الإحصائية, والبذور المحسنة , والأسمدة الكيمياوية , واستخدام الطرق الحديثة في الري , مما اثر في النهاية وجعل المشكلة مركبة وذلك لأسباب منها: أن إدخال الأساليب التكنولوجية يتطلب توفير تخصيصات مالية ضخمة,وكذلك فجوة التكنولوجيا ورغبة الدول المصدرة للتقنيات الحديثة باحتكار هذه التقنيات لحين بزوغ أجيال جديدة من هذه التقنيات (وزارة المالية,السياسات الاقتصادية,٢٠١٢ , ١٢).

٥- الأيدي العاملة:

هنالك مجموعة من التحديات التي تواجه القوى العاملة في العراق في مجال القطاع الزراعي يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

أ - محدودية الخبرة الفنية والإدارية للعاملين في هذا النشاط من قلة الدعم والتطوير وتعزيز العمل الإرشادي وانخفاض مستوى الوعي , والنقص الشديد في الخبرات الزراعية.

ب – نقص حاد في مستلزمات البحث الميداني الحقلي والإرشاد الزراعي كافة.

(لجنة تنمية قطاع الزراعة والموارد المائية ,٢٠٠٩,١٧).

ج - بعد ٢٠٠٣ جرى استقطاب الأيدي العاملة ذات الخلفية الزراعية إلى نشاطات أخرى مثل الجيش والشرطة ووظائف أخرى , مما أدى إلى ترك الأرض وحمل السلاح كما ذكر احد الكتاب وهذا ساهم بتدهور القطاع الزراعي خلال السنوات المنصرمة.

د- ارتفاع نسبة البطالة المقنعة , حيث يمكن نقل عدد كبير من العاملين في هذا القطاع إلى قطاعات اقتصادية أخرى دون إن يتأثر مستوى الإنتاج فيه.

هـ- أغلب المزارعين في العراق لا يدركون معنى الانتقال من الاقتصاد المخطط بيد الدولة إلى اقتصاد السوق المبني على المنافسة في الجودة والأسعار (د.القيسي , ٢٠١٣, ٢) .

٦ – التمويل :

إنّ راس المال اللازم لتنمية حقيقية في القطاع الزراعي ظل ولعقود طويلة بيد الدولة وذلك لمحدودية حجم رؤوس الأموال المؤثرة في تحقيق تنمية زراعية حقيقية من قبل القطاع الخاص في الاستثمار في المشاريع التنموية لعدم توفر رؤوس الأموال الكافية , فضلا عن ضعف دور المصارف الزراعية في تسليف المزارعين (خطة تنمية القطاع الزراعي ,٢٠٠٩,١٩) وكما يلي.

أ- ضعف تمويل القطاع الزراعي وبالتالي ضعف تكوين راس

المال الزراعي .
ب- قلة نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي , سواء أكان الاستثمار الوطني بشقيه (العام , الخاص) أو الأجنبي .
ج- ضعف دور المصارف الزراعية التعاونية وقلة القروض الموجهة للمزارعين مقارنة بحجم التضخم الهائل الذي يشهده البلد.
د- قلة الموارد المالية المخصصة لمجالات البحث العلمي , زيادة على ذلك عدم تهيئة الأجواء العلمية لخبراء العراق,وبسبب الظروف التي مر بها العراق التي أدت إلى هجرة رؤوس الأموال وهجرة العقول العراقية (العقيدي, ٢٠٠٩, ٢).
٧- الإستراتيجية والسياسات الزراعية.

إنّ تراجع الدعم الحكومي في تمويل القطاع الزراعي ومستلزماته من الأسباب المعطلة له , فمثلاً بلغت الأموال المخصصة لدعم القطاع الزراعي لعام ٢٠١٠ حوالي (٣٠٠) مليون دولار وهذا الدعم قليل جداً ولا يتناسب مع الحاجة اللازمة لتطوير هذا القطاع , أو دعم محصول معين مثل (الحنطة) دون الاهتمام بالمحاصيل الأخرى, ترافقه غياب وجود خطة زراعية محكمة , وكذلك عدم وجود قوانين وإجراءات تحمي الإنتاج الزراعي من المنافسة , وغيرها ويمكن أدراجها على شكل نقاط وكلآتي (قصي, ٢٠١٠ , ٤) .
أ-عدم وجود سياسة استغلال الأراضي الزراعية.
ب-غياب سياسة أستخدم الموارد البشرية للإنتاج الزراعي.
ت-غياب سياسة تسويق المنتجات الزراعية.
ث-عدم وجود سياسة توريد المستلزمات الزراعية .
ج-صعوبة الإجراءات الأتمانية الزراعية وقلتها وغياب السياسة السعرية الزراعية (منهل, ٢٠٠٦ , ٣).

سادساً: الرؤية والأهداف والمبادئ الإستراتيجية:-

أن الاقتصاد العراقي يمتلك قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد , فهو يمتلك ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط الخام , ولديه الأراضي الزراعية والموارد المائية مما يجعله بمنأى عن مخاطر الشحة المائية حالياً , كما إنّ قوته العاملة الوطنية تبلغ أكثر من ثمانية ملايين شخص وهي تفوق بكثير الموارد الموجودة في أي من بلدان المنطقة فضلا عن المقومات السياحية التي يمتلكها . وبالرغم من سجل التدهور في المؤشرات الاقتصادية والمالية والبشرية والتجارية, ألا أنه من الممكن لمجموع هذه الموارد وغيرها النهوض بالاقتصاد العراقي من جديد واستعادة مكانته السابقة كبلد وضعه ضمن الدول المتطورة خلال فترة وجيزة .وسيتم ذلك من خلال تناول الاتي:-

١-الرؤية

زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.وزيادة نسبة تغطية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لسلة الغذاء العراقية (الأمن الغذائي),والدخول إلى تصدير التمور والفواكه من خلال توفير المستلزمات الأساسية للعملية الزراعية والانسجام الأمثل للموارد الطبيعية والمالية والبشرية والإنتاج ذو القدرة التنافسية والانتفاع من التكنولوجيا والخبرات الأجنبية الحديثة وتحفيز القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار بكثافة في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. واعتبار القطاع الزراعي كقطاع أساسي في تنويع الأساس الاقتصادي للاقتصاد العراقي وفي معالجة مسألة الفقر المتركز في الريف العراقي. تامين حاجة العراق إلى الموارد المالية,عن طريق مطالبة العراق بحقوقه المائية من دول المنبع بعقد اتفاقية تقاسم مياه نهر دجلة وروافده ونهر الفرات ,مع ترشيد الاستهلاك المائي داخل العراق.

٢-الأهداف

أ- زيادة المساحات الزراعية والارتفاع بالإنتاج والإنتاجية . ويتم عن طريق استكمال تنفيذ المصبات الرئيسية كمبازل الفرات الشرقي , الفرات الغربي , شرق دجلة , شرق الغراف . والتي تستخدم أكثر من خمسة ملايين دونم.
ب-استصلاح الأراضي الزراعية,ومراعاة العدالة في توزيع الأراضي المستصلحة لجميع المحافظات.
تتطلب عملية استصلاح الأراضي مبالغ كبيرة على الدولة إدراجها

ضمن أولويات التنمية الزراعية .
ج-مكافحة ظاهرة التصحر وانتشار الكثبان الرملية.من خلال تثبيت الكثبان الرملية بعدد من الوسائل كالتغطية الطينية أو تشجير الأراضي الزراعية أو من خلال زراعة النباتات الرعوية التي تتحمل الجفاف.
د- دعم المدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة ,عن طريق أنشاء مشاريع زراعية متكاملة ,بما فيها الزراعة الصناعية والتصنيع الزراعي وعلى أسس اقتصادية وفنية عالية.
هـ- دعم وتشجيع القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار في مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني المتكامل .
و- توفير المستلزمات الأساسية للزراعة من البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات , ووضع سياسة لتعزيز الإنتاج الوطني وضمان شراء أنتاج المزارعين من المحاصيل الإستراتيجية.
س- دعم مشاريع الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني من خلال تأهيل القائم منها وإنشاء مشاريع جديدة في القطاعين العام والخاص وإبداء التسهيلات اللازمة وبخاصة للقطاع الخاص.
ح- دعم التنمية في الريف العراقي من خلال تأمين مستويات مقبولة من البنى التحتية والخدمات منها الإسكان الريفي والخدمات والطرق وكهربة الريف وتوفير الطاقة وتجهيز القرى بخدمات تعليمية وصحية وترفيهية وماء صالح للشرب , وتمكين المرآة الريفية وإدماجها وإعطاؤها دورها المناسب وحقها في العمل والتعليم وصنع القرار.
ط- وضع إطار قانوني يتناسب والنظام الاقتصادي والاجتماعي الجديد ويعزز من تهيئة بيئة تشريعية تساعد على التطور الزراعي المنشود.
ي-وفيما يتعلق بالمياه فالمطلوب وضع سياسة للحصول على حصة العراق من مياه الأنهار وحسب القوانين الدولية الخاصة بهذا المجال لإنصاف العراق بالحصة المائية , مع العمل على زيادة حجم الخزين المائي عن طريق تنفيذ مشاريع السدود. والاستغلال الأمثل للمياه , فضلا عن استخدام تقنيات الري الحديث لمنع الهدر في استخدام المياه , مع استثمار المياه الجوفية المتجددة وتنميتها.

الاستنتاجات :-

١-ان ارتفاع معدلات النمو السكاني و ا لفقر , و ا لبطا لة و ا نخفا ض المستوى الصحي والتعليم, والتغيرات المناخية والتصحر والنفايات والضوضاء وغيرها تحديات كلها لها أثار سلبية على مسار التنمية المستدامة في العراق خاصة والعالم.
٢- إن مواجهة هذه التحديات يتطلب نظرة شمولية وإطار استراتيجي عام , وهذا ما يوفره أسلوب التنمية المستدامة كونهُ لا يركز على قطاع دون أخر , ولا جانب دون أخر.
٣- أن مشكلة الاقتصاد العراقي الأساسية تكمن في الأختلالات الهيكلية كونه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي بالدرجة الأساس ومساهمة خجولة من بقية القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي , وهذا يجعل الاقتصاد عرضة للتغيرات الحاصلة في السوق النفطي,مما يثير قلق متزايد على مستقبل الاقتصاد العراقي.
٤- تعاني الزراعة في العراق من تدني مستوى الإنتاجية , وانخفاض مستوى التخصيصات المالية ,وانخفاض نصيب الزراعة من الاستثمارات العامة مما أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي وبشكل كبير,مع العلم ان هناك مجموعة من الموارد والطاقات الزراعية غير مستغلة , وأن المستغل منها مازال دون مستوى الاستغلال الاقتصادي الأمثل.

المقترحات:-

١-تشكيل مؤسسة خاصة تعنى بالتنمية المستدامة, تأخذ على عاتقها المساهمة في بناء خطط التنمية ومتابعة كل ما يتعلق بقضايا التنمية وتقديم المقترحات والحلول والتوصيات ويكون من شأنها التنسيق بين الوزارات والمؤسسات والهيئات التي تهتم بالتنمية وتوزيع المهام والأعمال لهذة المؤسسات وكذلك عقد الندوات وورش العمل والمؤتمرات المحلية والدولية من أجل الخروج بتقرير سنوي حول التنمية المستدامة.

٢- التشجيع على تحقيق الأهداف الأولية للتنمية المستدامة , ولاسيما فيما يتعلق بتوفير مياه الشرب النقية ومكافحة الفقر والبطالة والرعاية الصحية وتحسين المستوى المعاشي والصرف الصحي وغيرها, وتعزيز الجهود الرامية إلى جعل الاقتصاد العراقي أكثر استقراراً ومتعدد المجالات ليكون أكثر قدرة على المنافسة ومواجهة التحديات .

٣- إيجاد الحلول لقضايا المياه المشتركة مع دول الجوار لضمان حصة العراق المائية عن طريق الاتفاقات مع دول المنبع, كما أوصي بأجراء حصر وتقييم شامل لجميع أشكال الموارد المائية الموجودة في البلد ومن خلال وضع سياسة مائية تتناول إجراء موازنة بين كمية المياه المتاحة والاحتياجات السكانية والزراعية والصناعية وغيرها , ويضمن ديمومة الموارد المائية وتحمي نوعيتها وتحافظ على المخزون الجوفي .

٤- الأخذ بأراء ومقترحات الكفاءات المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي في العراق موضع الجد وأن لا تكون توصياتهم حبراً على ورق , فضلاً عن أبعاد التنفيذ عن التسييس والفساد المالي والإداري , وان يكون هناك تنسيق عالي المستوى بين من يخطط ومن ينفذ تلك الخطط على أرض الواقع من خلال تفعيل العمل بالقوانين .

٥- الاعتماد على سلة من سلع الصادرات في مواجهة الأزمات الاقتصادية والتذبذبات المستمرة في أسعار النفط العالمي بدلاً من الاعتماد على سلعة واحدة (النفط الخام) عن طريق الاستغلال الأمثل للثروات المتاحة .وهذا سيؤدي إلى زيادة الانفتاح الاقتصادي مع العالم.

٦- زيادة دور الإنتاج الزراعي المحلي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال العمل على زيادة أنتاج السلع الغذائية والدخول إلى تصدير التمور والفواكه من خلال توفير المستلزمات الأساسية للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمالية والبشرية والإنتاج ذو القدرة التنافسية والانتفاع من التكنولوجيا والخبرات الأجنبية الحديثة وتحفيز القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار بكثافة في هذا القطاع.

- رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين راس المال الثابت,واعتبار القطاع الزراعي كقطاع أساسي في تنويع الأساس الاقتصادي للاقتصاد العراقي وفي معالجة مسألة الفقر المتمركز في الريف العراقي.

- استصلاح الأراضي الزراعية واستخدام المكننة الحديثة في العمليات الزراعية.

ترشيد استخدام المياه داخلياً عن طريق استخدام الوسائل الحديثة ,وحصول العراق على حقوقه المائية.

٧- إنعاش الاقتصاد العراقي من خلال تشييد بنى تحتية للاقتصاد الوطني, لأن قيام مشاريع تنموية يعتمد على مدى توفر البنية التحتية الملائمة ,حيث تستفيد من خدماتها المتعددة , وبالتالي تزداد إمكانية نجاح هذة المشاريع وتستمر في نشاطها الاقتصادي وهذا يتحقق من خلال الأتي.

- بناء شبكة نقل متكاملة وكفوءة وأمينة , تؤمن زمن وكلف رحلة أقل وضمان الاستخدام المتوازن لأنظمتها المختلفة بما ينسجم مع التوزيع المكاني للسكان والأنشطة الاقتصادية.

- سد حاجة العراق من الطاقة الكهربائية الفعلية , عن طريق استخدام وسائل مستدامة وكفوءة اقتصادياً , والارتقاء بعمل المنظومة الكهربائية بأنشطتها الثلاث (الإنتاج والنقل والتوزيع)

- تطوير خدمات الاتصالات يتواكب مع التطور العالمي, ويؤمن تقديم خدمات عالية المستوى في المدينة والريف على حد سواء.

الوسائل الحديثة لخزن وتسويق وتصنيع الحبوب (القمح)

نزار ابراهيم كاظم
مدير القسم الفني/وزارة التجارة

المقدمــة

تعتبر الحبوب من أهم الأغذية للإنسان , وتصنف المحاصيل الحبوبية إلى مجموعة من المحاصيل تقع نباتاتها ضمن العائلة الحشيشية أو النجيلية وتشمل هذه المحاصيل : الحنطة (القمح) والشعير والشيلم والشوفان والرز والذرة الصفراء والذرة البيضاء والدخن ومن الناحية الزراعية فان جميع نباتات هذه المحاصيل حولية أي إنها تكمل دورة حياتها في موسم واحد (يتراوح من خمسة أشهر إلى سنة) ولقد وجدت المحاصيل الحبوبية برية وزرعت من قبل الإنسان .

تؤكد الدراسات الأثرية إن منطقة نشوء الحنطة والشعير هي الهلال الخصيب وهي فلسطين وسوريا وشمال العراق ومنها انتشرت إلى أوربا وأمريكا .. وقد ورد ذكر الحبوب في الكتب السماوية ومنها القران الكريم في عدة مواضع منها في سورة يوسف «وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات , يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون» .

أهمية الحبوب:

لعبت الحبوب دورا كبيرا في تطور الحضارات الإنسانية حيث استخدمها الإنسان في غذائه بعد انتقاله من مرحلة الصيد إلــى مرحلة الزراعة والاستقرار وتعود أهمية الحبوب إلى :-

أ-سهولة زراعتها (نسبيا) بالمحاصيل الأخرى وانتشارها في مختلف البيئات.

ب-استعمالها المباشر من قبل الإنسان كغذاء أو استعمالها كغذاء للحيوانات (الأعلاف).

ت-سهولة حفظها وخزنها لفترات طويلة.

ث-سهولة نقلها من مكان إلى اي مكان في العالم .

ج-قدرتها على الإشباع.

ح-رخص أسعارها بالمقارنة مع باقي المنتجات.

خ-إمكانية إنتاجها بكميات كبيرة.

د-مصدر غني للطاقة بالإضافة إلى كونها مصدر للبروتين (إلا إن بروتين الحبوب ينقصه الأحماض الامينية الأساسية مثل اللايسين).

ذ-دخولها في كثير من الصناعات مثل أنتاج النشا إنتاج الفورفورال المركزات البروتينية اغذية الأطفال المساعدة والكحول .. الخ.

ر-تضاف إلى أهميتها الغذائية استخدامها في بعض التطبيقات العلاجية .

ز-بالنسبة لإنتاج الحبوب في العالم نلاحظ إن هناك عجز كبير وفجوة واسعة بين الإنتاج والاستهلاك وبالوقت الذي تعاني الدول النامية من هذا العجز نلاحظ إن دول أوربا توفر الحبوب من اجل العلف وتقوم أمريكا بزراعة مساحات واسعة جدا بالعلف الأخضر أو تترك الأرض بدون زراعة (بور) لغرض الحفاظ على الأسعار ونفس ما تحدثنا عنه في الدول النامية

فانه ينطبق على الدول العربية والعراق .

المجالات الصناعية التي تستخدم فيها الحبوب:

بالرغم من كون الحبوب الغذاء الرئيسي لمعظم سكان الأرض واستعمالها كعلف إلا إنها والمنتجات العرضية لتصنيعها أصبحت ألان تدخل في إنتاج أو تصنيع : السليلوز ومشتقاته , الصمغ , النشا ، الأصباغ , اغذية الأطفال , الفورفورال والكحول , وإنتاج المواد العازلة للحرارة , تصنيع البروتينات , استخدام التبن لتحرير الطاقة .. الخ.

مشكلة البحث :

هذا البحث هو وصف للاجراءات العملية التي تجري على حبوب القمح والتي تتعلق بنشاطات ومهام (تشكيلات وزارة التجارة) حصرا واعطاء صورة واضحة المعالم عن هذه الاجراءات للعاملين عليها وبالاخص المستجدين منهم.

اهداف البحث :

هو اعطاء وصف شمولي ودقيق لكافة الاجراءات العملية المتعلقة بموضوع بحثنا والعوامل المؤثرة فيها والجوانب التالية :-

- الاطلاع على الاسس النظرية لهذه الاجراءات.
- التعرف على الجوانب العملية ودورها واهميتها.
- ايجاد مراجع علمية للكوادر الفنية العاملة والمستجدة لتعزيز المعلومات.
- الالمام بالمشاكل والمعوقات التي تظهر في جميع المراحل والتعرف على تأثيرها على كفاءة الانتاج.

الاطار النظري للبحث :

الدراسات السابقة :

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة :

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة في موضوع بحثنا هذا وخاصة على المستوى المحلي يمكن القول بان هذه الدراسة تتميز بالنواحي التالية :

- ان الدراسة تتميز بشمولية المعلومات التي تبدا من مرحلة حصاد القمح الى انتاج الطحين .
- تتميز الدراسة بلغة مبسطة ومعلومات مكثفة ليسهل على المتلقي المستجد والمختص الاستفادة منها .
- تتسم هذه الدراسة بالربط بين موضوع عملي ونظري في جميع المراحل التي تمر بها حبوب القمح .

تسويق وتجارة الحبوب Marketing &Trading of Grains)):

أنواع النظم التسويقية :

يوجد نوعان من النظم التسويقية :-

أ- النوع الأول : يرافقه انتقال شحنة الحبوب أو منتجاتها من حقل الفلاح إلى السايلو ثم إلى المطحنة ومن ثم إلى المخابز وأخيرا إلى المستهلك , وهذا النظام معروف في دول العالم الثالث .

ب- النوع الثاني : يتميز بانتقال مستند ملكية شحنة الحبوب ومستند الملكية هذا يعطي لصاحبه حق التصرف بالحبوب المخزونة لحسابه دون نقلها من مكانها.

الخدمات المرافقة لتسويق الحبوب :

وهي تتضمن عمليات الخزن ونقل وإصدار شهادات التدرج وعمليات التامين والتحويل.

أهم طرق استيراد الحبوب من الأسواق العالمية :

أ- طريقة الشراء بواسطة الوكالات الحكومية (Government Agencies), من أهم فوائد استخدام الوكالات الحكومية في عملية الشراء هو الاستفادة من العلاقات الدبلوماسية والتجارية والقروض والمساعدات ومن فوائدها أيضا تامين توفر الحبوب للبلاد في الظروف الطارئة .. وتتحدد مسؤولية هذه الوكالات بالدراسة المستمرة لحاجة الدولة وظروف المناخ والإنتاج المحلي والعالمي وتوفير الحد الأدنى من احتياجات الاستهلاك واحتياجات احتياطية للظروف الطارئة .

ب-الشراء عن طريق القطاع الخاص(Private Companies)، في البلدان ذات النظام الرأسمالي يقوم القطاع الخاص باستيراد الحبوب لتغطية حاجات البلد من الحبوب حسب الحاجة , ومما تتميز به هذه الطريقة سرعة تحرك هؤلاء التجار والتجهيز ومما يعاب عليها صعوبة معرفة الحاجة الفعلية من الحبوب لكثرة عدد المستوردين وتباين نوع الحبوب بالإضافة لاحتياجاتها للإمكانيات المالية والخبرة .

ت-طريقة التعاون بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص , كما هو الحال في اليابان حيث تقوم الدولة باستيراد حاجة البلاد من الحنطة والشعير وتترك باقي الحبوب لكي تستورد من قبل القطاع الخاص.

العمليات الجارية منذ الحصاد لحين الاستلام والخزن في الصوامع :

لأهمية عملية الحصاد لابد للمتخصص في تصنيع الحبوب إن يعرف مراحل نمو الحبوب في الحقل منذ الزراعة وحتى مراحل نضج الحبة وهي مرحلة تكوين الحليب(Milk Ripe) مرحلة تكوين العجين الطري (Soft Dough)و مرحلة النضج الشمعي(Waxy) Ripeو مرحلة النضج التام(Full Ripe) ثم مرحلة انقطاع الحبة عن السنبلة من حيث مدها بالمواد الغذائية Dead Ripe)). ولابد من مراقبة الحبوب لتحديد موعد الحصاد الملائم من حيث موعد النضج وإمكانية إدخال مكائن الحصاد المركبة وعموما فانه يمكن تمييز الحبوب الناضجة والجاهزة للحصاد وذلك من مظهر النبات والسنابل وسرعة انفراط البذور من السنبلة (بالنسبة للحنطة) وذلك عند فركها بين راحتي اليدين كما تمتاز السنابل الناضجة بألوانها الصفراء ... وتصل حبوب الحنطة إلى مرحلة النضج عند وصولها إلى مرحلة العجين الجاف حيث تنخفض نسبة الرطوبة فيها إلى اقل من ٤٠٪ علما بان درجة النضج للحبوب تختلف بين السنابل وبين نفس الحبوب في السنبلة الواحدة وعموما تكون مرحلة حصاد ملائمة عندما تصل نسبة الرطوبة في الحبوب إلى ١٤٪ أو اقل.

إن حصاد الحبوب قبل نضجها يقلل من كمية الإنتاج ونوعيته وان الحبوب تكون ضعيفة ومنخفضة الكثافة ورديئة من حيث القيمة السوقية والتصنيعية وقد يطلق عليها تعبير خضراء أو غير ناضجة أو مجعدة .. أما التأخر في الحصاد وإنتاج الحبوب فهي تؤدي إلى انخفاض درجة رطوبة الحبوب وتغير لونها وارتفاع نسبة الحبوب المتضررة وانخفاض نسبة الإنبات .

استلام الحبوب :

تصل شحنات الحبوب بعد حصادها إلى المخازن أو السايلوات إما بصورة (فل) أو مكيسة ويتم وزنها بواسطة موازين أرضية تقوم بعملية وزن السيارات وهي معبأة ثم وهي فارغة وتستخرج وزن الحبوب , قبل أو أثناء تفريغ الحبوب تؤخذ عينات لتعيين درجة الحبوب وكمية المواد الغريبة وكافة الصفات الفيزيائية ونسبة الرطوبة وبعض الصفات الكيميائية , ثم تجمع شاحنات الحبوب في وحدات الصوامع حسب درجاتها وتجانسها ومحتواها ألبروتيني , وقد تعزل بعض الشحنات في صوامع خاصة لإجراء بعض العمليات التي تحتاجها كالتعفير والتجفيف.

وسائل نقل الحبوب Grain: Conveying System

تقسم وسائل نقل الحبوب ومنتجاتها إلى ما يلي :

أ-نواقل الحبوب العمودية : وهذه تنقل الحبوب للأعلى بزاوية يزيد مقدارها عن ٤٥ درجة .

ب-نواقل الحبوب الأفقية : وهذه تصمم لنقل الحبوب أفقيا» داخل المعامل لتغذية المكائن المختلفة وقد ترتفع قليلا عن الأفق عند فتحات الاستلام.

ت-توجد أنواع مختلفة لكل من النوعين السابقين ولكننا نود الإشارة إلى عمليات النقل بواسطة الشفط (النقل الهوائي) لأهميته.

النقل بواسطة الشفط (النقل الهوائي): Pneumatic Conveying System

أصبحت عملية النقل بواسطة الشفط من العمليات المهمة في عمليات النقل بسبب المشاكل التي تسببها طرق النقل التقليدية وتأثيرها على التلوث البيئي .. ويمكن تعريف الشفط على إنها عملية نقل المواد الصلبة من نقطة إلى أخرى بواسطة الهواء عبر أنابيب مغلقة , لذا يجب إن تكون طبيعة المواد المنقولة بنظام الشفط صلبة أو سائلة وليست لزجة , ومن المواد المنقولة بهذه الطريقة الحبوب والسكر والمساحيق كالطحين.

عمليات تنظيف الحبوب:

تمر شحنة الحبوب إلى المعمل بعمليات عزل وتنظيف عند الحصاد أو قبل خزنها بالمخازن (السايلوات) .. وتجري عمليات أخرى لغرض وصول الحبوب إلى النسبة المسموح بها من الشوائب , ويؤدي عدم تنظيف الحبوب (أو وجود نسبة عالية من الشوائب فيها) إلى المشاكل التالية :

أ- زيادة الضغط في أجهزة النقل.

ب-المساعدة في الإصابة بالحشرات والقوارض وغيرها.

ج- حجز جزء من السعة الخز نية في السايلوات .

د- وجود بعض الشوائب يؤدي إلى التأثير على نوعية الطحين والتأثير على عمليات الطحن وقد تؤدي الحجارة والقطع المعدنية إلى توليد شرارة كهربائية تؤدي إلى الانفجار ألغباري .. (التأثير على نوعية الطحين يشمل التأثير على اللون والطعم والقيمة الغذائية للطحين ومن ثم للخبز الناتج منه).

هـ - زيادة استهلاك وتضرر الأجهزة والمعدات في السايلوات.

أسس خزن الحبوب : Principles of Grain Storage

تعتبر عملية خزن الحبوب من العمليات المتممة لعمليات تسويق الحبوب وتصنيعها فقد تسبب عمليات الخزن الرديئة خسارة فادحة في الحبوب تصل أحيانا إلى أكثر من ٥٠٪ في الدول النامية وبالرغم من اهتمام الدول النامية بعمليات إنتاج الحبوب إلا إن هناك إهمالا واضحا للحفاظ على الحبوب من فترة ما بعد الحصاد حتى وصوله لمائدة المستهلك أو المعمل لغرض التصنيع.

إن أسباب الضائعات في الحبوب المخزونة تعود إلى :

١- التلف نتيجة التغيرات الكيمائية والبايوكيميائية عند الخزن.

٢- التلف نتيجة الإصابات المجهرية كالفطريات.

٣- التلف والفقدان نتيجة الإصابة بالقوارض و الحشرات.

٤- الضائعات إثناء النقل بسقوطها من الشاحنات أو مهاجمة الطيور.

٥- عدم الاهتمام بطرق الخزن واستخدام الطرق القديمة وغير المتطورة.

٦- الفقد والهدر إثناء صناعة الخبز.

تطور طرق خزن الحبوب:

لقد استخدام الإنسان خلال التاريخ طرق عديدة لخزن ومعاملة الحبوب ومنها تعريض الحبوب لأشعة الشمس كما قام بخلط الحبوب مع بعض النباتات التي لها القابلية على طرد الحشرات كما خلطها مع الرمل أو الرماد أو الملح المطحون كما استخدم التبخير بالدخان و استخدم طريقة ترك الحبوب في سنابلها أو عناقيدها قبل تعريضها لعملية الدراس (حيث يصعب على الحشرات مهاجمة القشرة الخارجية خصوصا

في محصولي الذرة الصفراء والرز). لقد تطورت أساليب الخزن حتى وصلت إلى طرق حديثة يستخدم فيها الحاسوب للسيطرة على العمليات الخزنية ومراقبتها ولعل أخر التطورات في عمليات خزن الحبوب ما اتبع في اليابان حيث تم تخزين الرز بأكياس بلاستيكية كبيرة تمتاز بمقاومتها للماء و الملح , وتمتاز هذه الطريقة بقلة تكاليفها بالإضافة إلى عدم تعرض الحبوب إلى التقلبات المناخية وتتيح فرصة ظروف الخزن اللاهوائي(Hermatic Storage).

عند دراسة طبيعة الحبوب يلاحظ أنها غير مكيفة بصورة كاملة للخزن لفترة طويلة جدا فهي تحتوي على جنين حي كما تحتوي على الكثير من المواد الغذائية (السويداء) يجعلها عرضة لمهاجمة الحشرات وغيرها .

طرق خزن الحبوب :

تختلف طرق خزن الحبوب حسب المستوى التقني للبلدان وكمية الحبوب المراد خزنها ومن أهم طرق الخزن :-

١.الخزن فوق الأرض بصورة مكشوفة وتغطى أكوام الحبوب بالأغطية البلاستيكية.

٢.المسقفات : وهي تستعمل لخزن الحبوب بالطريقة المكيسة.

٣.المخازن المحكمة الغلق تحت سطح الأرض : وهي عادة تستخدم للخزن الاستراتيجي ولا يتأثر الخزين بعوامل التقلبات الجوية من إمطار وحرارة .. وعادة يكون الخزن بغياب الأوكسجين (Hermatic Condition).

٤.المخازن المحكمة الغلق فوق سطح التربة.

٥.طرق خزن الحبوب بالصوامع الحديثة : وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا والأكثر تقدما من الناحية الفنية , والصومعة الواحدة bin عبارة عن اسطوانة مجوفة تشيد من مواد بناء مختلفة تنصب على أرضية معينة لها فتحات أبواب من الأعلى لتعبئة الحبوب وقد يصل ارتفاعها إلى أكثر من ٣٠م , وهي مزودة بالأجهزة الآلية للتعبئة والتفريغ والسيطرة .

أنواع الصوامع (السايلوات):

تقسم طرق خزن الحبوب في الصوامع حسب طاقتها الخز نية إلى السايلوات الحقلية الصغيرة وسايلوات الحبوب الرئيسة وهي توجد عادة في الموانئ ومحطات التصدير والاستيراد , يمكن تقسيم السايلوات إلى :-

أ-السايلوات حسب تصاميمها الهندسية : قد يكون تصميم السايلوات مربعة أو مسدسة الاطلاع , وهذه للسايلوات الصغيرة . أما السايلوات الكبيرة فعادة تكون دائرية المقطع حيث يعطى هذا التصميم اكبر حجم خزني وأكثر مقاومة لقوى الضغط المسلط من الحبوب.

ب-أنواع السايلوات حسب مواد البناء المستعملة : وهذه المواد قد تكون من الخرسانة أو الخشب أو الحديد أو البلاستيك المسلح أو القماش و من العوامل التي تحدد الاختيار مواد البناء :- الكلفة وسرعة التنفيذ والصيانة المطلوبة والسعة الخزنية وطرق التعبئة والتفريغ وقد وجد إن السايلوات الكونكريتية هي أفضل أنواع السايلوات المستعملة.

الحريق الانفجاري لغبار مخازن الحبوب:Grain Dust Explosion

غبار الحبوب : عبارة عن مواد عضوية على شكل ذرات متطايرة , لذا فإننا يمكن إن نتصوره كالنفط المتبخر , وبالتالي فان وجود عوامل احتكاك أثناء التشغيل واحتمال حدوث شرارة مع وجود الأوكسجين , فان ذلك يؤدي إلى انفجار الصوامع وحدوث حريق كبير.. إن من عوامل الاحتكاك في صوامع الحبوب هي الأحزمة والبكرات وحدوث الاختناق أو ما يدعى بحشر المكائن كذلك وجود القطع المعدنية في شحنات الحبوب وهناك ما يعرف بالمثلث المميت وتتكون أضلاعه من (الأوكسجين، الغبار، مصدر حراري)ويتطلب منع الانفجار إزالة احد الأضلاع أو أكثر.

تكنولوجيا طحن حنطة الخبز

إن تاريخ تطور المطاحن يتماشى مع التطور التدريجي للعلم واستعمال مصادر القوى المختلفة ابتداءا» من اعتماد الإنسان على نفسه ثم استعمال الحيوان أو مساقط المياه أو حركة الهواء , والمطاحن التي استخدمت الهواء (الهوائية) استمرت إلى مطلع القرن الواحد والعشرين في بعض الدول وحتى في أوربا وهي ألان قد أصبحت احد المرافق السياحية في هولندا والدنمارك.

وقد تطورت المطحنة الحجرية البدائية عند المصريين والإغريق فكانت مطحنة السرج عند المصريين القدماء وكانت المطحنة المسطحة عند الإغريق ثم المطحنة المخروطية ثم المطحنة الحجرية الدائرية (المعروفة عندنا بالرحى) التي تطورت من الشكل المعروف عندنا يدويا إلى النوع الذي يدار بمصادر الهواء والماء لأجل الإنتاج التجاري .

وكانت أول نقلة نوعية في تطور تقنية مكننة الطحن في نهاية القرن الثامن عشر وهي تعود إلى المهندس الأمريكي OLIVER EVANS الذي صمم أول مطحنة تشتغل بصورة ذاتية . وفي عام ١٨٧٠ بدا الهنكاريون في استخدام الاسطوانات أو الرولات Rolles (تدعى السلندرات أو الدرافيل في بعض الكتب) ونشرت الكتب الخاصة بالطحن وتأسست المدارس والمعاهد المتخصصة بالطحن كما في أمريكا والدول المتقدمة الأخرى وحذت الهند حذوها فأسست مدرسة خاصة للطحن عام ١٩٨٠ في حين استمرت الدول النامية ومنها الدول العربية في تأخرها.

تتابع مراحل طحن حنطة الخبز :

تتضمن عملية الطحن التنظيف و الترطيب أو التكييف والخلط والطحن ثم معاملات الطحين وأخيرا التعبئة .

أولاً : تنظيف الحنطة في المطحنة Cleaning of wheat:

عادة وغالبا ما تصل الحنطة إلى المطاحن وهي تحتوي على نسبة قليلة من الشوائب قد لا تتعدى ٢٪ ولكن ترد أحيانا» إلى المطاحن حنطة ذات شوائب بنسب عالية قد تصل إلى ٢٠٪ وذلك بسبب الاختناقات في عملية الحصاد أو الخزن أو التسويق و النقل مما يتطلب الاهتمام بإجراء تنظيفها في المطاحن . وينقسم تنظيف الحنطة في المطاحن إلى المراحل التالية :

أ-مرحلة التنظيف الأولى . فيها يتم التخلص من الشوائب والحبوب الغريبة وقد تمت الإشارة إلى أجهزة ومكائن التنظيف عند الحديث عن مخازن الحبوب.

ب-مرحلة التنظيف الثانية . وهي عملية تنظيف سطح الحبوب من الأتربة والأوساخ بواسطة مكائن الدعك والفرك مع استعمال تيار الهواء وأنواع الفرش . عموما إن مراحل تنظيف الحنطة تجري في بناية منعزلة عن بناية المطحنة ومكائن تنظيف الحنطة تشبه مكائن تنظيف الحبوب الأخرى وهي تشمل ما يلي :-

١.مكائن العزل بالغرابيل : وقد يضاف إليها استعمال الهواء لرفع كفاءة التنظيف وبذلك يكون تصميم المكائن على أساس العزل وفقا لكثافة المواد.

٢.مكائن تنظيف الحنطة بالدعك Scouring machines وفيها تم دعك سطح البذور بالسطوح

الخشنة للماكنة وفيها تعزل الأتربة والقشور .

٣.الأجهزة المغناطيسية : وهذه تقوم بفصل الأجزاء الحديدية من الشوائب .

٤.مكائن غسل الحنطة : وهذه مهمة جدا في الدول التي يتميز إنتاجها بكثرة الأتربة وفيها يتم استعمال رشاش الماء المتدفق بقوة على الحنطة على ناقل خاص تتحرك فيه الحنطة أثناء الغسل , تنتهي الماكنة بجزء خاص للتنشيف Whizzer لتخليص الحبوب من الماء الزائد (تزداد نسبة الرطوبة في الحنطة نتيجة لعملية الغسل بمقدار ٣-٥٪).

ثانياً- تكييف أو ترطيب الحنطة:Tempering

يمكن تعريف هذه العملية بأنها تعديل المحتوى الرطوبي في الحبوب (الحنطة) باستخدام الحرارة أحيانا ولفترة من ٢٤-٤٨ ساعة لضمان تجانس التوزيع الرطوبي في الحبة .. تجري عملية التكييف وذلك للأهداف التالية :

الهدف الأول تحسين الصفات الفيزياوية للحبوب لتسهيل فصل القشور أثناء عملية الطحن .

الهدف الثاني : تسهيل عمليات الطحن الفني , وتكون أكثر فائدة عند رفع نسبة رطوبة الحبوب الجافة أثناء الترطيب ولكن لابد من التأكيد على عدم رفع الرطوبة أكثر من النسبة المثلى حتى لا يترطب الطحين أكثر من اللازم ومن ثم تكون عملية النخل أصعب .

إن الذي يتم في عملية الترطيب هو تقوية طبقات النخالة بحيث تنفصل على شكل طبقة دون أن تتفتت ويختلف المحتوى الرطوبي الأمثل للترطيب . حسب نوعيات الحنطة فيكون عاليا في الحنطة الصلبة ومنخفضا في الحنطة الطرية .. ويمكن تلخيص فوائد أو أهداف عملية

تكييف الحنطة بالاتي :-

١- جعل طبقات النخالة جلدية القوام لا تتفتت عند تعرضها لعمليات الكسر.

٢- القوة اللازمة لعملية طحن الحبوب المكيفة تكون اقل .

٣- جعل كتلة السويداء أثناء عمليات الكسر كبيرة بحيث يمكن عزلها بسهولة عن النخالة.

٤- عند إضافة الماء لأجل التكييف تزداد كمية الرطوبة في الحبوب وبالتالي تزداد كمية الطحين المنتجة.

٥- تتحسن نوعية المنتجات (الخبز) المنتجة.

ثالثاً : خلط الحنطة Blending of Wheat:

يتم خلط نوعيات مختلفة من الحنطة وذلك لصعوبة الحصول على نوعية واحدة من الحنطة تعطي نوعية الطحين المرغوبة لصناعة الخبز أو المعجنات , أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار النوعيات الممتازة من الحنطة , لذا يتم خلط نوعين أو أكثر لإنتاج نوعية من الطحين , ولتعيين خلطة الحنطة المطلوبة يتم الاستفادة من نسب البروتين ونوعية الكلوتين كما يتم الاستدلال على نوعيات الحنطة باستخدام الاختبارات الكيميائية الريولوجية.

رابعاً : الطحـــــن Milling:

أنواع المطاحن :

سوف يتم التحدث عن المطاحن الفنية , لان الحجرية ألغيت تقريبا في البلاد وقد كانت تتكون من عدد من الأزواج من الحجارة الدائرية الكبيرة ويكون احد الحجرين ثابتا والأخر متحركا (عادة العلوي) وتتم عملية تحريك الحجارة بواسطة الإنسان أو الحيوان أو الماء أو الهواء أو المحركات الكهربائية (بعد اكتشافها أو اختراعها) .

ثم تطورت هذه الأنواع فأصبحت تنشأ من قرصين حجريين أو معدنين احدهما ثابت والآخر متحرك موضوعين بصورة عاموديه أو أفقية , ويمكن التحكم بالسرعة وبالمسافة بين الحجرين , وقد لا تجري عملية نخل أساساً أو تجري عملية نخل بسيطة . وهناك نوع أخر من المطاحن هي المطاحن المطرقية تستعمل لإنتاج العلف.

المطاحن الفنية :

وتدعى أيضا بمطاحن الرولات Rollers mills .. يتراوح قطرها بين ٢٢-٢٥ سم وطولها بيـــــن ٥٠-١٥٠سم .

وتحتوي عادة مكائن الطحين على زوجين مـــــن الرولات (الاسطوانات) في كل صندوق عادة ما تكون مستقلة من حيث التغذية والناتج .. وتدعى هذه المرحلة وهي الأولى في عملية الطحن بعملية التكسير braking بعد ذلك تأتي مرحلة التنعيم reduction التي تتم بواسطة رولات ملساء أو ذات أسنان ناعمة جداً.

مراحل الطحن الفني:

تتكون عملية الطحن من مراحل متتابعة متكررة (قد تعاد أكثر من مرة ربما على نفس الجهاز) مما يلي :

١- عمليات الكسر Grinding or Breaking.

٢- عمليات النخل Sieving

٣- عمليات التنقية Purifying.

٤- عمليات التنعيم Reduction.

تعبئة وخزن الطحين : Flour Packaging & Storage

يخزن الطحين لفترة قبل تعبئته حيث تتحسن نوعيته قليلا يعبأ الطحين بأكياس من الورق أو البلاستك أو القماش أو بصورة (فل) في صوامع أو تستخدم سيارات شحن خاصة (حوضية) .. ويجب أن يتم الحذر من خطر إصابة الحشرات , علما إن مشاكل خزن الطحين هي نفسها مشاكل خزن الحنطة , و إن إنتاج الطحين يعمل على زيادة التفاعلات التزنخ والأكسدة مقارنة بالحنطة الكاملة.

احتساب نسبة الاستخلاص Calculation of Flour: Extraction Rate

تدعى كمية الطحين الناتجة من ١٠٠ وحدة من الحنطة بنسبة الاستخلاص او نسبة التصافي أو نسبة الإنتاج ويصطلح عليها بـ : rate of flour extraction أو rate of extraction فيقال إن نسبة الاستخلاص أو معدل الاستخلاص عالي أو مرتفع عندما يكون الانتاج من الطحين ٨٠٪ فأكثر وتكون منخفضة low extraction عندما ينخفض مستواها إلى ٧٥٪ فاقل وان أكثر نسب الاستخلاص من طحن الحنطة تقع ضمن حدود ٧٢-٧٥٪ وتدعى هذه النسبة بطحين الصفر في العراق وبعض الدول العربية المجاورة وهي تدعى بدرجة استخلاص الطحين التام straight grade flour extraction ويدعى الاستخلاص التام ويدعى استخلاص ١٠٠٪ أو بطحين الحنطة الكاملة .

تصنيف أنواع الطحين : Classification

ممكن تقسيم أنواع الطحين حسب نسب الاستخلاص وما يحتويه من الرماد كما يصنف حسب استعمالاته .. تصنيف الطحن حسب الاستخلاص :-

١- الطحين الممتاز أو الفاخر patent.

ينتج هذا الطحين من مراحل التصنيف الأولى حيث تكون نسبة الرماد فيه منخفضة وتصل نسبة استخلاص الطحين بحدود ٧٠٪ وتتراوح نسبة الرماد فيه ٠,٣٥-٠,٥٪.

ب- طحين الاستخلاص التام straight grade.

وهو النوعية من الطحين تأتي بخلط جميع نواتج مراحل الكسر والتنعيم المختلفة وهو طحين ابيض ذو نسبة رماد ٠,٥٪ وهو يقترب من النوع الأول الفاخر ويشابهه.

ج- طحين الدرجة الثانية ويمكن أن يدعى clear flour وهو على نوعين ويمتاز بارتفاع الرماد فيه ٠,٧-١,١٪.

د-طحين الحنطة الكاملة Whole Wheat : Brown Flour.

يطلق هذا المصطلح على الطحين (أو الجريش meal أحيانا) الذي تكون درجة استخلاصه أكثر من ٨٥٪ (يطلق عادة على استخلاص ١٠٠٪. وفيه يتم طحن جميع الحبة

دفعة واحدة (أو خلط النخالة والجنين بالطحين الأبيض) ويدعى هذا الطحين بالعراق بالطحين الأسمر ويمتاز بارتفاع نسبة الرماد فيه إلى ١و٢٥٪ أو أكثر.

المواد المضافة إلى الطحين: Flour Additives

يمكن تقسيم المواد المضافة إلى الطحين أو في المخابز إلى :-

أ-المواد المحسنة للون وهي المواد التي تضاف للطحين بقصد قصر لونه مثل غاز الكلور وبيروكسد البنزويل .. الخ.

ب-المواد المحسنة للعجين dough improver .. وهي أما مواد مؤكسدة oxidants مثل برومات البوتاسيوم وحامض الاسكوربيك وغيرها وهي تعمل على تقوية بناء العجين أي تقوية الطحين الضعيف أو تكون مواد طرية (مضعفة) للطحين القوي وتكون على شكل مواد مختزلة reducing agents .. من هذه المواد مادة السستين cysteine.

ت- مواد التدعيم

Enrichment Materials : ويتم تدعيم الطحين بالفيتامينات والمعادن نتيجة لفقدان هذه المواد أثناء الطحن , وتضاف تلك المواد على شكل مستحضرات تصنع من قبل شركات الأدوية .

ث-المضافات الأنزيمية : تضاف لرفع نشاط الايمليز إلى الدرجة المطلوبة وهي تضاف بشكل طحين المولت malt flour أو يكون مصدرها فطريا» أو بكتيريا».

ج-المواد الحافظة : وهي تضاف للمنتجات لمنع نمو الأحياء المجهرية (وخصوصا الفطريات) مثل حامض البروبيونيك وأملاحه وغيرها.

ح-المستحلبات Enulsifier : وتضاف لتحسين نوعية المنتجات (الخبز) وإطالة فترة حفظه .

الخاتمة والتوصيات :

عرض البحث عدد من الموضوعات التي تتعلق بالاجراءات العملية التي تجري على (حبوب القمح) باعتباره من المواضيع المهمه جدا في حياتنا اليومية والي تتعلق بغذاء المواطن الاساسي .

ومهما يكن فان البحث هو محاولة وصفية متواضعة ولا نزعم اننا تطرقنا الى جميع القضايا والتساؤلات التي يطرحها هذا الموضوع .

وهو موضوع قلت فيه الدراسات في العراق وبالرغم من الخبرة التي نمتلكها فانه لابد وان تجرى مزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال تتطرق الى جوانب لم نتطرق لها في بحثنا هذا ويمكن ان نوجز ما خلصنا اليه من ملاحظات كما يلي :

- ان هذا الموضوع هو جزء من موضوع اكثر توسعا وتعقيدا ويطرح الكثير من التساؤلات التي تحتاج الى اجابة من خلال المزيد من البحوث والدراسات .
- ان موضوع البحث سبق وان اشار الى انه قلة الكتب والنشرات التي تبحث في هذا الموضوع في بلدنا الى درجة كبيرة ملحوظة لا تتناسب مع اهميته الكبيرة في الحياة اليومية للمواطن .

لذا نوصي بما يلي :

- ضرورة حث وتشجيع ودعم الخبراء والاكاديميين وذوي الاختصاص بالمشاركة في الدراسات والبحوث التي تتعلق بهذا الموضوع ونشر الكتابات بخصوص ذلك وترويجها للجهات ذات العلاقة.

- اقامة الدورات والورش والندوات التي تناقش هذا الموضوع والمشاركة فيها داخل وخارج العراق واشراك اكبر ما يمكن من المختصين بشكل فاعل.
- ضرورة انشاء مكتبة علمية تحتوي على مجموعة متنوعة من المراجع والكتب والمؤلفات التي تتطرق الى هذا الموضوع وتكون في متناول الجميع .
- اختيار موقع تدريبي للتدريب العملي للعاملين المستجدين في هذا المجال ومن مختلف الاختصاصات المتعلقة به لتطوير مهاراتهم وتمكينهم من العمل في المواقع الانتاجية في بداية حياتهم الوظيفية والمساهمة في العملية الانتاجية .

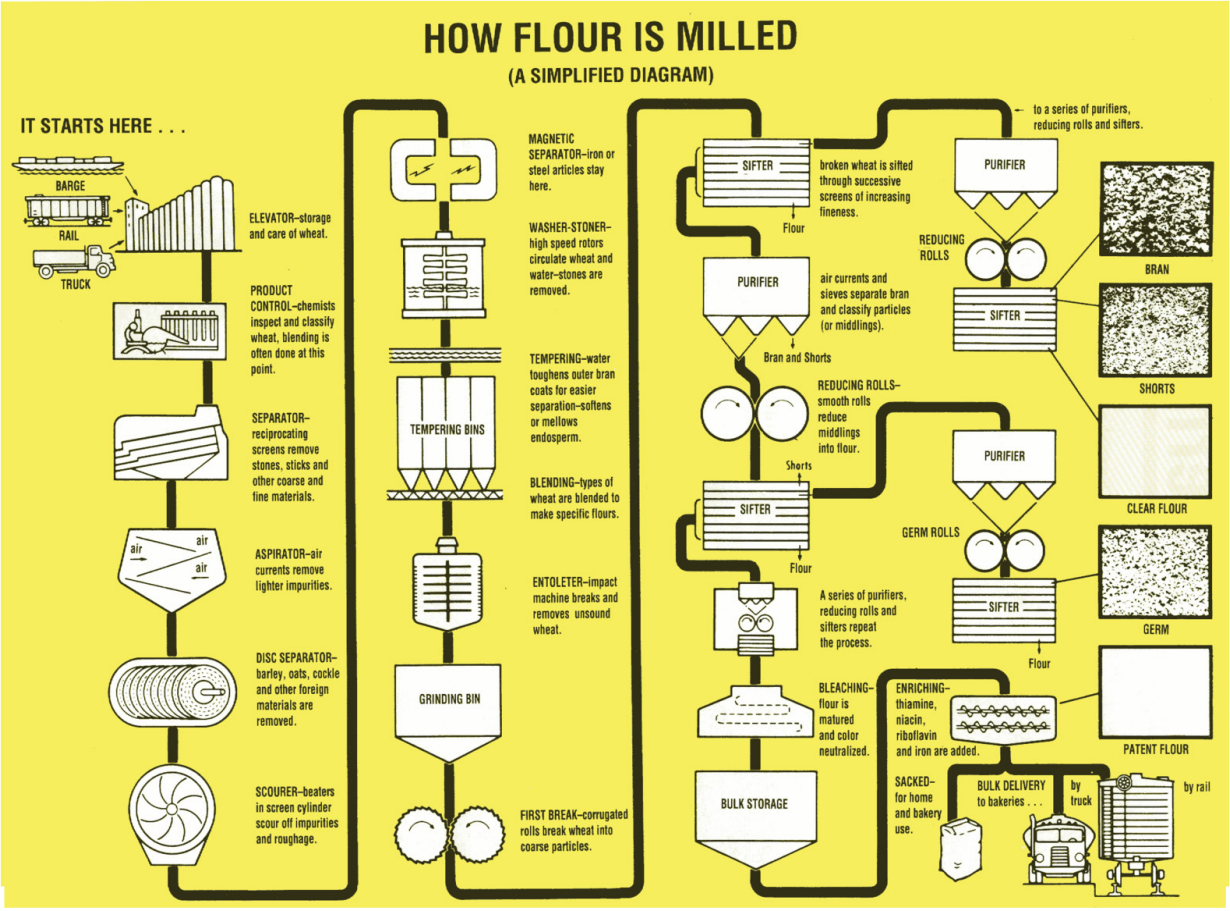

مؤسسات تنمية الصادرات المصرية
(الأسس والمهام)

إشراف/ علي عادل حسين/ دائرة تطوير القطاع الخاص
اعداد/ إينـاس ناجي موسى / دائرة تطوير القطاع الخاص
اعداد/ نـادية عبد اللطيف طه / دائرة تطوير القطاع الخاص

الجزء الثاني

المحور الثالث

مركز تنمية الصادرات المصري:-

أنشئ مـركز تنمية الصادرات المصرية بموجب قـرار رئيس جمهورية مصـر العـربية رقم ٢٢ لسـنة ١٩٩٢ ليكون حلقة الوصل بين المؤسسـات و الكيانات المعنية بقطاع التصدير في مصر والتي تقـدم الخدمات المختلفة للمُصدر المصري ، حيث يعتبر المركز الصوت المعبر عن احتياجات قـطاع المصدرين وتشير مصادر بمـركز تنمية الصادرات إلى أن دراسة الأسواق الخارجية من شـأنها العمـل على تقـريب وجهـات النظر بين المستهلكين والمنتجين وهذا لـن يتحقق إلا مـن خلال البعثات التـرويجية التي تنظمـها مصر، وتعتبر البعثـات التـرويجية ذات أهمية كبرى في محـاولة فتح أسواق جديدة وتنمية الوعـي التسويقي وتعظيم القدرة على اتخـاذ القـرارات الصحيحة والحاسمة التي تسـاهم في تطوير المنتج ودعم قدرات التنافسية في الأسواق العالمية , لذلك سوف نتناول في هذا المبحث عـدة مطالب أهمها إعطاء صورة عن هذا المركز وأهـدافه والأنشـطة البارزة له وعلاقته مع المجالس التصديرية المصرية وماهية خدماته .

المطلب الأول: مفهوم مركز تنمية الصادرات المصري:

مركز تنمية الصادرات المصرية هو السلطة التنفيذية التي شكلتها وزارة التجارة والصناعة لدعم تنمية وترويج الصادرات المصرية ويعد بمثابة منتدى لخدمات التصدير حيث يوفر لمجتمع التصدير الخدمات والمعلومات والدعم الفني اللازم لتعزيز الأداء في عملية التصدير إضافة إلى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تنمية التجارة الخارجية ومد جسـور التعاون مع المجتمع الدولـي وركوب

موجة النهوض الاقتصادي , ويعتبر المركز الهيئة الإنمائية الوحيدة المعنية بصورة تامة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدر الذي يزيد من الإنتاج ويؤدي إلى فائدة للاقتصاد القومي تتمثل بزيادة المدخرات التي تجد طريقها إلى الاستثمار (تعتمد عملية تمويل التنمية الاقتصادية على عدة مصادر أهمها المدخرات الوطنية محاصيل الصادرات , المنح والهبات الدولية) لتعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المنافسة وبناء قطاعات تصدير حيوية ومستدامة تتيح فرصًا لمشاريع العمل الحر لاسيما، للمرأة والشباب والفقراء والمجتمعات المحلية المحرومة كما يعتبر كهيئة دولية مكلفة بتشجيع وتنمية القطاع الخاص من خلال التجارة الدولية .ومن الملاحظ أن المركز مستمر في العمل على نحو وثيق مع الحكومات ومؤسسات شريكة ومؤسسات من القطاع الخاص في البلدان النامية عبر مجالات التركيز الستة له وهي :

١- تقديم المعلومات الإحصائية في مجال التجارة والأسواق لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة .

٢-دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة بين بلدان الجنوب عن طريق منتديات تقام في مصر لبحث وسائل تعزيز التجارة والاستثمار والتعاون الثنائي في المجالات التنموية بالتعاون مع هيئة الاستثمار الإقليمية التابعة لمنظمة كوميسا تحت مظلة مفوضية الاتحاد الإفريقي وهو بمثابة آلية جديدة لتواصل دول القارة مع بعضها بما يساهم في التكامل الاقتصادي لتلك الدول .

٣-الربط مع تكاليف الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية .

٤-تعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار عن طريق تنظيم الاجتماعات بين المنتجين المصريين ورجال الأعمال ونظرائهم في الأسواق المستهدفة تبدأ بتطوير المنتج ثم تجربته من خلال المشاركة في المعارض الدولية ثم يأتي بعد ذلك دور البعثات الترويجية التي تقوم بعقد والاتفاقيات والصفقات والترويج للخدمات والسلع وتوضيح مجالات الاستثمار في مصر مما يساعد على إتمام الرواج التجاري بين مصر ودول العالم .

٥- تشجيع وتعميم التجارة الشاملة للجميع والمراعية للبيئة الخضراء أي إقامة مشاريع تجارية تراعي المعايير البيئية (التربة, الضوضاء...).

٦- بناء سياسات داعمة وبيئة أنشطة أعمال مواتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

المطلب الثاني : أهداف مركز تنمية الصادرات المصري

١- المساهمة مع كافة الشركاء في تحقيق خطط مضاعفة الصادرات المصرية في الفترة المقبلة.

٢- دعم المجالس التصديرية في وضع خطتها التنموية والترويجية لتنمية صادراتها القطاعية.

لتحقيق هذه الأهداف، يعمل المركز على:

١- زيادة الوعي التصديري للمُصنع والمُصدر المصري وذلك بالتعاون مع المجالس التصديرية.

٢- توفير المعلومات ودراسات الأسواق اللازمة للمُصدر عن السوق الذي ينوي التصدير إليه لتحديد الجدوى الاقتصادية من استهداف تلك الأسواق واتخاذ قرارات مهمة ذات علاقة بالسوق المستهدف والمنتج وإستراتيجية التسويق .

٣ - التعاون مع المجالس التصديرية في عرض وتقديم البرامج المتاحة للدعم الفني والمادي بالإضافة إلى برامج التنمية البشرية والتأكد من عائدها على المُصدر..

٤- التنسيق مع المجالس التصديرية لدراسة المعوقات والمشاكل التي تواجه المصدر وإصدار التوصيات ومتابعة حلها مع الأجهزة المختلفة.

٥- الترويج للمنتجات المصرية على المستوى القطاعي ومن هذه المنتجات الألمنيوم

ومصنوعاتها والأسمدة والخضروات والقطن والبلاستيك ومنتجاته والكيمياويات وبعض أنواع الحديد والصلب والملابس والسجاد والفواكه

٦- الوساطة بين المصدرين المصريين والمستوردين الأجانب من خلال التعاون مع شبكات مراكز تنمية الصادرات العالمية.

٧- قياس تأثير برامج تنمية ومساندة الصادرات المقدمة من الدولة على النمو الفعلي لأرقام الصادرات قطاعياً .

المطلب الثالث : أنشطة مركز تنمية الصادرات المصري

١- إقامة نظام لتجميع وتبويب وتخزين ونشر المعلومات التجارية والتسويقية الدولية والوطنية (marketing information system) لخدمة قطاع التصدير المصري في الداخل والخارج وذلك لان المؤسسات الاقتصادية تحتاج إلى معلومات في مختلف مراحل مشروعاتها ولتفادي الأخطاء في استغلال المعلومات , على المؤسسة تجميع كم هائل من المعلومات وفق نظام المعلومات التسويقية حيث بفضله يقوم مدير التسويق للمؤسسة باتخاذ كثير من القرارات المتعلقة بالسعر والإعلان والترويج والتوزيع والبيع .

٢- إعداد البحوث والدراسات السلعية والتسويقية ودراسة الطاقات الاستيعابية للأسواق الخارجية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية .

٣-التنسيق مع القطاعات والهيئات المختلفة لتحديد معوقات التصدير الداخلية والخارجية ومقترحات حلها بالاستعانة بالخبرات العالمية وعقد البرامج التدريبية .

٤-التعاون والتنسيق مع المجالس التصديرية وتجمعات رجال الأعمال مع وضع إطار ثابت لتعاون المركز مع باقي أجهزة الدولة .

٥-المساهمة في إعداد الخطة التصديرية العامة للدولة وتتألف الخطة التصديرية من الأمور المبينة أدناه :

١-تحديد الفرص المتاحة لصادراتها من المنتجات والخدمات .

٢-المساعدة في إدارة العمليات التجارية الدولية بنجاح وبصورة أفضل .

٣-التواصل مع الجهات والشركات التجارية الخارجية من خلال تبادل الأفكار معها .

٤-تساعد على وضع أهداف قصيرة وطويلة المدى.

٥-تحليل نقاط الضعف والقوة والفرص الخاصة بالمؤسسة والأسواق.

٦-تقدير ايجابيات وسلبيات توسع السوق .

٧-التركيز على انسب المنتجات والخدمات المتوفرة لديها لتوجيهها إلى أسواق التصدير.

(ينبغي إعادة تقييم الخطة بصورة منتظمة مرة في العام على الأقل بغية تحديثها)

(تتضمن الخطة التصديرية شقين هما :

١-المنتجات الفائضة عن الحاجة متضمنة معلومات عن نوع السلعة المنتجة محلياً , بيانات عن مقدار الاستهلاك المحلي للسلعة , وبيانات عن الفائض الذي يمكن تصديره .

٢- إجراءات التصدير التي تكون معتمدة من قبل الجهات القطاعية(زراعية وصناعية) لتصدير سلعة معينة) .

٨-القيام بأنشطة الدعاية والترويج في الأسواق الخارجية للإنتاج التصديري المصري على المستوى القطاعي بالتنسيق مع الأجهزة المعنية .

المطلب الرابع: علاقة مركز تنمية الصادرات المصري مع المجالس التصديرية:

لتوضيح هذه العلاقة ضرورة توضيح مفهوم وأهداف ومجالات المجالس التصديرية أولاً ليتسنى معرفة علاقة المركز بهذه المجالس وكما مبين أدناه:

- نبذة عن المجالس التصديرية :

المجالس التصديرية هي إطار تنظيمي يجمع بين المصدرين وبين المنتجين، يسعى إلى الربط بين السياسات الإنتاجية والتصديرية ويقوم على إدارة كل مجلس تصديري هيئة مكتب تشكل من رئيس ووكيلين وأمين للصندوق وينتخب المجلس في أول كل دورة انعقاد هيئة المكتب.

أهـداف المجالس التصديرية

تهدف المجالس التصديرية إلى تنمية الصادرات المصرية من مختلف السلع والخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تعزيز مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية , وتوقع رؤساء المجالس التصديرية معاودة الصادرات المصرية إلى الارتفاع خلال الفترة المقبلة، بعد التراجع الكبير، الذي حققته العام الماضي ٢٠١٥ بنسبة ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، معتمدة بشكل أساسي على :

١-التصدير: وذلك عبر فتح المزيد من الأسواق وفتح أسواق جديدة بديلة عن التي اتخذتها الحكومة نهاية العام الماضي تدعم توقعاتهم.
٢- إعداد الدراسات ووضع الخطط والبرامج التي تكفل تخفيض تكلفة الصادرات المصرية .
٣- تفعيل جميع اتفاقيات الشراكة .
٤-إعادة هيكلة جهاز التمثيل التجاري.
٥- حل مشكلة نقص العملة .
٦ - تعديل منظومة الدعم وزيادتها وهو ما سيعمل على زيادة القدرة التنافسية.
٧- إقامة معارض دائمة للمنتجات المصرية في الأسواق المختلفة.
٨-اعتماد أساليب جديدة ومتطورة في توفير مستلزمات الإنتاج وضمان تدفقه من اجل رفع مستوى الإنتاج والرقابة عليه وضمان جودته .
٩- رفع مستوى الكوادر الفنية والإدارية القائمة على الإنتاج وعلى أنشطة التسويق الداخلي والخارجي.
١٠- إعداد قاعدة معلومات لخدمة المتعاملين في مجال عمل المجالس.

مجالات المجالس التصديرية :

يتم إنشاء مجالس تصديرية في المجالات الآتية:-

١-المحاصيل الزراعية عدا القطن.
٢-الصناعات الغذائية (أبرزها : مخللات , عصائر , خضروات وفواكه مجمدة , حلويات , أجبان , عسل ومربيات) .
٣-الغزل والمنسوجات والمنتجات النسيجية.
٤-الأدوية والأمصال واللقاحات والمستلزمات الطبية.
٥-الصناعات الكيماوية والأسمدة.
٦-مواد البناء والحراريات والزجاج
٧-الجلود والمنتجات الجلدية
٨-المنتجات الخشبية
٩-السلة الهندسية والالكترونية
١٠-الكتب والمصنفات الفنية
١١-البرمجيات وصناعة التكنولوجيا المتقدمة
١٢-الخدمات.

المطلب الخامس: خدمات مركز تنمية الصادرات المصري للمجالس التصديرية:

يلعب مركز تنمية الصادرات دورا أساسياً و فعالاً في تفعيل سياسة الدولة المتوجهة نحو تنمية وزيادة الصادرات فهو الهيئة التنفيذية لوزارة التجارة والصناعة المعنية بتنمية وترويج الصادرات المصرية من خلال المجالس التصديرية, ولكي يقوم مركز تنمية الصادرات بهذا الدور بشكل فعال بدأ أولاً بخلق قنوات تواصل مع المجالس التصديرية لتحديد الوضع الحالي لكل مجلس من حيث حجم الصادرات مقارنة بالأهداف الموضوعة, وتحديد المعوقات التي تواجه هذه المجالس.

ويتجه مركز تنمية الصادرات حاليا إلى التحديد الدقيق لاحتياجات كل مجلس التي قد تكون متمركزة نحو إعادة هيكلة المجلس ، إزالة المعوقات ، توفير بيانات دقيقة حول الأسواق الخارجية أو أي نوع أخر من أنواع المساند , والهدف الأساسي من هذه المرحلة هو تفعيل دور المجالس التصديرية لتصبح بمثابة رابطة قوية قادرة على خدمة مجتمع المصدرين .

وفي المرحلة التالية يتجه المركز نحو زيادة الوعي لدى مجتمع المصدريين حول التصدير والمجالس التصديرية من حيث دورها وأهميتها ونوعية الخدمات التي يمكن الحصول عليها من خلالها , والهدف

من هذا النشاط هو زيادة عدد المصدرين المقيدين بالمجالس ليقترب إلى عدد المصدرين المقيدين بمستودع البيانات مما يسهل خدمة المصدرين بشكل أوسع وأكثر فعالية , وجدير بالذكر أن متوسط نسبة المصدرين المقيدين بالمجالس تمثل حوالي ٣٠ ٪ مما هو مقيد بمستودع البيانات.

ويقوم مركز تنمية الصادرات بتقديم مجموعة من الخدمات الترويجية والمعلوماتية بهدف دفع عجلة الصادرات المصرية في القطاعات المختلفة، وخلق فرص تصديرية حقيقية للمصدرين في الأسواق الخارجية وكذلك تذليل العقبات أمام المصدر المصري ويقدم المركز خدمات معلوماتية عن التسويق بالإضافة إلى قيامه بالزيارات الميدانية للشركات وفيما يلي أهم تلك الخدمات :

١-الخدمات المعلوماتية التسويقية تقوم وحدة الخدمات والمعلومات التسويقية بتقديم معلومات عن الأسواق الواعدة لسلعة أو قطاع في منطقة ما وكذلك معلومات عن القيود الجمركية والعوائق الفنية في سوق معينة بالإضافة إلى دراسة تسويقية متكاملة لمنتج معين بذاته بالتحليل الاقتصادي (Market Intelligence Unit) بالإضافة إلى القيام بدراسات سوق و دراسات تسويقية متكاملة وتقديم خدماتها للمصدرين المصريين من خلال تزويدهم بالمعلومات اللازمة في جميع مراحل العملية التصديرية مثل:

- الاستعداد للتصدير
- كيفية إعداد الإستراتيجية التصديرية
- تحديد الأسواق المناسبة
- دراسة الأسواق الخارجية
- معرفة قواعد التعامل في الأسواق التصديرية لتمويل الصادرات فقد قام المركز حاليا بالانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع هذه الوحدة والتي تهدف إلى تقديم الخدمات التالية:

أ - بوابة بيانات التصدير :

الاستفادة من البيانات الإحصائية سواء المحلية أو الأجنبية لتقديم خدمات معلوماتية ودراسات تحليلية لخدمة المصدرين ومتخذي القرار

ب - المجالس التصديرية:

تقديم وسيلة اتصال بين المجالس التصديرية وقطاعات الوزارة من جهة أخرى عن طريق الانترنت .

ج- الخريطة التصديرية:

تتيح هذه الخدمة لمستخدمها إعداد كافة أنواع التقارير الخاصة بالصادرات حسب الحاجة عن طريق إعداد خريطة خاصة بالمنتجات التي يتم تصديرها وتتضمن إحصاءات سلعية وجغرافية وتحوي رموز وعلامات ونقاط ملونة بألوان مختلفة متفق عليها.

د-خدمة تقييم القدرة التصديرية:

حيث تتيح هذه الخدمة للمُصدر الاستقصاء عبر الانترنت (عن الشركات المُصدرة التي تقوم بالترويج الالكتروني للمنتجات المراد تصديرها) كما تقوم الوحدة بالترويج عن الفرص التصديرية وتقديم بيانات أساسية عن عقود التصدير وفقا للنظام الذي سيتبعه المُصدر داخل الجهاز الحكومي.

٢- برنامج الزيارات الميدانية (الجولات الترويجية) :

تقوم فكرة هذا البرنامج على تنظيم زيارات ميدانية للشركات المتميزة في القطاعات الصناعية الرائدة للسادة المستشارين التجاريين بالسفارات الأجنبية في مصر، وذلك بهدف زيادة الوعي الخارجي بتلك الصناعات وكذلك تقديم صورة مشرفة عن الصناعات المصرية بشكل عام.

تستهدف تلك الزيارات الأسواق التي يمكن للمنتجات المصرية اختراقها عن طريق دعوة ممثلي حكومات تلك الأسواق من الممثلين التجاريين وخاصة بدول إفريقيا، الدول العربية، ودول أمريكا اللاتينية.

وتعتبر الجولات الترويجية زيارات تسويقية إلى شركات متميزة يتم تنظيمها في القطاعات الرائدة في السوق المصرية تستهدف الملحقين التجاريين في السفارات القائمة في مصر، وكذا المستوردين الأجانب.

وتهدف هذه الجولات إلى تشجيع هذه القطاعات وإيجاد المزيد من فرص التصدير عن طريق التوفيق بين احتياجات المستوردين وإمكانات المصدرين.

ويتم اختيار السفارات بناءً على القطاعات التي يقع عليها الاختيار لإجراء الجولة, وبعد الانتهاء من الجولة يظل مركز تنمية الصادرات على اتصال وثيق مع الملحقين التجاريين وذلك لإعلامهم بالإستراتيجية التسويقية المعدة للمنتج المصري في كل بلد منهم , وتشير مصادر بمركز تنمية الصادرات إلى أن دراسة الأسواق الخارجية من شأنها العمل على تقريب وجهات النظر بين المستهلكين والمنتجين وذلك لن يتحقق إلا من خلال البعثات الترويجية التي تنظمها مصر.

وتعتبر البعثات الترويجية لها أهمية كبرى في محاولة فتح أسواق جديدة وتنمية الوعي التخطيطي وتعظيم القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة والحاسمة والتي تساهم في تطوير المنتج ودعم قدراته التنافسية في الأسواق العالمية وجدير بالذكر أن مركز تنمية الصادرات المصرية اخذ على عاتقه منذ عام ١٩٧٩ مهمة تنظيم البعثات الترويجية بالتعاون مع الغرف التجارية في مصر والخارج والتنسيق مع المنظمات الدولية أو بالتعاون مع مكاتب التمثيل التجاري في الدول التي تذهب إليها البعثات ويكون الهدف الرئيسي منها استكشاف الأسواق الخارجية لمعرفة احتياجاتها الفعلية من المنتجات الوطنية بالإضافة إلى تنظيم الاجتماعات بين المنتجين المصريين ورجال الأعمال ونظرائهم في الأسواق المستهدفة وهناك بعثات للتعاقد من خلال برامج ترويجية متكاملة تبدأ أولا بتطوير المنتج ثم تجربته من خلال المشاركة في المعارض الدولية ثم يأتي بعد ذلك دور البعثات الترويجية التي تقوم بعقد الاتفاقيات والصفقات وفقا للبرنامج المحدد بين كبار المستوردين في الأسواق الخارجية بالإضافة إلى البعثات الترويجية والتي يكون الهدف الأساسي منها الترويج للخدمات والسلع من خلال شرح وتوضيح مجالات الاستثمار المختلفة في مصر والتعريف بوجود بعض الصناعات الإنتاجية المتميزة وهو ما يساعد على إتمام الرواج التجاري بين مصر وهذه الدول.

٣- مكتبة التصدير

تم تأسيس مكتبة التصدير بالتعاون مع مركز تدريب التجارة الخارجية FTTCوتهدف مكتبة التصدير إلى تمكين المُصَدّرين من تحقيق أهدافهم الإستراتيجية. وتشمل موارد مكتبة التصدير: الكتب، الدوريات، ومصادر الوسائط، والوثائق الحكومية، وموارد الانترنت، وقواعد بيانات التصدير ومجلدات تخدم العملية التصديرية.

٤- مؤتمر يوم الدولة الأجنبية

يهدف هذا النوع من الفعاليات إلى رفع الوعي والتعريف بالمصدرين المصريين في الأسواق الدولية التي تمنح فرصًا جيدة لاستيراد المنتجات المصرية. وفي هذه الفعاليات تتم دعوة خبراء قطاعيين دوليين لتقديم معلومات فنية تتسم بالدقة والحداثة من خلال ورش عمل مكثفة تشارك فيها شركات التصدير المصرية المختارة ويتم تقديم كافة المعلومات الكترونيًا على قرص مضغوط لأولئك المشاركين في الفعاليات ,علاوةً على ذلك ، يتم تنظيم اجتماعات فردية مع رؤساء مكاتب التمثيل التجاري من البلد المختار والخبراء القطاعيين وذلك لتقديم معلومات وافية تجيب عن بعض الاستفسارات المتخصصة التي تطرحها الشركات المصرية .

٥- نماذج مراسلات الأعمال

تهدف نماذج اتصالات ومراسلات الأعمال إلى الارتقاء بنشاط الأعمال المصرية ليصل إلى أفضل المعايير الدولية في الاتصالات والمراسلات عن طريق إصدار العديد من الدراسات والتقارير وتوزيعها على الجهات الحكومية ورجال الأعمال والمصدرين وكذلك تقارير عن المبادلات التجارية والمشاكل والعقبات التي تعترض سبل تنمية هذه المبادلات سعياً إلى صياغة صورة من الكفاءة وحسن الأداء للشركات المصرية التي تقوم بإصدار مراسلات إلى أطراف دولية مختلفة .

المحور الرابع
برنامج تعزيز فرص الصادرات المصرية

هو برنامج تم استحداثه لتعزيز فرص الصادرات المصرية والمساهمة في تحسين وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات التنموية في مصرعن طريق تقديم التقارير والدراسات التحليلية متضمنة دراسات وقواعد بيانات عن أهم المحلات التجارية العالمية في الأسواق الخارجية , بيانات عن الإمكانات الصناعية القطاعية في مصر , دليل المصدر المصري على المستوى القطاعي , إضافة إلى إعداد خطط تسويقية للترويج للشركات المصرية في الأسواق الخارجية عبر الانترنت.

المطلب الأول : أهمية الصادرات في الاقتصاد المصري :

تبرز أهميتها من خلال أثرها على المتغيرات الاقتصادية وكالاتي:

١-زيادة النمو الاقتصادي : تمثل الصادرات إحدى مكونات الناتج القومي والنمو السريع للصادرات يعجل في النمو الاقتصادي فالصادرات تسهم من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة متضاعفة واكبر من الزيادة المباشرة فيه إذ أثبتت دراسات أعدتها جامعة ستانفورد أن زيادة الصادرات بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة الدخل المحلي بنسبة ٠.٤٪ .

٢-المحافظة على استقرار سعر الصرف : فحيث إن دور الصادرات سيكون حاسماً في المحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية فإذا قلت الصادرات سوف تنخفض الإيرادات بالعملة الأجنبية مما ينعكس سلباً على قدرة السلطات النقدية على المحافظة على سعر الصرف وفي حالة زيادة الصادرات سوف ترتفع الإيرادات بالعملة الأجنبية مما ينعكس إيجابا على قدرة السلطات النقدية في المحافظة على استقرار سعر الصرف .

٣-تجنب العجز في ميزان المدفوعات : فإذا تحققت زيادة في الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات وتحركات رأس المال فأنها تؤدي إلى زيادة الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي والعكس صحيح أي إن قلة الصادرات وزيادة الاستيرادات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات.

٤-خفض مستويات البطالة : إن تطور نشاط الصادرات سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة تساعد على امتصاص البطالة وتجنب المجتمع الكثير من المشاكل الاجتماعية إذ تشير الدراسات التي أعدتها جامعة ستانفورد أن كل مليون دولار من الصادرات يخلق (٢٧٠) ألف فرصة عمل في الاقتصاد المصري.

المطلب الثاني : أهداف برنامج تعزيز فرص الصادرات المصرية :

١- زيادة وعي المجتمع التصديري عن بعض الأسواق الخارجية التي تحظى بفرص جيدة للتصدير ويتم فيه دعوة الخبراء المتخصصين في القطاعات الرائدة الحضور بالمعلومات التقنية والفنية حول تلك القطاعات.

٢-إقامة ورش عمل منفصلة ولقاءات ثنائية للشركات مع الخبراء بهدف تزويد الشركات بالمعلومات التفصيلية التي توزع في اسطوانات مدمجة ، كما تتم دعوة ممثل المكتب التجاري في الدولة المراد التصدير إليها لإعداد الدراسات التسويقية التفصيلية عن القطاعات المستهدفة في هذا السوق وقد تم تنظيم يوم الصين في مصر الذي حقق نجاحا ملحوظا في تعزيز وجود الشركات المصرية داخل السوق الصيني وزيادة وعي تلك الشركات بمتطلبات السوق الصيني وكيفية اختراقه في قطاعي الفواكه والخضر الطازجة، الرخام والجرانيت .

٣-تطوير البنية التحتية للجودة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحديث الأسواق المصرية من خلال إطلاق برنامج تعزيز التجارة بين مصر والاتحاد الأوربي الذي يعتبر الشريك الاستثماري والتجاري الأول لمصر كونه السوق الذي تتوفر فيه العديد من الفرص التجارية بما يسهم في تطوير إستراتيجية جديدة لتعزيز قدرات قطاعات التجارة والصناعة والخدمات وتعزيز حركة التجارة بين مصر والاتحاد الأوربي .

٤-المساهمة في دعم أولويات الحكومة المصرية في التنمية وتقليل التفاوت الاقتصادي .
٥-خلق المزيد من فرص العمل في تطوير قدرة السوق المصري على إنتاج سلع ذات جودة عالمية مايزيد من تنافسية المنتجات في الداخل والخارج .
٦-تعزيز الدور التجاري لمصر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساعدة على زيادة قيمة وحجم الصادرات المصرية للأسواق العالمية لدعم قدرات الصناعة المصرية وزيادة مساهمتها في خلق فرص العمل ونمو الصادرات مما يؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري وتحقيق زيادة في الصادرات المصرية .
٧-تطوير الدور الإقليمي والدولي لمصر تجارياً من خلال تطوير الإطار التنظيمي الداعم والمحفز للصناعة والتجارة وبالتالي دعم القدرة الترويجية والتسويقية للصادرات المصرية.
٨-فتح منافذ وأسواق جديدة للصادرات المصرية من خلال تعزيز العلاقات التجارية مع الدول والأقاليم المختلفة بعقد اتفاقيات تجارة حرة معها من ناحية ومن ناحية أخرى تبني مواقف تفاوضية في إطار منظمة التجارة العالمية تتأسس على المصالح المتبادلة وتنسيق المواقف مع الدول النامية .
٩-تعزيز فرص الشركات المصرية المستفيدة من البرنامج في التواجد القوي بالسوق الأوربي وإنشاء فرص تجارية مباشرة مع العملاء المرتقبين بما يسهم في تحسين أدائها وزيادة صادراتها حيث يمكن تلخيص زيادة تلك الصادرات عن طريق :

- سياسة المساندة الحكومية في تعويم الجنيه المصري.
- تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الدول مع تخفيض الجمارك على الواردات المصرية.

تناولت هذه الدراسة بالتحليل مؤسسات تنمية الصادرات في مصر وفي ضوء هذا التحليل طرحت بعض السياسات المقترحة لزيادة الصادرات وتنويعها ورفع جودتها ومحتواها التقني. وقد تضمنت هذه المقترحات سياسات تعمل على تعظيم الاستفادة من الطاقة التصديرية القائمة بالفعل وتطوير هيكلها. كما أوضحت الدراسة بعض متطلبات هذه السياسات، فضلا عن الأفق الزمني لتحقيق أهدافها , وتم الاعتماد على مؤسسات تنموية حيث ينصب الاهتمام فيها على توسيع القاعدة التصديرية لها ، وتطوير هيكلها للمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد باتجاه الأسواق العالمية من خلال خلق روح المنافسة بين هذه المؤسسات مما يؤدي إلى زيادة الصادرات عموما لذا يمكن تلخيص هذه الدراسة كالآتي :
١-تؤثر الصادرات تأثيراً واضحاً على العديد من المتغيرات الاقتصادية وزيادتها ونموها السريع يعجل من النمو الاقتصادي
٢-اعتماد مبدأ القروض والسلف والخصم لتمويل المشروعات التصديرية ونشر ثقافة الإنتاج من اجل التصدير وليس التصدير من فائض المنتجات.
٣-الاهتمام الكبير باستقطاب الكفاءات والخبرات من شريحة الشباب خاصة ذوي الطموح وتطوير الموارد البشرية كونها رأس المال الحقيقي .
٤-المساهمة بالأنشطة التجارية وجمعيات رجال الأعمال والمعارض والندوات لتنمية العلاقات مع رجال الأعمال والمصدرين لفتح أسواق جديدة وتوسيع العمل التجاري والاقتصادي .
٥-تنمية الوعي الخططي وتعظيم القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة التي تساهم في تطوير المنتج
ودعم قدراته التنافسية في الأسواق العالمية .
٦-الربط بين السياسات الإنتاجية والتصديرية عن طريق المجالس التصديرية التي تقوم بإعداد الدراسات والبرامج لخفض تكلفة الصادرات المصرية , تفعيل اتفاقيات الشراكة , إعادة هيكلة جهاز التمثيل التجاري , حل مشكلة نقص العملة , إقامة معارض للمنتجات المصري واعتماد أساليب جديدة ومتطورة لرفع مستوى الكوادر الفنية والإدارية القائمة على الإنتاج وعلى أنشطة التسويق الداخلي والخارجي .
٧-تفعيل سياسة الدولة لتنمية

الصادرات عن طريق خلق قنوات تواصل مع المجالس التصديرية لتحديد الوضع الحالي لكل مجلس من حيث حجم الصادرات , إزالة المعوقات وتوفير بيانات دقيقة عن الأسواق الخارجية .

٨-زيادة عدد المصدرين عن طريق زيادة الوعي حول التصدير والمجالس التصديرية وأهميتها

ونوعية الخدمات التي يمكن الحصول عليها من خلالها وتقديم مجموعة من الخدمات الترويجية والمعلوماتية بهدف دفع عجلة الصادرات المصرية وخلق فرص تصديرية حقيقية للمصدرين في الأسواق الخارجية.

٩-اعتماد خدمة المعلوماتية التسويقية بتقديم معلومات عن الأسواق الواعدة لمنتج أو سلعة معينة بالتحليل الاقتصادي ودراسات تسويقية متكاملة تقدم خدماتها للمصدرين المصريين

من خلال تزويدهم بالمعلومات اللازمة في جميع مراحل العملية التصديرية مثل الإستراتيجية التصديرية وقواعد التعامل في الأسواق التصديرية لتمويل الصادرات .

١٠-مع سياسات الانفتاح الاقتصادي المتبعة في العالم حالياً وإلغاء أنظمة الحماية أصبحت صناديق دعم الصادرات وغيرها من إجراءات الدعم والتشجيع للصادرات ضرورة ملحة خاصة وإنها غير مخالفة لأنظمة وقوانين منظمة التجارة العالمية .

١١- إن الخطوة الأساسية لتشجيع وتحفيز ودعم الصادرات تكمن بوجود عدد متكامل ومتطور من الصناعات الناجحة كما ونوعا لتصديرها للعالم الخارجي بحيث يوجه الدعم تجاه الصناعات التصديرية ذات الميزة النسبية ومن جانب آخر فان تحديد المعوقات والعقبات التي تواجه الصادرات يعني إمكانية تحديد الوسائل والسبل اللازمة والملائمة لتطوير وتحفيز ودعم هذه الصادرات .

١٢-زيادة وعي المجتمع التصديري عن بعض الأسواق الخارجية من خلال برنامج تعزيز فرص الصادرات المصري الذي يعتبر احد مؤسسات تنمية الصادرات لتعزيز كفاءتها وزيادة القدرة التنافسية عن طريق إقامة ورش عمل منفصلة ولقاءات ثنائية للشركات مع الخبراء والمتخصصين بهدف تزويد الشركات بالمعلومات التفصيلية بهدف تعزيز وجود الشركات المصرية داخل الأسواق الخارجية .

١٣- تعزيز الدور التجاري والدور الإقليمي والدولي لمصرعن طريق تطوير قدرة السوق المصري على إنتاج سلع ذات جودة عالية مايزيد من تنافسية المنتجات في الداخل والخارج وتطوير الإطار التنظيمي الداعم والمحفز للصناعة والتجارة مما يؤدي إلى تعزيز فرص الشركات المصرية في التواجد القوي بالأسواق وإنشاء فرص تجارية مباشرة مع العملاء المرتقبين .

١٤-إن مايسهم في تحسين أداء مؤسسات تنمية الصادرات ويزيد من قدرتها التنافسية هو تنظيم برنامج الزيارات الميدانية للشركات المتميزة في القطاعات الرائدة لتقديم صورة مشرفة عن مصر بشكل عام حيث تستهدف الأسواق التي يمكن للمنتجات المصرية اختراقها حيث تكون بمثابة زيارات تسويقية مما يزيد من فرص التصدير عن طريق التوفيق بين احتياجات المستوردين وإمكانات المصدرين .

لاشك أن النشاط الإنتاجي الذي يمكنه تقديم دفعة قوية للصادرات لتحفيز المؤسسات التنموية على الارتقاء بإنتاجها وتحفيزها على المنافسة وهو الهدف المراد من جراء هذا التغيير ومن هنا فإننا بحاجة إلى تسويق هذه الأفكار بأن التصدير هو الطريق الأفضل للتقدم والقضاء على كافة العقبات التي تعترض طريق انطلاق الاقتصاد وتنمية الصادرات .

هناك العديد من المقترحات الواجب اتخاذها للاستفادة منها والتي تمثل فرصة كبيرة لدخول السلع العراقية إلى الأسواق العالمية ومنها :

١- الارتقاء بالتسويق:

وذلك عن طريق تنظيم تدريب موسع ومتميز للمصدرين لتنمية مهارات التسويق الدولي

لديهم،بالإضافة إلى تأسيس ودعم الشركات التسويقية المتخصصة لكل نشاط، وجذب الشركات التسويقية العالمية وتهيئة مناخ العمل لها , إضافة إلى إقامة ورش عمل منفصلة ولقاءات ثنائية للشركات مع الخبراء بهدف تزويد الشركات بالمعلومات التفصيلية التي توزع في اسطوانات مدمجة ، كما تتم دعوة ممثل المكتب التجاري في الدولة المراد التصدير إليها لإعداد الدراسات التسويقية التفصيلية عن القطاعات المستهدفة في ذلك السوق.

٢- تبسيط الإجراءات والمستندات والشروط المطلوبة لتمثيل العراق في المعارض الدولية، وكذلك تخفيض تكلفة المشاركة في هذه المعارض للتمكن من إيجاد حالة تصدير للسلع والخدمات التي من شأنها دعم الاقتصاد العراقي .

٣- تبسيط إجراءات التصدير :

وذلك للوصول إلى المستويات العالمية من حيث المدة لتي تستغرقها هذه الإجراءات وفي هذاالصدد، يمكن استهداف تخفيض عدد الأيام اللازمة للتصدير .

٤-ربط الإعفاءات الضريبية بحصول المصدر على شهادات الجودة. ومن المؤكد أن أكثر هذه الوسائل هو الإعفاء من الضريبة غير المباشرة على الواردات ولا شك أن المناطق الحرة تلعب دورا كبيرا في مجال التحفيز الضريبي لما تمنحه من الإعفاءات المرتبطة بالتصدير، ولذلك يعد التوسع فيها آلية هامة ضمن سبل تنمية الصادرات , مع ضرورة إتباع سياسة تحمل نوعاً من الحماية من خلال تفعيل سياسة متوازنة للتعرفة الجمركية للحد من الاستيرادات العشوائية من جانب , ودعم القطاعات الاقتصادية المحلية التي تمتلك نوعا ما من الميزة التنافسية عن طريق الإعانة للمؤسسات للتمكن من إيجاد حالة تصدير لسلع تلك القطاعات وبالتالي سياسة تجارية متوازنة من شأنها دعم الاقتصاد العراقي .

٥-التمويل :

لابد من تيسير شروط الإقراض وخطابات الضمان للمصدرين لاسيما صغارالمصدرين، إضافة إلى إنشاء المؤسسات التي تتولى التأمين المطلوب ضد مخاطر التصدير ومن أجل ذلك ينبغي تحفيز المؤسسات التي تقوم بهذه الأنشطة. كما يمكن استحداث حوافز تمويلية مثل التمويل المجاني الجزئي للمصدرين الذين يدخلون سوقا جديدة، أويحرزون مركزا عالميا.

٦-إدخال الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظومة التصدير: فعلى الرغم من أن هذه الشركات تلعب دورا محوريا في الإنتاج وتساهم بنسبة ٨٠٪من إجمالي القيمة المضافة، إلا أن مساهمتها في الصادرات لا تتجاوز٤٪. ويمكن تشجيع هذه الشركات عن طريق منحها تسهيلات تمويلية وإجرائية، ثم مساعدتها في اختيار السلع التصديرية، مع ربطها بالمنشآت الكبيرة من خلال تقديم التدريب الكافي لها حتى يصبح منتجها قادرا على المنافسة في الأسواق الخارجية، ومساعدتها في اختيار الأسواق مع التركيز على فتح أسواق جديدة.

٧- رفع كفاءة العمالة:

ويعد هذا من أهم عوامل الارتقاء بجودة المنتج، والدخول في الصناعات عالية التقنية، ورفع الإنتاجية والمنافسة ومن أهم وسائل ذلك:

• وضع خطة عمل شاملة بالتعاون مع القطاع الخاص للارتقاء بالتعليم الفني.

• مساندة الشركات التي تقدم التدريب الفني اللازم للعمالة، وزيادة هذه المساندة إذا سمحت بانضمام العمالة من الشركات الأخرى إلى هذا التدريب.

• التعاون مع حكومات الدول المتقدمة لإنشاء مراكز للتدريب الفني في مختلف القطاعات.

• تحسين نظم إدارة العمالة داخل الشركات بحيث تكون هناك رقابة قوية على الأداء، وتقوية نظم التقييم والإثابة والعقاب.

• تكثيف البحوث والتطوير والابتكار ومن أهم آليات تحقيق ذلك ما يلي:

• منح حوافز متنوعة للشركات التي تنشئ وحدات للبحوث والتطوير والابتكار وتحسين الجودة.

• تشجيع الشركات على الدخول في شراكة مع الجامعات والمراكز البحثية من حيث تمويل المشروعات.

٨-الاهتمام بالقطاع الخاص : فسح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة العمل الاقتصادي والعمل على زيادة إسهامه في عملية التنمية لما له من دور ريادي في تنويع الاقتصاد ، الأمر الذي سينعكس إيجابا في تنمية الصادرات تنمية الصادرات وتعزيز دورها الفاعل والارتقاء بقدرتها التنافسية.

جدول زمني مجمل لتحقيق الأهداف المرجوة :

- المرحلة الأولى

• التسويق الفعال والموسع

• تبسيط الإجراءات المرتبطة بالتصدير .

• مساندة الصادرات وفق المعايير والشروط التي يتم تحديدها.

• توفير التمويل بشروط ميسرة.

- المرحلة الثانية

• الاستثمار الأجنبي مع الحوافز المشروطة بتحقيق أهداف التصدير.

• إدخال الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظومة التصدير ومعاونتها تمويليا وتدريبيا وربطها بالشركات الكبرى .

- المرحلة الثالثة

• رفع كفاءة الشرائح المختلفة من العمالة من خلال تكثيف البحوث والتطوير والابتكار

• إقامة المناطق الصناعية المتكاملة للصناعات متوسطة التقنية

• الاستثمار في الصناعات عالية التقنية

تشخيص وتحليل واقعْ المناخ والبيئةُ الاستثمارية في العراق

الباحث/ د . ريسان حاتم كاطع
الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

المقدمة:

يُعد المناخ الاستثماري في أي اقتصاد الدعامة الرئيسة لتطور المجتمع، ولا يخفى ما للاستثمارات في الواقع العراقي من دور مهم يكمن في تقليل الفجوة الاستثمارية بين الموارد المتاحة والاستثمارات المخططة لأحداث تنمية شاملة ومتوازنة لذا نعتقد أن هناك حاجة ماسة لتحسين بيئة الاستثمار في العراق من خلال حزمة إجراءات تتصدرها البنية الاقتصادية السليمة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية وتفعيل سيادة القانون وبناء دولة المؤسسات فضلاً عن ترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي، ناهيك عن عوامل أخرى ملموسة كالبنية التحتية من مطارات وموانئ وطرق وعوامل أخرى غير ملموسة كالمؤسساتية والأنظمة والسياسات والتشريعات، ومن ثم تحديد طبيعة تلك البيئة الاستثمارية في العراق وفق المؤشرات التي سنعتمدها سيسهم في الوصول إلى المعالجات التي يمكن اعتمادها في تحسين البيئة الاستثمارية .

وسنتطرق أولاً إلى مفهوم وماهية البيئة الاستثمارية قبل الولوج إلى فرص واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ومؤشرات البيئة الاستثمارية المحلية والدولية وموقع العراق منها .

١- تُعدْ البيئة الاستثمارية الدعامة الرئيسة للمجتمع ونهوضه كونها تعمل بشكل رئيسي على تقليل حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية للدول وصولاً إلى المسار الذي توصلت إليه الدول المتقدمة، ولكي يتحقق ذلك لابد من وجود إدارة سليمة للاقتصاد الكلي، وبنية أساسية معقولة وقدر من التطور للقطاع المالي والحد الأدنى من المورد البشري وعندما تتوفر هذه المطالب المحفزة للاستثمار نكون أمام مفهوم أوسع للبيئة الاستثمارية وهو ما يطلق عليه بالمناخ الاستثماري ويقصد به مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والإطار القانوني الإداري والمؤسسي الذي يحكم الاستثمارات .

يرتكز الاستثمار بالدرجة الأولى بشكل مباشر ووثيق على مناخ يتسم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وهذه السياسات تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر من ثم فهي تؤثر في اتجاهات رأس المال وتوطنه .

أما البيئة الاستثمارية كما عرفها البنك الدولي فهي مجموعة العوامل الخاصة بموقع معين والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات ا لا ستثما ر ية للعمل بصورة منتجة.

وهناك من يرى أن البيئة الاستثمارية تتضمن ما يلي :

- استقرار سياسي واجتماعي للدولة المضيفة .
- استقرار اقتصادي كلي واستقرار سعر

العملة الوطنية .
•فرص استثمارية مغرية ومربحة.
•حرية التنقل وحرية التصدير وتوفر الشريك المحلي من الدولة المضيفة .
•حكم راشد وقضاء عادل .
•وضوح واستقرار القوانين المنظمة للاستثمار .
•بنية تحتية متطورة وتسهيلات مالية وضريبية مشجعة .
•بيئة اجتماعية صديقة للاستثمار .
•سهولة إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .

١: مفهوم البيئة الاستثمارية وأبعادها

١-٢. أبعاد البيئة الاستثمارية:
تُعد البيئة الاستثمارية أحد العوامل الخارجية المهمة التي تؤثر في قرار الاستثمار وتتمثل بالاستقرار السياسي والأمني والواقع الاقتصادي والتشريعي والخدمي الذي تعيشه الدولة، وأن هذه العوامل محور مهم للقيام بالعملية الاستثمارية وديمومتها، أن محددات القرار الاستثماري وبالأخص للمستثمر الأجنبي تتمثل بالعوائد والتكاليف والتوقعات، الأرباح تمثل حصيلة العوائد والتكاليف بينما تبني التوقعات ليس فقط على الوضع الاقتصادي للبلد في الوقت الحاضر والتطلع للمستقبل، وإنما يرتبط ذلك باستمرار الاستقرار السياسي وفي حالة حدوث تغيير في النهج السياسي وفي ظل غياب اتفاقيات وضمانات دولية تتعلق بحماية المستثمر أو تفشي الفساد الإداري فأن هذا سيؤثر على الموجودات والالتزامات الاستثمارية وهذا ما يفكر به المستثمر ويدخله في حسابات المخاطرة دائماً .
ولاستيعاب أفضل لماهية البيئة الاستثمارية لابد من تناول الأبعاد الأساسية المكونة لهذه البيئة والتي تبين طبيعة البيئة والمناخ الاستثماري:
١-٢-١. البعد الاقتصادي:
يتمثل البعد الاقتصادي بسمات السياسات والأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في البلد وهي ذات صلة وثيقة مع ما يمتلكه البلد من المقومات النسبية للتنمية الأساسية والمتمثلة بالبنى التحتية، كما أن البيئة الاستثمارية تتأثر على وجه الخصوص في أي بلد من البلدان بالمؤشرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخم ، تقلبات سعر الصرف ، مدى تطور الجهاز المصرفي ، حجم السوق وامكانات نموه ، العجز والفائض في ميزان المدفوعات ، عجز الموازنة العامة) ، وعموماً فأن لهذا البعد العلاقة الارتباطية المباشرة مع السلوك الاستثماري وتوجهاته سلباً وايجاباً ربما بشكل أكثر وضوحاً من بقية الأبعاد .
١-٢-٢. البعد السياسي:
الاستقرار السياسي على المستوى الخارجي والداخلي للدولة يَعدْ عامل جذب مهم للنشاط الاستثماري فيها وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، أما عدم الاستقرار فيشكل عنصر مخاطرة يدفع باتجاه عدم حفز الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن أي بلد لن يتمكن على الأطلاق من الفوز بثقة المستثمرين الأجانب إلا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضراً ومستقبلاً وتلاشى المخاطر غير الاقتصادية إلى الحد الأدنى، وبخلاف ذلك مهما تكن الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية فأنها لا تدفع المستثمرين للمجيء إلى بلد يعاني من عدم الأمان وذلك بسبب ارتباط ثقة المستثمرين بعلاقة دالية مع استقرار الحكومة، لذلك تظهر أهمية المناخ السياسي في التأثير على القرار الاستثماري وخاصة حالة الأمن والاستقرار السياسي، وطبيعة العلاقات بين الأحزاب السياسية وحالة الديموقراطية السائدة في البلد المضيف .
١-٢-٣.البعد القانوني:
يقصد بالبعد القانوني بالقوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الاستثمار وهذه تهمْ المستثمر كثيراً عند دراسته للبيئة والمناخ الاستثماري إذ لابد من وجود تشريعات تستظل بظلها اطراف العلاقة التعاقدية، ولتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية لابد من وجود الضمانات القانونية التي تحفز المستثمر وبالمقابل تحفظ الدولة حقها في اتخاذ القرارات التي بمقتضاها تستطيع حماية المصلحة العامة للبلد، لذلك تحاول معظم الاقتصاديات في بناء إطار قانوني يتضمن الأسس التشريعية والقانونية المتضمنة لحركة الأنشطة الاقتصادية وابتعاد هذه القوانين عن التناقض والتعقيد وعدم الوضوح لتكون المعيار الأساسي للحكم على مستوى اهتمام ذلك البلد بخلق المناخ الإيجابي للاستثمار .
١-٢-٤.البعد الإداري والتنظيمي
تمارس المؤسسات الحكومية (الإدارة العامة) دوراً مركزياً في خلق البيئة الاستثمارية المشجعة لقطاع الأعمال كونها توفر المقومات التي تسمح للمواطنين بالمشاركة والمنافسة في السوق، فهي

تمنحهم حرية التصرف باتخاذ قرارات الدخول في النشاطات الاقتصادية الاستثمارية من عدمها ومن دون إرهاق وضوابط كثيرة، ومن الضروري أن تسمح الحكومة للقطاع بحرية التعبير عن مشكلاته والمشاركة في سن القوانين التي ستؤثر في معاملاته، ويتم ذلك في كثير من الدول عن طريق جمعيات رجال الأعمال التي تعملْ على ضمان توضيح مطالب أعضائها وصياغتها في صور وسياسات وبرامج وطنية تجري على أساسها تعديل القواعد والقوانين التي تنظم عملية الاستثمار.

كما أن المعوقات الإدارية تساهم بشكل كبير في تعطيل العملية الاستثمارية من خلال البيروقراطية والروتين في الإجراءات والتأخير في انجاز المعاملات أو وجود قيادات إدارية غير مؤهلة ولا تمتلك الخبرة الكافية، أو قلة الكوادر المتخصصة في إدارة الاستثمار، أو الافتقار إلى قاعدة معلومات خاصة بالفرص والمعلومات الاستثمارية .

١-٢-٥.البعد المعلوماتي

يتضمن الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الرقمي ويشمل كل التطورات التي تطرأ في مجال المعلومات ويطلق عليه أحياناً اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلوماتية وما يمكن أن يدخل ضمن ذلك من برامج الحكومة الإلكترونية والتعليم الالكتروني والتجارة الالكترونية وكذلك اعتماد التوقيع الالكتروني ... الخ ، مما يسهم في تسهيل العمليات التجارية وتوفير بيئة متطورة يمكن أن تستقطب رؤوس الأموال.

٢-واقع وفرص الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي

لم يكنْ العراق صاحب تجربة في موضوع جذب الاستثمارات الأجنبية، نظراً للأيدولوجيات السائدة آنذاك والتي كانت تتقاطع مع الانفتاح على الاستثمار الأجنبي . ورغم محاولة الدولة تشجيع الاستثمار العربي ومنحه بعض الامتيازات التي نصت عليها بعض التشريعات والقرارات كقانون الاستثمار الصناعي رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ وقانون الشركات الزراعية رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ وقانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ وقانون الاستثمار العربي رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذي منح امتيازات واسعة للمستثمر العربي ، إلا أن حركة الاستثمار العربي ظلت محدودة في عدد قليل من الشركات المشتركة، وهذا الاحجام في قدوم الاستثمار العربي كانت وراءه العديد من الأسباب والمعوقات كالظروف السياسية التي تحيط الانظمة السياسية العربية وعدم التوافق بينها وانعكاس ذلك على النشاط الاقتصادي.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ كانت هناك توجهات ودعوات لتغيير وهيكلة الاقتصاد العراقي وتحويله من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد سوق، وبدءت هذه التوجهات بصدور قرار الاستثمار الأجنبي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ الذي يُعدْ سابقة نحو الانفتاح الواسع على الاستثمار الأجنبي ثم أعقبها إقرار قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي يمثل نافذة للاستثمار الأجنبي المباشر وخطوة أولى في طريق التحول نحو التخطيط المبني على آلية السوق .

وهنا يطرح السؤال حول ما مدى نجاح هذا التوجه لاقتصاد كان يعتمد الأسلوب الممنهج لفترة طويلة امتدت لأكثر من أربعة عقود وما هي فرص الاستثمار الأمثل وهل المناخ ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي في ظل اقتصاد فقد كل مقوماته الأساسية ونظامه المؤسسي.

فالواقع الاقتصادي الذي يعيشه العراق اليوم إنما هو انعكاساً للتطورات التي مرّ بها العراق بكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال المراحل الماضية التي كان فيها القطاع العام هو القطاع الرائد فهو المنتج وهو المستهلك وهو المصدر وهو المستورد مقابل اسهام ضئيل للقطاع الخاص .

وعلى الرغم من الانجازات التي تحققت في عقد السبعينات إلا أن الحروب وسنوات الحصار دمرت كل هذه الانجازات فتعطلت معظم المشاريع العامة عن الإنتاج في وقتٍ لم يكن فيه القطاع الخاص بأحسن حالاً الأمر الذي كانت له نتائج سلبية يمكن الاستدلال عليها من خلال البيانات والإحصاءات المعدة حول الطاقة الانتاجية للمؤسسات الحكومية بكل قطاعاتها وهذا الواقع بحاجة إلى إصلاحات جذرية يأتي في المقدمة منها الاستعانة بالاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية مع أهمية التركيز على واقع البيئة الاستثمارية وأهم ما تضمنه قانون الاستثمار في العراق وموقع العراق في المؤشرات المحلية والدولية لمناخ الاستثمار، فخارطة الاستثمار تشير إلى قطاعات رئيسية مستهدفة تُعدْ بمثابة فرصاً جذابة ومجدية اقتصادياً بالنسبة للمستثمر الأجنبي وتشكل بيئة ملائمة للاستثمار في ذات الوقت التي

تشكل فيه التحديات في الواقع العراقي للقطاعات الاقتصادية، وتشتمل القطاعات الاقتصادية في خارطة الاستثمار على ما يلي :

٢-١. القطاع النفطي:

يمتلك العراق وبحسب التقديرات (١١٥) مليار برميل من النفط كأحتياطي المثبت وهناك إحتمال وجود كميات أخرى غير مكتشفة تشير بعض التقديرات إلى أنها من الممكن أن تصل (٣٥٠) مليار برميل كما أن كلفة إنتاج برميل النفط العراقي هو من بين الأوطأ في العالم قد تصل إلى (٣)$ للبرميل، والعمل يجري حالياً على رفع معدل إنتاج النفط تدريجياً لكي يبلغ (٤) ملايين يومياً بعد أن بلغ أعلى مستوى له في كانون الأول من عام ١٩٧٩ حينما أرتقى إلى (٣,٧) مليون برميل في اليوم الواحد، وفي شهر تموز من عام ١٩٩٠ وصل الإنتاج إلى (٣,٢٤٦) مليون برميل يومياً، وبعد هذا التاريخ شهد إنتاج هذا القطاع تدهوراً كبيراً بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، وبعد عام ٢٠٠٣ لم يستطع هذا القطاع في استعادة عافيته حتى وصل انتاجه في شهر آذار من عام ٢٠٠٥ إلى (١,٩٠٠) مليون برميل يومياً الأمر الذي تطلب رصد تخصيصات استثمارية ضخمة للنهوض به من جديد إلى المستوى الذي يتطلب الوضع الاقتصادي الراهن في الوصول إليه، وكانت هناك عروضاً للاستثمار في ثمانية حقول للنفط والغاز ومن خلال جولات التراخيص التي منحت لشركات نفط بريطانية BP والشركة الحكومية الصينية CNPC وشركات انبي الإيطالية وشركة Gas الكورية الجنوبية وشركات أخرى أجنبية تنوي الاستثمارات في القطاع النفطي العراقي والتي من المؤمل أنه بعد تنفيذ العقود هذه فأن الإنتاج العراقي سيرتفع بموجبها إلى ما يزيد عن (١١) مليون برميل يومياً قبل عام ٢٠٢٠.

٢-٢. القطاع الصناعي

تمتلك الحكومة في معظم الصناعات العراقية ما يقدر بـ (١٩٢) مشروعاً مملوكاً للدولة يعمل فيها ما يقارب (٥٠٠) ألف فرد وتعاني هذه المشاريع من التخلف التكنولوجي والتقادم وهذا ما يمكن أن يقضي عليه الاستثمار الأجنبي المباشر لما قد يجلبه معه من ثقافة تكنولوجية حديثة ومتطورة دون أدنى شك .

وبعد أحداث نيسان عام ٢٠٠٣ عانت الكثير من المشاريع الصناعية من عمليات السلب والتدمير وأصبحت أغلبها ذات انتاجية واطئة تشكل عبئاً مالياً على الدولة ولا تتمكن من تحقيق الإيرادات الضرورية لتغطية تكاليف رواتب وأجور العاملين فيها مما أضطر الحكومة لتقديم دعم مقداره (١,١٩٤) مليار دولار .

٢-٣. البنية التحتية

لاشك أن واحداً من أهم الشروط المسبقة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو إقامة قاعدة متينة من البنى التحتية ذات النوعية الجيدة لتمكين البلدان النامية من أن تعجل بوتيرة تنميتها أو الحفاظ عليها وتحقيق الأهداف الإنمائية.

فقطاع الكهرباء يعاني منذ بداية عقد التسعينيات من نقص شديد في إنتاج الطاقة الكهربائية وتدني في أداء منظومات النقل والتوزيع ، ففي الوقت الذي كان هناك فائض في توليد الكهرباء قبل حرب الخليج بحوالي (١٥٠٠) ميكاواط ولكن ضربات قوات التحالف عام ١٩٩١ قلصت القدرة على التوليد إلى (٢٣٠٠) ميكاواط والإصلاح الذي ادارته الأجهزة الحكومية كان بتحويل بعض محطات التوليد إلى قطع غيار لإصلاح محطات أخرى ولم ينتفع العراق جديداً في أعادة تأهيل الشبكة الكهربائية ومحطاتها من برنامج النفط مقابل الغذاء، وحتى عام ٢٠٠٢ لا تتجاوز طاقة التوليد ٤٤٠٠ ميكاواط والغريب في الأمر أن هذه السياسة تجاه قطاع الكهرباء استمرت بعد عام ٢٠٠٣ .

أن الهدف المطلوب هو إضافة قدرات توليدية جديدة بحدود (١١) ألف ميكاواط مع تأهيل وتوسيع وتحسين شبكات النقل والتوزيع وقدرت الاستثمارات المطلوبة لهذا الغرض بحدود (١٦,٥) مليار دولار، كما تقدر الاستثمارات لإعادة قطاع الكهرباء وتحسينه بحدود (٢٣,٣) مليار دولار لغاية عام ٢٠١٦ وذلك من أجل الوصول إلى قدرات توليدية لا تقلْ عن (٢١) ألف ميكاواط.

أما في مجال الاتصالات والنقل فهنالك تخلف يتطلب تعزيز شبكة النقل والاتصالات في جميع المحافظات ويحتاج هذا القطاع إلى استثمارات كبيرة من أجل رفع كفاءة الأداء، وعلى الرغم من تولي القطاع الخاص كلياً شبكات الهاتف النقال والشبكة العنكبوتية يوجد أيضاً استثمار أجنبي في شركات الهاتف النقال، أي الاستثمار الأجنبي والخصخصة دخلا هذا القطاع بالتزامن .

٢-٤. القطاع الزراعي

تفاقمت حاجة العراق إلى الاستيرادات من المواد الغذائية بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠٠٣ وزيادة الاعتماد عليها لتلبية الحاجة المحلية بنسبة وصلت ٨٠٪ عام ٢٠٠٣ للعديد من المواد الأساسية بعدما كان العراق يستورد نصف احتياجاته من المواد الغذائية عام ١٩٨٠ ، وهذا يعود إلى زيادة نسبة النمو السكاني ومحدودية الأرض القابلة للزراعة وزيادة ملوحتها إذ أن ما يقارب (٧٥٪) من الأراضي الزراعية المروية تعاني من الملوحة الناجمة عن سوء إدارة عمليات الإرواء ما يؤدي إلى ضعف الانتاجية الزراعية، وعليه فأن العراق يحتاج إلى توفير استثمارات كبيرة قدرت وفق الاحتياجات الاساسية للقطاع بحوالي (٧,٢) مليار دولار منها (٣) مليار دولار للمشاريع الزراعية و(٤,٢) مليار دولار لمشاريع وزارة الموارد المائية.

ورغم أن هنالك رغبة حكومية لاستقبال استثمار أجنبي في الزراعة فقد لا يتحقق فعلاً إذ لم يتعود العالم بعد على استثمار أجنبي في الزراعة على نطاق واسع كما في التعدين والصناعة التحويلية والخدمات وغيرها، بتعبير أن الزراعة قطاعاً وطنياً وربما لأن تمليك الأرض للأجانب يُثير اعتراضات كثيرة ، والاستثمار الأجنبي في الزراعة يتخذ شكل التعاقد على استقلال مساحة من الأرض لمدة من الزمن من ٢ – ٥ سنوات وهو الشائع وفي حالة أن استطاع المستثمر الأجنبي امتلاك مساحة من الأرض فهو يُعدْ تساهل خطير في ابعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ما ينبغي تحاشيه في كل الأحوال.

٢-٥. الاستثمار في مجال الأسكان

يُعد السكن الملائم حق من حقوق الإنسان وحاجة أساسية له ويجب تمكينه من الحصول عليه في المناطق الريفية والحضرية على حدٍ سواء، وإضافة إلى كون السكن حق وحاجة أساسية للإنسان فأن له دور مهم من وجهتي النظر الاقتصادية البحتة والرفاهية العامة، فقد وجد عموماً بأن استثمارات الأسكان تمثل بين (٢٠٪ - ٣٠٪) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في البلدان التي تمتلك برامج سكنية جديدة .

وفي البلدان ذات الموارد المالية والبشرية الفائضة أو غير المستغلة يصبح الاستثمار السكني أحد أهم وسائل استقلال تلك الموارد وتحويلها إلى موارد منتجة وأمر ضروري لاستمرار نمو الاقتصاد الوطني، وبحكم كون المحتوى الاستيرادي للاستثمارات السكنية منخفض نسبياً مقارنةً بالاستثمارات في القطاعات الأخرى تصبح الاستثمارات السكنية ذات أهمية بالغة في تنشيط القطاعات المرتبطة بالإسكان كالصناعات الإنشائية والهندسية، كما وأنه يُعدْ نشاط مولد لفرص العمل بشكل كثيف مما يسهم في معالجة مشكلة البطالة ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

ويعاني العراق عموماً من أزمة سكن مستعصية لا تزال تفرض نفسها بقوة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي مما يستلزم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين لتوظيف رؤوس أموالهم في مجال مشاريع بناء (الشقق والعمارات السكنية) وتحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر صوب هذا القطاع .

٢-٦. السياحة:

يُعدْ العراق مركز الحضارة العربية الإسلامية وبلد الحضارات القديمة فضلاً عن مناطقه الجغرافية المتنوعة بين الشمال والجنوب والتي تنتشر بها المواقع والعتبات المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين مما يجعله بلداً سياحياً، من ثم فأن للاستثمار الأجنبي أهمية في أن يسهمْ في تنشيط السياحة بمختلف أشكالها التي تنتج فرصاً استثمارية حقيقية في مجالات السياحة الاستجمامية والسياحية الدينية والسياحة الاستطلاعية للمواقع التأريخية .

٢-٧. السوق الداخلي:

يُعدْ سعة السوق المحلي شرطاً ضرورياً لنجاح أي استثمار من أجل تصريف نتاج المشروعات المستثمر فيها سواء كانت سلعاً أو خدمات، إذ يتصف السوق العراقي بسعته النسبية لاستيعاب السلع والخدمات التي تنتج عن طريق المشروعات الاستثمارية، من ثم فأن المستثمر قد ضمن وجود السوق بتصريف انتاجه السلعي والخدمي لاسيما إذ ما علمنا بأن السوق المحلية العراقية تفتقر إلى العرض من السلع والخدمات مقابل زيادة للطلب الذي يتوقع أن يرتفع بشكل أكبر عندما تتحسن الدخول وتتوافر فرص عمل .

أن حجم السوق يُعد أحد المتطلبات الأساسية لمكونات مؤشر التنافسية العالمية إذ يؤثر كبر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للشركات المحلية والأجنبية العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم مما

يسهم بتقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الأرباح وهو أحد المحفزات الأساسية للمستثمرين الأجانب .

٣-العوائق التي تواجه الاستثمار في العراق

رغم سعي العراق لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار لكن مازالت هناك مشاكل وعقبات عديدة يعاني منها، وأن تشخيص تلك العقبات وتصنيفها يُعدْ من أهم مراحل معالجة تلك المشاكل التي تواجه عملية الاستثمار في العراق، ويمكن ايجاز هذه المعوقات بالآتي :

٣-١. عدم استقرار الاقتصاد الكلي

يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي الذي يُعدْ أحد أبرز العوامل الطاردة للاستثمار إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين للقدوم إلى البلد الذي يواجه مشكلة عدم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي .

وتتمثل متغيرات الاقتصاد الكلي بأسعار الفائدة الحقيقة وأسعار الصرف الحقيقة وكذلك نسب التضخم ومستويات البطالة، إذ يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي مع معدل الفائدة السنوي الحقيقي، إذ أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على التدفق إلى الداخل بينما يقود انخفاضها إلى إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، لذا فأن معدل الفائدة يُعدْ عاملاً حاسماً في قرارات الاستثمار وما يلعبه من دور مؤثر في الحصول على الائتمان اللازم بغية التوسع في المشاريع القائمة.

أما أسعار الصرف الحقيقية(*) فأن ارتفاعها يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية ومن ثم تصبح المنتجات المحلية أرخص نسبياً في الأسواق الخارجية أي أن الصادرات بمعنى آخر ستصبح أرخص في الأسواق الأجنبية فيزاد الطلب عليها ويقل على الاستيرادات التي أصبحت أغلى في الأسواق المحلية وهذا يحفز بدوره الاستثمار الأجنبي.

وكذلك المعدلات العالية للتضخم التي تعكس حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية ومن ثم بيئة استثمارية غير مؤكدة، إذ أن ارتفاع مستوى التضخم له تأثيراً مباشراً في سياسة التسعير وحجم الأرباح ومن ثم في حركة رأس المال فتزداد بذلك الكلف النسبية للإنتاج في الاقتصاد التي تهتم بها الشركات الأجنبية، ومعدل التضخم العالي هو الذي يتجاوز (١٠٪) سنوياً فعند هذا المستوى فأن الاستثمارات محلية كانت أم أجنبية ستدخل حيز الخطر .

فضلاً عن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي فأن هناك عقبات اقتصادية ومالية أخرى في هذا المجال تتمثل بعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية . وعدم وجود بيانات دقيقة عن الاوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة في العديد من القطاعات العراقية لمختلف المحافظات ، كذلك احتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية لمدة طويلة من الزمن يقابله مساهمة ضئيلة للقطاع الخاص المحلي ، القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها ومدى توافر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية.

٣-٢. عدم كفاءة البنى التحتية

يعاني العراق من نقص في البنية التحتية من موانئ ومطارات وطاقة كهربائية واتصالات متطورة طرق وجسور وهذه متطلبات مهمة للمستثمر العراقي والأجنبي إذ يعد تطور البنية التحتية أحد العناصر الرئيسة في جذب المستثمرين الأجانب وبشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالجودة العالية للاستثمار الأجنبي مثل نقل التكنولوجيا المتطورة وهكذا الحال بالنسبة للمستثمر المحلي فأن تطور البنى التحتية يسهل عملية الاستثمار ويشجعه والعكس صحيح . إذ أن عدم توافر الخدمات الأساسية التي يتطلبها قيام المشاريع الاستثمارية سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار وارتفاع تكاليف الإنتاج من ثم انخفاض الأرباح وانخفاض العائد المتوقع على الاستثمار الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن البلد .

٣-٣. عدم ثبات التشريعات المنظمة للاستثمار

يُعدْ الاستقرار القانوني للبيئة التشريعية أمرٌ لا يقل أهمية عن الاستقرار الاقتصادي والسياسي من ثم لابد من التركيز عليه فيما لو أريد أن يتمتع البلد ببيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي يتمتع بها المستثمر الأجنبي وحتى المحلي بضمانات قانونية من شأنها أن تمنع هروب رؤوس الأموال المحلية وعدم اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية .

إذ أن انعدام الاستقرار في التشريعات الناظمة للاستثمار والتسرع في اصدار العديد منها دون دراسة يولد لدى المستثمر شعور بعدم الثقة والاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات

التشريعية والاجتهادات وعدم الوضوح في نصوص القوانين التي تخص الاستثمار، وفي الوضع العراقي نجد عدم وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات فيه، مما يشتت المستثمر بين أكثر من تشريع، إذ أن هنالك مجموعة تصل إلى (١٥) قانون ونظام تتصل بالاستثمار من أبرزها:

- قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي يُعد نافذة للاستثمار وتنفيذ المشاريع في العراق من قبل المستثمرين العراقيين والأجانب .
- قانون الاستثمار المدني المرقم (٩١) لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته والذي ينظم الاستثمار في المعادن والموارد الطبيعية .
- قانون الشركات العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ لتنظيم عمل الشركات العامة والذي أجازت المادة (١٥) الفقرة (ثالثاً) منه المشاركة مع الشركات العربية والأجنبية لتنفيذ الأعمال التي تقع ضمن نفس التخصص .
- قانون الاستثمار الصناعي رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ .
- قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٦ المعدل الذي يتعلق بتخصيص الأرض للمستثمرين، ذلك أن أموال الدولة غير المنقولة سيتم بيعها أو إيجارها بموجب المادة (٩) من القانون عن طريق المزايدة العلنية وما سيترتب عليها من مزاحمة للمستثمر على الأرض محل الاستثمار .
- قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ .
- نظام الاستثمار المالي رقم (٥) لسنة ١٩٩٨ .
- قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ .
- قانون صناعة وتصفية النفط الخام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧ .
- نظام قانون الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ .

هذا فضلاً عن مجموعة كبيرة من القوانين الجديدة وأخرى في طريقها إلى الصدور أو تلك التي صدرت إلا أنها بحاجة إلى أنظمة توضحها كقانون حماية المنتج المحلي وزيادة الرسوم والضرائب على البضائع المماثلة المستوردة وقانون حماية المستهلك وضمان الحفاظ على انتاج سلع تعتمد على المواصفات العالمية ونظم الجودة.

أن الهيئة الوطنية للاستثمار التي تأسست بموجب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ لم تكن بمنأى عن البيروقراطية التي انتقلت إليها من خلال علاقتها بباقي المؤسسات العراقية ومتطلبات قانون الاستثمار العراقي في استحصال موافقة الجهة القطاعية على المشاريع الاستثمارية المقدمة والتي ستكون منافسة للمشاريع الحكومية القائمة والتي تمولها في أغلب الأحيان الوزارات العراقية التي يتطلب استحصال موافقتها مما قد يشكل عائقاً بوجه تنفيذ تلك المشاريع، أخيراً وعلى الرغم من إصدار نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ إلا أنه لم يفِ باحتياجات توضيح وتفسير قانون الاستثمار بشكل كامل بسبب عدم وجود لوائح وأنظمة كافية تساعد على إزالة الغموض .

٣-٤. عدم كفاءة القطاع المالي والمصرفي

يُعدْ القطاع المالي المكون من القطاع المصرفي وقطاع التأمين وأسواق الأوراق المالية من أهم الأعمدة الاقتصادية الداعمة والمحفزة للاستثمار إذ يقوم كل من القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين ، في حين يوفر قطاع التأمين الحماية ضد مختلف انواع المخاطرة بما فيها المخاطر المتعلقة بالاستثمار في المشاريع.

والجهاز المصرفي العراقي شكل من خلال تراجعه النسبي وتحوله إلى جهاز إداري حكومي مثقل بالأعباء عقبة حقيقية أمام فرص الاستثمار الأجنبي والمحلي في العراق، إذ يعاني من العديد من المخاطر والتحديات ومقيد بالقرارات التي تمنع عنه مرونة العمل وأنه يشكو من نقص الكوادر في الكفاءات المؤهلة، فضلاً عن تأثره بالوضع العام للبلاد من عدم استقرار سياسي واقتصادي، الأمر الذي أثر بشكل أو بأخر على الاستثمار وتباطئ عمل الجهاز المصرفي، ناهيك عن الحصار الاقتصادي وما أدى إليه من اتباع أساليب مصرفية تقليدية خفضت انتاجية الجهاز المصرفي، كما أن النظام المالي في العراق بحاجة إلى معالجة حيث المؤسسات ضعيفة والهيكل التنظيمي غير منظم بشكلٍ جيد وبحاجة إلى إعادة هيكلته .

كما أن عدم وجود أسواق مالية متطورة قادرة على تلبية متطلبات قطاع الاستثمارات بجميع أشكالها هو الأخر يعد من العوائق التي تواجه نجاح أي استثمار ومنها الاستثمار الأجنبي، وأن وجود سوق مالية متطورة يساعد على عملية التدفقات الاستثمارية

وتحفيز المواطن على استثمار مدخراته خاصة إذا ما علمنا بأن هناك نية لخصخصة ١٩٢ مشروعاً مملوكاً للدولة، ويمكن توضيح أهمية الأسواق المالية المتطورة بالمخطط الآتي :

مخطط (١)
دور الأسواق المالية المتطورة في تنمية الاستثمارات

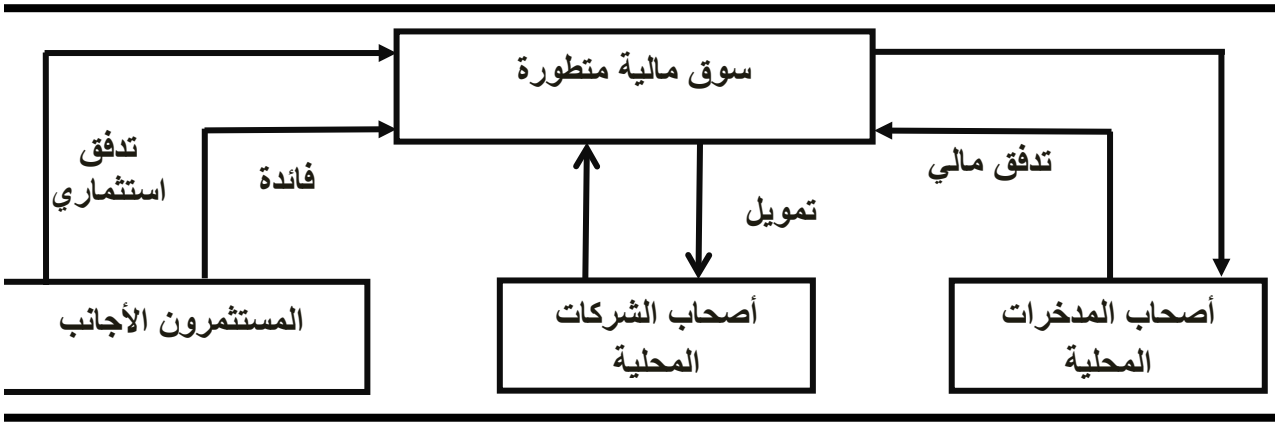

الظروف الأخرى مهيأة لكن الوضع الأمني غير مستقر فأن هذا لا يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، وعليه لا نتوقع أن تكون هناك حركة استثمارات أجنبية في العراق قبل تحقيق الاستقرار السياسي، فالاستقرار السياسي ضروري جداً لرسم توجهات الدولة وتحديد أطرها المؤسسة والقانونية لكي يتعامل المستثمر الأجنبي معها بكل وضوح وشفافية ، إذ أن البيئة السياسية العراقية ما تزال غير مكتملة الملامح في ظل الصراعات القائمة بين الأحزاب السياسية، أما الاستقرار الأمني هو الآخر ضروري جداً إذ لا يمكن لأي نشاط اقتصادي أن ينجح دون تحقيق الاستقرار الأمني .

٣-٦. عدم وجود المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق

يفتقر العراق لمؤسسات فاعلة وقوية من الممكن أن تكون عاملاً مساعداً في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة وكذلك فلسفة النظام السياسي القائم ، وتشكل هذه المؤسسات عاملاً من عوامل الجذب للشركات والاستثمارات الأجنبية والخاصة، لذا فأن افتقار العراق لتلك المؤسسات يتنافى مع إمكانية جذب الاستثمارات وتحفيزها في العراق .

هذا وتوجد عقبات وعوائق أخرى إضافة إلى ما تم ذكره سابقاً من الممكن أن تقف حائلاً دون قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى العراق منها عقبات تنظيمية وإدارية تتعلق بتعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار مما يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر في البيروقراطية ، وتعدد الوزارات المشرفة على الاستثمار بمعنى آخر تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر فضلاً عن آفة الفساد الإداري والمالي وانعدام الشفافية التي يعاني منها العراق وهذا ما يضعف من قدرته على جذب الاستثمار.

وتأسيساً على ما تقدم نجد أنه من الضروري أن تقوم الحكومة بالعمل على التحرر من تلك المعوقات والانطلاق الحُر على طريق التنافسية الإقليمية من خلال الدور الحكومي الخلاق الهادف إلى تنظيم بيئة اعمال مناسبة تجعل من الاقتصاد الوطني ومؤسساته الحاكمة حاضنات أعمال فعالة عبر تبني ورعاية ودعم ١٢ مرتكزاً أساسياً لتعزيز التنافسية الوطنية

٣-٥. عدم الاستقرار السياسي والأمني

تعدْ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني من أهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في أية دولة متقدمة كانت أم نامية، فمهما كانت

وهي: (الاستقرار السياسي ، الاستقرار الأمني ، استقرار السياسات الاقتصادية ، كفاية البنية التحتية ، كفاية اليد العاملة ، وضوح الأنظمة الضريبية ، استهداف التضخم ، يُسر التمويل ، يُسر الإجراءات الحكومية ، ولاء قوة العمل، اتساق قوانين العمل ، معالجة الفساد).

وفي محاولة مبسطة للوقوف على حالة التنافسية الوطنية أجريت دراسة لاستطلاع آراء مجموعة من وحدات الأعمال العاملة في العراق من خلال وضع مقياس متدرج من (صفر إلى ١٠) لكل مرتكز من المرتكزات المذكورة بحيث أن القيمة (١٠) تحقق الوضع الأمثل لبيئة الأعمال، وكانت نتائج استطلاع الدراسة أن أهم المعوقات التي تقف حائلاً دون توسيع أنشطة الأعمال هي ضعف فاعلية وجدوى الأداء الحكومي في معالجة الفساد الإداري والمالي وانخفاض ولاء قوة العمل لوحدات الأعمال الناجم عن التفضيل الشديد للوظائف الحكومية على وظائف قطاع الأعمال وصعوبة الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات المهمة الناجم عن قصور السياسات المصرفية المدفوعة بعدم موائمة سياسات البنك المركزي لرؤيا قطاع الأعمال ، وعدم وضوح الانظمة الضريبية والتي تعتمد بشكل كبير على التفاوض الشخصي بين المخمن الضريبي والمكلف من قطاع الأعمال بالضريبة ثم قصور البنية التحتية وجمود قوانين العمل يليها تلكؤ الإجراءات الحكومية كجزء من الفساد الإداري ونتيجة له وانخفاض كفاءة اليد العاملة الناجم عن عدم كفاية التدريب والتطوير للقدرات الفردية، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة من المعوقات ضعف جهود استهداف التضخم وجهود استقرار السياسات الاقتصادية لعدم وضوح استراتيجية اقتصادية لحد الآن لأسباب تتصل بالمعوقات المذكورة فضلاً عن السياسات المفروضة

من صندوق النقد الدولي التي شوشت بدرجة كبيرة الرؤيا المتصلة بالدور الحكومي في إدارة الاقتصاد الوطني والتي سببت تأرجحاً مربكاً ما بين الدور الشمولي للحكومة في إدارة الاقتصاد وبين الاكتفاء بإعادة هيكلة وإرساء قواعده دون تدخل مباشر .

أن القراءة البسيطة لقدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة المعوقات تشير إلى أن ما تمكن من انجازه على طريق إزالة المعوقات كلياً أمام تنافسية حقيقية بلغ (٤٩) درجة من (١٢٠) درجة (حسب تقديرات هذه الدراسة) وبذلك فأن (٧١) درجة من المعوقات مازالت معرقلة أمام تعزيز ودعم القدرة التنافسية للصناعة والاقتصاد في العراق موزعة على الشكل التالي :

جدول (١)

هيكل اخفاق التنافسية في العراق

تسلس المؤشرات	المرتكز	المساهمة في الأخفاف
١	الاستقرار السياسي	٨٪
٢	الاستقرار الأمني	٨٪
٣	استقرار السياسات الاقتصادية	٥٪
٤	كفاية البنية التحتية	٨٪
٥	كفاية اليد العاملة	٧٪
٦	وضوح الانظمة الضريبية	١١٪
٧	يُسر التمويل	١١٪
٨	يُسر الإجراءات الحكومية	٧٪
٩	استهداف التضخم	٥٪
١٠	اتساق قوانين العمل	٨٪
١١	ولاء قوة العمل	١١٪
١٢	معالجة الفساد	١١٪
		١٠٠٪

٤-أهمية الاستثمار الأجنبي في العراق

بعد فشل الكثير من التجارب التنموية التي طبقت في منتصف القرن الماضي في الدول النامية والتي كانت تعتمد على الموارد المحلية فقط، ترسخت القناعة عند تلك الدول بأهمية الانفتاح على الاستثمار الأجنبي لتحقيق النمو الاقتصادي وتحولت تلك الدول من دول رافضة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي إلى دول تتسابق في تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية لا بسبب الحاجة إلى الموارد المالية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي وحسب، وإنما إلى ما يمكن أن يساهم به هذا الاستثمار من نقل للتكنولوجيا وخلق فرص عمل إضافية تقوض ظاهرة البطالة، والنفاذ إلى الأسواق الدولية من خلال تنمية الصادرات.

أما العراق فلم يكن صاحب تجربة في حركة الاستثمارات الأجنبية بسبب الايدولوجيات والرؤى التي اعتمدت بعد عام ١٩٥٨ التي تعدّ الانفتاح على الاستثمار الأجنبي هو إرتهان مقدرات البلد وجعله محكوماً من قوى خارجية ، كما أن الظروف السياسية التي مرا بها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية حالت دون

أن تكون هناك استثمارات أجنبية مهمة في العراق .

وبعد احتلال العراق في ٢٠٠٣ وتدمير ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي، ظهرت الدعوات للانفتاح على الاستثمار الأجنبي لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وأصدرت سلطة الاحتلال آنذاك قرارها رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ كأول خطوة باتجاه تغيير مسيرة الاقتصاد العراقي، ونظراً للتحفظات التي جاءت على القرار المذكور صدر قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي جاء بالعديد من الامتيازات للمستثمر الأجنبي والوطني.

ولكن التساؤلات المطروحة اليوم وبعد مرور سنوات من صدور القانون المذكور هل فعلاً العراق بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي، وما هو مستقبل الدور الذي سيلعبه الاستثمار في إعادة بناء الاقتصاد العراقي .

لقد جاءت الإجابة عن التساؤل المذكور من قبل البنك الدولي في تقريره الصادر عام ٢٠٠٦ عن العراق بعنوان (إعادة بناء العراق – الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية) تطرق فيها إلى جملة من المشاكل والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي سيسهم الاستثمار الأجنبي في تذليلها ومنها :

١-ضعف التراكم الرأسمالي: أن الاقتصاد العراقي اليوم بحاجة ماسة للاستثمار بمختلف أشكاله نظراً لعدم قدرة الرأسمال الوطني للنهوض بالاقتصاد العراقي لوحده دون اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي .

٢-انخفاض حجم الصادرات غير النفطية: إذ لم تعد هنالك نسبة تذكر للقطاعات الاقتصادية الأخرى ماعدا النفط من إيرادات الموازنة العامة للدولة بسبب أداء السياسات ومخلفات الحروب وضعف كفاءة الإنتاج، في الوقت الذي بلغت نسبة الإيرادات النفطية وهي الأهم أكثر من ٩٠٪ ، ونتيجة لهذه الأحادية بات العراق غير قادر على الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل الاستثمار وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي أو رفع كفاءته، ويساعد الاستثمار الأجنبي على تنمية صادرات الدول المستفيدة إلى الأسواق العالمية ويسهم وفقاً لأساليبه عبر اتفاقات نقل التكنولوجيا وعقود التراخيص والامتياز في تنويع صادرات الدول والنمو في منتجات التصدير الجديدة التي تعرف بالصادرات غير التقليدية أو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية .

٣-ضعف المؤسسات المالية (المصرفية): من الضروري على الحكومة البحث عن مصادر تنموية من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في ظل ما تعانيه الأجهزة المصرفية الوطنية من صغر حجمها وعد قدرتها على تعبئة الادخارات لتنمية قطاعات الانتاج المختلفة مع غياب شبه تام للقطاع الخاص المحلي .

٤-حركة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج: من الظواهر التي أدت إلى الاستعانة بالاستثمار الأجنبي وعكست اهميته هي ظاهرة حركة رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة للظروف التي مرّ بها العراق، فضلاً عن الاعتقاد الراسخ لدى أصحاب رؤوس الأموال من أن المصارف الأجنبية أكثر أماناً من المصارف الوطنية وسعي المستثمرين للاستفادة من الحوافز التي توفرها الدول الأخرى لاسيما دول الجوار بحيث أصبح ذلك يشكل عنصراً طارداً لرأس المال .

٥- المديونية الخارجية : يعد الاستثمار أحد مصادر التمويل الإضافية التي تستخدم لمعالجة الدين، علماً أن حاجة العراق للاستثمارات الأجنبية قدرت بنحو (٥٥) مليار دولار على مدى سنوات (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) وفقاً لدراسة معدة من قبل المصارف الدولية والأمم المتحدة والموسومة بـ (التقديرات المشتركة لإعادة أعمار العراق والتي قدمت في مؤتمر المانحين في مدريد في ت١ ٢٠٠٣) في حين أن الأرقام الواردة في الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ تشير إلى أن حجم الإيرادات بحدود (١٠٢,٣٢٦) ترليون دينار عراقي خصص منها للإنفاق الاستثماري حوالي ٣٧,١٧٨ ترليون دينار أي أن هناك فجوة ادخارية ينبغي تجسيرها عن طريق الاستثمار الخاص .

٦- درجة الانكشاف العالية للاقتصاد العراقي: يُعدْ الاقتصاد العراقي ذو درجة عالية من الانكشاف للعالم الخارجي بمعنى انه يتأثر ولا يؤثر بالاقتصاد الخارجي وهي نتيجة طبيعة لتدني مساهمة القطاعات السلعية (عدا النفط) في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (٢٨,٦٪) للأنشطة السلعية و(٣٨٪) للأنشطة التوزيعية و(٣٣,٤٪) للأنشطة الخدمية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) هذه النسب تفسر حاجة العراق إلى زيادة استيراداته من العالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي المتنامي نتيجة لتنامي النفقات التشغيلية في الموازنة العامة والتي تنعكس في زيادة الطلب

المحلي .

٥- اتجاه وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

٥-١. تطور حجم الاستثمارات الأجنبية

عند تحليل بيانات الأنشطة التجارية الاجنبية في العراق للأعوام ٢٠٠٣ – ٢٠١٢ نجد أن حجم الاستثمارات قد ارتفع من (٣,٨٧٠) مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى (٥٥,٦٧٠) مليار دولار عام ٢٠١١ وبنسبة نمو بلغت (١٣٣٨,٥٠٠٪) ، ومن الملاحظ أن توزيع الاستثمارات الأجنبية قد تغير في الأعوام الأخيرة عما كان عليه في الأعوام (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) إذ شملت الاستثمارات الأجنبية محافظات متنوعة ، فبعد أن استحوذت محافظات بغداد والبصرة وأربيل والسليمانية ودهوك على ما نسبته (٨١,٢٪) من مجموعة الاستثمارات عام ٢٠١٠ تراجعت النسبة عام ٢٠١١ لتسجل (٦١,٥٪) نتيجة شمول المحافظات الأخرى، والجدول (٢) يبين تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة من ٢٠٠٣ – ٢٠١١ .

الزراعة والبنى التحتية .

وقد حافظت تركيا على أن تكون من بين أعلى خمسة منافسين أجانب في العراق بحجم الاستثمارات إذ بلغت (٣,٦٩٠) مليار دولار وهي

جدول (٢)

تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١١)

السنة	قيمة الاستثمارات (مليار دولار)
٢٠٠٣	٣,٨٧٠
٢٠٠٤	٦,٦٤٠
٢٠٠٥	١,١٧٠
٢٠٠٦	٥,٠٥١
٢٠٠٧	٢,٧٠٠
٢٠٠٨	١٧,٥٣٠
٢٠٠٩	١٨,٧٠٠
٢٠١٠	٣٩,٦٧٠
٢٠١١	٥٥,٦٧٠

يوضح الجدول السابق أنه ومنذ العام ٢٠٠٩ حققت الأنشطة الأجنبية طفرات جيدة إذ سجلت عام ٢٠٠٩ قيمة لحجم التعاملات تقدر بـ (١٨,٧٠٠) مليار دينار بعد أن كانت قيمتها في عام ٢٠٠٨ تقدر بـ (١٧,٥٣٠) مليار دولار بنسبة نمو بلغت (٦,٦٧٪) ثم في عام ٢٠١٠ بلغت قيمتها (٣٩,٦٧٠) مليار دولار محققة نسبة نمو (١١٢٪) مقارنة بعام ٢٠٠٩ ، في حين بلغت قيمة هذه الاستثمارات عام ٢٠١١ (٥٥,٦٧٠) مليار دولار بنسبة نمو بلغت (٤٠٪) عما كانت عليه في عام ٢٠١٠ . ٥-٢.

الاستثمار الأجنبي حسب جنسية الدولة

أن واقع الأنشطة الاستثمارية والتجارية الأجنبية في العراق عام ٢٠١١ تتشارك فيها (٤٥) دولة في أقل تقدير تتصدرهما الولايات المتحدة التي تعد صاحب النصيب الأكبر في هذه الاستثمارات إذ أنها تستحوذ على استثمارات قطاع النفط والغاز فضلاً عن بقية القطاعات الأخرى التي تساهم بها بشكل متميز تليها الدول الأوربية والآسيوية لاسيما بريطانيا وهولندا وألمانيا وإيطاليا وتركيا والصين وكوريا الجنوبية . كما تشير مؤشرات أداء ٢٧ شركة أجنبية تمثل (٤٥) بلداً مختلفاً عام ٢٠١١ إلى ازدياد توجه تلك الدول إلى الاستثمار في العراق ويتضح ذلك من ارتفاع عدد الصفقات التي عقدتها الشركات الأوربية والآسيوية والأمريكية، ويقدر حجم استثمارات الولايات المتحدة لوحدها بـ (٧٢٠) مليون دولار عام ٢٠١١ في قطاعات

الأعلى بين منافسيها في المشاريع التي قيمتها أقل من مليار كونها حصلت على مشروع لبناء ١٥٠٠ وحدة سكنية في المنطقة الخضراء بقيمة (٦٠٠) مليون دولار والجدول الآتي يوضح توزيع حجم الأنشطة الاستثمارية

جدول (٣)

الاستثمار الأجنبي حسب جنسية الدولة ورأس المال المستثمر لعام ٢٠١١ في العراق

الدولة	رأس المال المستثمر (مليار دولار)	نسبة الاستثمار إلى مجموع الاستثمارات الأجنبية ٪
كوريا الجنوبية	١١,٩٨٨	٢٧,٤
أمريكا	٦,٨٧٨	١٥,٧
المملكة المتحدة	٤,٠٩٦	٩,٤
هولندا	٣,٨٧٥	٨,٩
تركيا	٣,٦٩٤	٨,٥
ألمانيا	٣,١٧٢	٧,٣
الصين	٣,٠٩٣	٧,١
الأمارات	٢,٨٢٩	٦,٤
ايطاليا	٢,١٨٤	٥
إيران	٢,٠٥٥	٤,٦

يتضح من الجدول تقدم كوريا الجنوبية على منافسيها بحجم استثمارات يساوي (١١,٩٨٨) مليار دولار وبنسبة (٢٧,٤٪) من إجمالي الاستثمارات للدول العشرة في ذلك العام تليها الولايات المتحدة بـ (٦,٨٧٨) مليار دولار وبنسبة (١٥,٧٪) ثم بريطانيا بـ (٤,٠٩٦) بنسبة (٩,٤٪) ، فيما نلاحظ تقارب كل من هولندا وتركيا وألمانيا والصين بأكثر من (٣) مليار دولار ثم كل من الأمارات وإيطاليا وإيران بأكثر من ملياري دولار.

٥-٣. الاتجاهات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

من المعروف أن الـ FDI يتوجه نحو القطاعات والأنشطة التي تدر أعلى عائد والربح فيها مضمون وفترة الاسترداد تكون قصيرة على حساب أهمية المشروع للاقتصاد الوطني.

ويلاحظ من خلال توزيع الأنشطة التجارية على القطاعات تصدر قطاع السكن باقي القطاعات محققاً نسبة ٢٦,١٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية في مجموعة القطاعات نظراً للحاجة الملحة لبناء وحدات سكنية في العراق، يلي قطاع السكن قطاعات النفط والغاز والكهرباء والتي حازت على نسبة ٢٢,٩٪ ، فيما استقر قطاع السياحة في المرتبة الأخيرة بعد تحقيقه نسبة ١,٥٪ من مجموع الاستثمارات الكلية .

ويلاحظ أنه بالرغم من حصول قطاع السكن على النسبة الأكبر من حجم الاستثمارات الأجنبية والتي بلغت (١٤,٥٠٠) مليار دولار في عام ٢٠١١ وبنسبة زيادة مقدارها (٢,٩٪) عما سجل في عام ٢٠١٠ إلا أنها لم تصل إلى الهدف المنشود في القضاء على أزمة السكن في العراق، وأن هذا القطاع سيبقى للسنوات القادمة جاذباً للاستثمار إذ أنه فضلاً عن استثمار شركة هانوني الكورية الجنوبية بقيمة (٧,٢٥٠) مليار دولار هناك استثمارات بقيمة (١,٥٠٠) مليار دولار مع شركة

هل ستون الأمريكية وهناك شركات اماراتية يونانية تتعاقد لبناء (٣٠٠٠٠) وحدة سكنية في محافظة صلاح الدين .
والملفت للنظر بأن مجموع العقود التي اعلنت في عام ٢٠١١ لبناء (٢٣٨٤٣٤) وحدة سكنية ماتزال غير منفذة حتى الآن .
وبعد قطاع النفط والغاز يأتي قطاع الكهرباء إذ سجل قيمة للاستثمارات بلغت (١١,١٩٦) مليار دولار فهناك حاجة ماسة لتطوير قطاع الكهرباء كون العراق ينتج اقل بنسبة (٥٠٪) من تقدير احتياجاته للطاقة الكهربائية والتي هي (١٥٠٠٠) ميكاواط ويمكن ملاحظة توزيع الأنشطة الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات بالعراق من خلال الجدول الآتي:

جدول (٤)
الاستثمار الأجنبي في العراق حسب القطاع وقيمة رأس المال المستثمر

القطاع	رأس المال (مليار دولار)	نسبة رأس المال المستثمر في القطاع إلى إجمالي الاستثمار ٪
السكن	١٤,٥٢٤	٢٦,١٪
النفط والغاز	١٢,٧٦٩	٢٢,٩٪
الكهرباء	١١,١٩٦	٢٠,٢٪
الاتصالات	٦,٠٣٩	١٠,٩٪
المياه والصرف الصحي	٤,٢٨٥	٧,٦٪
الدفاع والعقارات التجارية	٣,٠٦٣	٥,٥٪
النقل	١,٢١٣	٢,١٪
السياحة	٠,٨٤٠	١,٥٪

٤-٥. التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية في العراق

أما عن توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق والمحافظات فقد تراجعت نسبة استحواذ كل من بغداد والبصرة وأربيل والسليمانية ودهوك على الأنشطة الاستثمارية في القطاعات كافة إلى (٦١,٥٪) عام ٢٠١١ بعدما ما كانت نسبتها (٨١,٢٪) ، وشهد عام ٢٠١١ توجه وتركز أغلب الاستثمارات في قطاع النفط والغاز في محافظة البصرة إذ حققت ما نسبته (٨١,٩٪) من مجموع الاستثمارات في القطاع المذكور بقيمة (١٠,٩٥٥) مليار دولار كذلك كانت هناك صفقات في مجال الكهرباء والسكن في محافظة البصرة بحوالي أكثر من مليار دولار ، ويوضح الجدول (٢-٢٥) توزيع الاستثمارات حسب المحافظات إذ تُعدْ محافظة البصرة هي الأعلى بقيمة (١٥,١٧٤) مليار دولار وبنسبة (٢٧,١٪) من مجموع الاستثمارات، تليها بغداد بقيمة (١١,٥٩٩) مليار دولار بنسبة (١٩,٩٪) ثم كوردستان بقيمة (٨,٠٩١) وبنسبة (١٤,٥٪).

جدول (٥)
التوزيع المكاني للاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات العراق لعام ٢٠١١ (٪)

ت	المحافظة	نسبة الاستثمار الأجنبي ٪
١	بغداد	١٩,٩
٢	البصرة	٢٧,١
٣	الموصل	٩,٤
٤	إقليم كوردستان	١٤,٥
٥	صلاح الدين	٦,٤
٦	واسط	٣,٩
٧	كربلاء	٣,٤
٨	نجف	٣,١
٩	ذي قار	٢,٤
١٠	ديالى	٢,٠
١١	القادسية	٢,٠
١٢	ميسان	١,٢
١٣	بابل	١,٥
١٤	الانبار	١,٢
١٥	كركوك	١,٢
١٦	المثنى	٠,٨

٦- مؤشرات البيئة الاستثمارية المحلية

من أجل إعطاء صورة واضحة المعالم للمستثمر المحلي والأجنبي على حدٍ سواء فلابد من دراسة مؤشرات البيئة الاستثمارية المحلية إذ تسهمْ في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الأمثل وتشخيص السلبيات والايجابيات التي ستواجه العملية الاستثمارية من كافة النواحي ، وتقسم المؤشرات حسب الآتي :

٦-١. البيئة السياسية والاجتماعية

تشكل المؤسسة السياسة بفروعها المتعددة المتكاملة مركز القيادة في المجتمع السياسي المنظم، وأبرز المؤشرات التي تعكس النظام السياسي هي، بناء نظام دستوري وانتخابات نزيهة ، ونظام فعال لتوزيع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وفي سياق المساواة وتداول السلطة والمشاركة الشعبية ويمثل المجتمع المدني حصيلة البيئة الديمقراطية والرافعة التي يقوم عليها التحول الديمقراطي .

لقد شهد الوضع السياسي في العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣ مدة انتقالية مؤقتة من الممكن أن تتغير مع أي تغير جدي في توازن القوى السياسية الحالية في العراق أو حدوث أي تطورات أساسية على الصعيد الإقليمي ، فعلى مدار عام ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ حدث تراجع ملحوظ في العمليات المسلحة، وهو ما يشكل سمة بارزة لهذه المرحلة الانتقالية السياسية والتي لا يمكن التنبؤ باتجاهها وما يحل محلها وبشكل يفتح المجال بطبيعة الحال لمختلف القوى والتيارات السياسية والاجتماعية التي باتت تؤدي دورها في ترسيم الأوضاع السياسية في العراق، أن الوضع السياسي والأمني في العراق يشكل أحد الركائز المهمة لبيئة الاستثمار العراقية، وأن احراز تقدم ملحوظ على الصعيد الأمني والسياسي سوف يجعل بيئة الاستثمار أكثر جذباً للتدفقات الاستثمارية .

٦-٢. البيئة القانونية والتنظيمية في العراق

لقد حسنت العديد من القوانين التي صدرت منذ عام ٢٠٠٣ بيئة الأعمال وغيرت النظام القانوني فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي وذلك بمنح المستثمرين الأجانب نفس الرعاية الممنوحة للمستثمر الوطني فيما يتعلق باستماراتهم ومن هذه القوانين:

- سياسة تحرير التجارة الصادر بالأمر ٥٤ لسنة ٢٠٠٤ .
- قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ .
- الأمر رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤ قانون تعديل الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ .
- القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ .
- الأمر ٨٠ لسنة ٢٠٠٤ تعديل قانون العلاقات والبيانات التجارية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ .
- قانون براءات الاختراع والنماذج الصناعية والمعلومات غير المفصح عنها والدوائر المتكاملة والأصناف .
- قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ .
- قانون تنظيم أعمال التأمين رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ .
- قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

٣-٦ البيئة الاقتصادية الكلية

لقد أكدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أن البيئة الاستثمارية الجاذبة هي بيئة اقتصادية مستقرة، وفي ظل سيادة النظام القائم على السوق في عملية تخصيص الموارد الانتاجية، فأن هذا المناخ يتصف بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز مقبول في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية وبمعدلات تضخم متدنية، وسعر صرف مستقر، من هذا المنطلق سنحاول أن نستعرض مؤشرات البيئة الاقتصادية العراقية من خلال المؤشرات الآتية : والتي تسمى أحياناً بـ (المؤشر المركب لمناخ الاستثمار).

١-٣-٦ النمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الإجمالي) :

يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي، فبعد تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية فقد استعاد النشاط الاقتصادي في العراق عافيته خلال عام ٢٠١٠ إذ أصبح الناتج المحلي الإجمالي تقريباً (١٧٢) تريليون دينار بعد أن كان عام ٢٠٠٩ حوالي (١٣٩) تريليون دينار فقط، كما أن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة أيضاً ارتفع من ٥٦,٥ مليار دينار عام ٢٠٠٩ ليصبح ٦٠,٦ عام ٢٠١٠ وحسب التقديرات المتفائلة فأن معدل النمو سيبلغ حوالي ١١٪ عام ٢٠١٥ وهو من أعلى معدلات النمو في العالم عام ٢٠١٢، ويوضح الشكل (٢-١) مستوى تطور الناتج المحلي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢) :

الشكل (٢-١)
مستوى تطور الناتج المحلي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢)

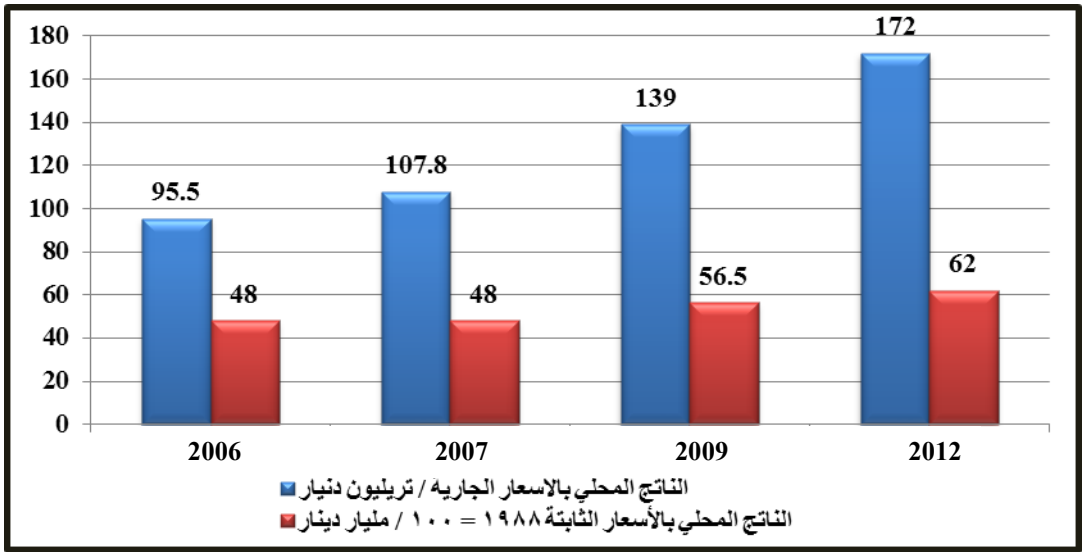

٦-٣-٢. التوازن الداخلي (مؤشر السياسة المالية)

سجل مؤشر التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) استمرار العجز في الموازنة العامة وعلى الرغم من انخفاض نسبته التي بلغت ٣٪ تقريباً عام ٢٠١٠ بعد أن كان حوالي ٤٪ عام ٢٠٠٩، وحسب مؤشرات صندوق النقد الدولي أن نسبة العجز في الموازنة (ظاهرياً) ستكون ١٣,٧٪ لعام ٢٠١١ ويبرر هذا العجز إلى السياسات المالية التوسعية التي اتبعتها الحكومة لغرض تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة إذ بلغت هذه التخصيصات (٢٨٪) من اجمالي الموازنة العامة لعام ٢٠١١ أما فعلياً فهنالك فائض في الموازنة العامة ذلك أن الموازنة العامة تصدر بعجز ولكن تنتهي بفائض كما هو معلوم بسبب الاختلاف بين تقديرات وأحجام إنتاج النفط وأسعاره العالمية الفعلية، والشكل (٢-٢) يوضح التطور التاريخي الفائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢).

الشكل (٢-٢)

يوضح التطور التاريخي الفائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢)

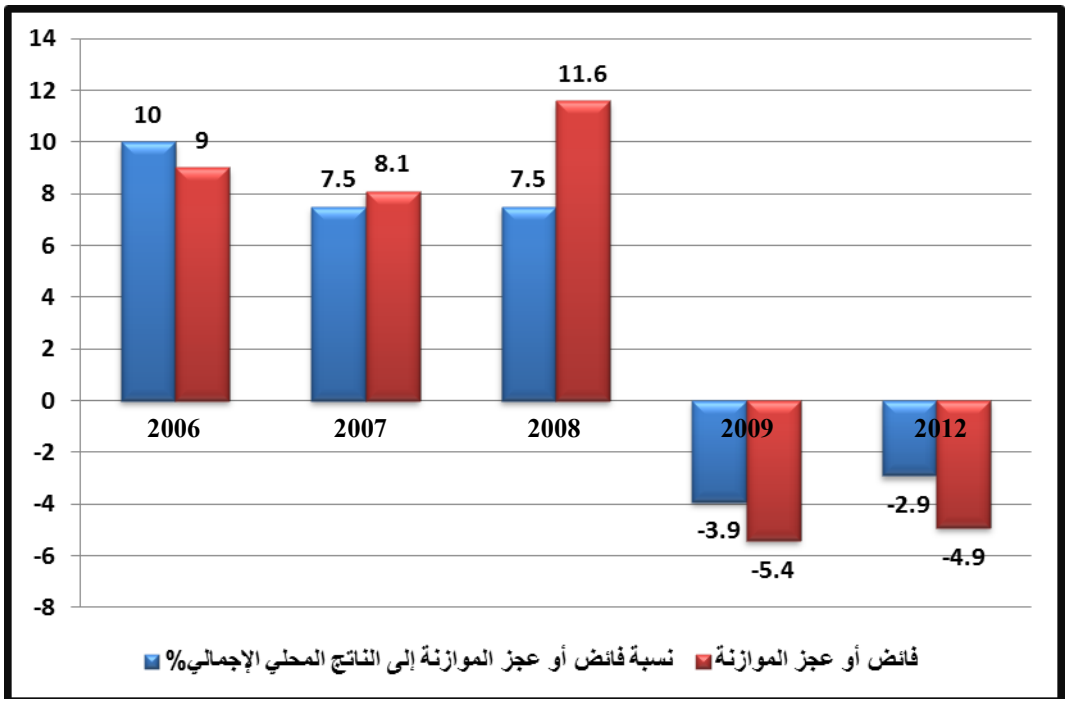

٦-٣-٣. التوازن الخارجي (مؤشر سياسة التوازن الخارجي):

يُعدْ هذا المؤشر من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ومدى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، وقد سجل مؤشر التوازن الخارجي (نسبة فائض أو عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي) تحسناً ملحوظاً، إذ تحقق فائض بمقدار ٦,٣ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٠ بعد أن كان هناك عجز بمقدار ٥,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩ وبلغت نسبة الفائض للناتج المحلي الإجمالي (٤,٣٪) لعام ٢٠١٠، أما في عام ٢٠١٢ فأن الفائض يقدر بحوالي ١٣ مليار دولار ونسبته (٨,٤٪).

ويوضح الشكل (٣) فائض أو عجز الميزان التجاري كما هي في تقارير البنك المركزي.

الشكل (٣)
فائض أو عجز الميزان التجاري كما هي في تقارير البنك المركزي.

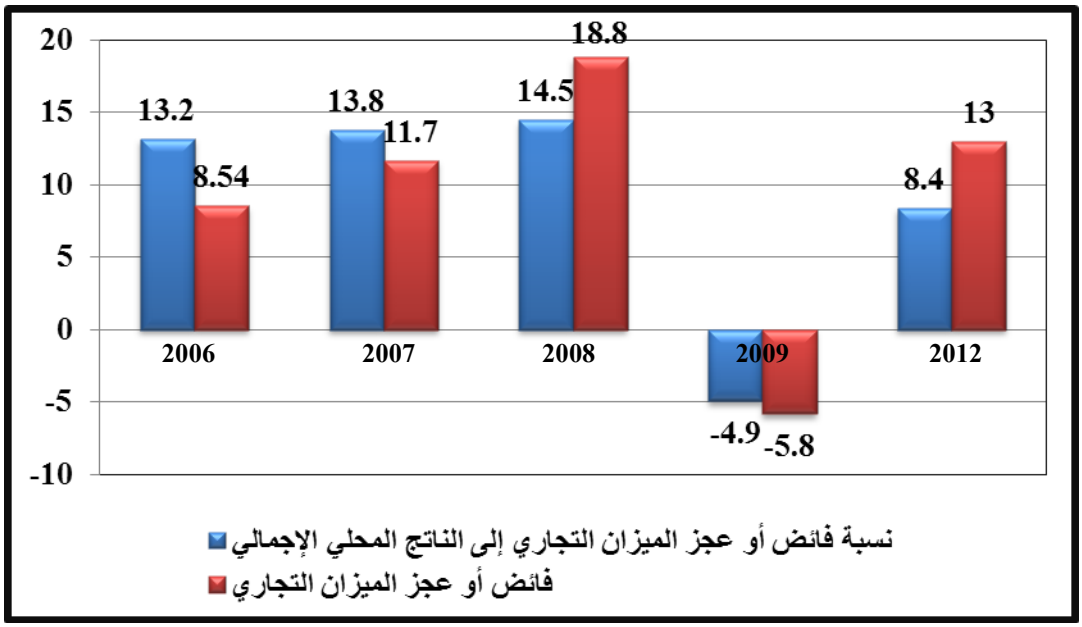

٦-٣-٤.مؤشر السياسة النقدية
(مؤشر معدل التضخم):

يستخدم معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مواجهة العجز في الموازنة العامة ومعدل نمو عرض النقد، وقد سجل مؤشر معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) ارتفاعاً إذ أصبح معدله ٥,١٪ بعد أن كان – ٢,٨٪ عام ٢٠٠٩ ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مستويات الطلب المحلي وخاصة في قطاع الأسكان وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام ٢٠٠٩ وحسب توقعات صندوق النقد الدولي أن يبقى معدل التضخم مستقراً عند معدل ٥٪ .

الشكل (٤)
معدلات التضخم للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢)

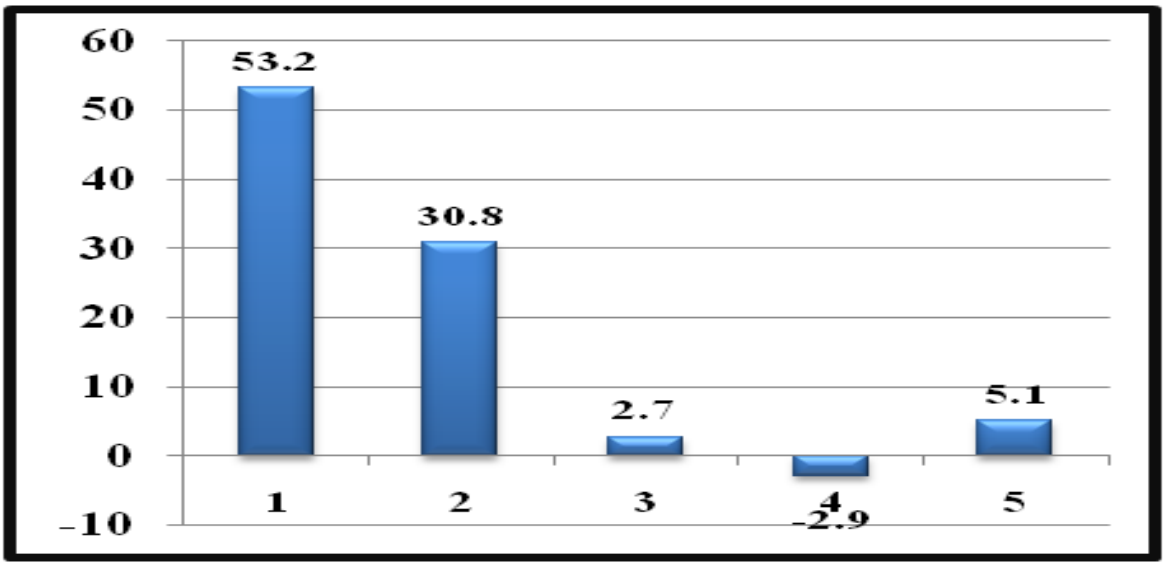

٦-٣-٥. سعر الصرف :

شهد سعر صرف الدينار العراقي استقراراً كبيراً خصوصاً خلال المدة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ إذ أصبح سعر صرف الدولار الواحد ١١٨٦ دينار عام ٢٠١٠ وهو قريب جداً من سعره عام ٢٠٠٩ وهذا الاستقرار يرجع إلى دور البنك المركزي العراقي في دعم الدينار العراقي من خلال مزادات العملة اليومية وقد بقي سعر صرف الدولار مقابل الدولار محافظاً على مستواه للأعوام ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ كما في عام ٢٠١٠ وشهد تدهوراً نسبياً في عامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ .

الشكل (٥)

معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢)

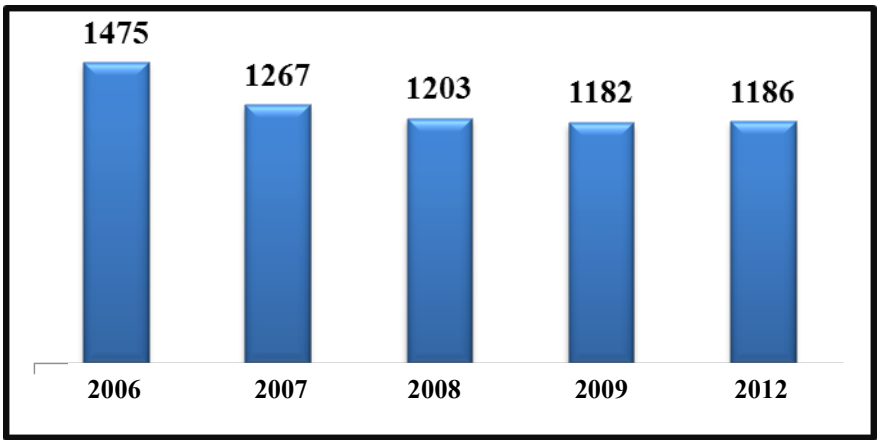

المؤشرات الاقتصادية المتاحة والمتوقعة والتي جرى تناولها بشكل سريع تشير إلى حصول العراق على معدل نمو يوازي معدلات النمو العالمية وفائض في الموازنة العامة وميزان المدفوعات بنسب جيدة فضلاً عن معدلات تضخم مقبولة ومنخفضة نسبياً مع استقرار عام في سعر الصرف والقراءة العامة لمجمل هذه المؤشرات تدعم إمكانية انشاء فرص طيبة في بيئة الأعمال والاستثمار وتخلق إمكانات حقيقية للنهوض بالعملية الاستثمارية وتعجيل واستمرارية النمو الاقتصادي المستدام، وبكلمات أخرى أن هناك تحسناً ملموساً في مؤشرات الاقتصاد الكلي وخصوصاً في مؤشر التضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات مما يعني أن البيئة الاقتصادية المحلية بشكل عام يمكن عدها بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي .

٧- مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية الدولية وموقع العراق منها :

أن للتقييمات والآراء التي تصدرها الوكالات والهيئات والمنظمات الدولية عن بيئة الاستثمار مبنياً على حجم واتجاه حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل إذ لا يقدم المستثمر على الاستثمار في دولة ما إذا كانت بيئتها الاستثمارية غير ملائمة طبقاً للمؤشرات الصادرة من تلك الهيئات والمنظمات، ومن أجل الوقوف على واقع هذه البيئة في العراق سنتناول أهم المؤشرات الدولية ذات العلاقة وفق الآتي :

٧-١. مؤشر المخاطرة للبلد المركبة: Compostie Country Risk Index

يُعرف هذا المؤشر أيضاً بالدليل الدولي للمخاطر للبلد International Country

Risk ويصدر هذا المؤشر عن مجموعة (PSR) يتضمن هذا الدليل والمعتمد على المؤشرات المركبة للمخاطر للبلد، مؤشرات الغرض منها قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو مدى إمكانية التعامل مع البلد وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، كما يصدر الدليل بشكل مؤشرات مركبة مستقبلية باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر للبلد ويتكون هذا الدليل من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل :

أ-مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل ٥٠٪ من المؤشر المركب) يندرج فيه ١٢ متغيراً، درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسية، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية .

ب-مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل ٢٥٪) يندرج فيه ٥ متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف .

ج-مؤشرات تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل نسبة ٢٥٪) يندرج فيه ٥ متغيرات هي : متسوط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز / فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي .

وحسب دليل المؤشر يتم تقسيم الدول إلى خمسة مجموعات حسب درجة المخاطرة وهي :

- صفر – ٤٩,٥ نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جداً .
- ٥٠,٠٠ – ٥٩,٥ نقطة درجة مخاطرة مرتفعة .
- ٦٠,٠٠ – ٦٩,٥ نقطة درجة مخاطرة معتدلة .
- ٧٠,٠٠ – ٧٩,٥ نقطة درجة مخاطرة منخفضة .
- ٨٠,٠٠ – ١٠٠ نقطة درجة مخاطرة منخفضة جداً .

والجدول(٦)يوضح مؤشر المخاطر القطرية لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١ . الجدول السابق يشير إلى أن مؤشر المخاطرة للبلد يضع العراق ضمن خانة درجة المخاطرة المرتفعة ولكن بالمقابل هناك تراجع بمقدار (٠,٨) درجة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ ، وهذا يعني أن درجة المخاطرة للبلد

الشكل (٦)

مؤشر المخاطر للبلد في العراق لعامي ٢٠١٠ ، ٢٠١١

٢٠١٠	الترتيب من بين ١٤٠ دولة عالمياً	٢٠١١	الترتيب من بين ١٤٠ دولة عالمياً	التغيير بين عامي ٢٠١٠ – ٢٠١١
٥٩,٣	١٢٧	٥٨,٥	١١٩	- ٠,٨

للعراق هي قريبة أو في اتجاه الوصول إلى درجة المخاطرة المعتدلة .

٢-٧. مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index

يصدر هذا المؤشر من معهد Heritage Foundation (هيرتاج) وبالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام ١٩٩٥ ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية ودرجة الانفتاح الاقتصادي، ويستند المؤشر على عشرة عوامل تشمل (السياسة التجارية، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات،

السياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفكرية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء)، وقد تم تصنيف الدول في هذا المؤشر على وفق درجة تحرر اقتصادها إلى أربع فئات وهي، دولة ذات اقتصاد حر (١ – ١,٩٩ نقطة)، ودولة ذات اقتصاد شبه حر (٢ – ٢,٩٩ نقطة، ودولة ذات اقتصاد غير حر (٣ – ٣,٩٩) نقطة، ودولة ذات حرية اقتصادية معدومة (٤ – ٥) نقاط، وكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط ذلك على تأثير أكبر للدولة في الاقتصاد (بمعنى حرية اقتصادية أقل وقد صنف العراق قبل عام ٢٠٠٣ ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدمة إذ بلغت درجة المؤشر (٥) في عام ٢٠٠٢ وهي أقصى درجة في مؤشر الحرية الاقتصادية كنتيجة منطقية للسياسات والإجراءات الاقتصادية التي كانت تتبناها الحكومة السابقة قبل عام ٢٠٠٣.

ورغم عدم توفر بيانات كافية إلا أن الوضع بعد عام ٢٠٠٣ يتجه نحو التغيير بعدما أخذت الحكومة على عاتقها إصلاح الوضع الاقتصادي المتردي بما يسمح بإعطاء حرية اقتصادية أكبر .

٧-٣. مؤشر ملف (حقيبة) الاستثمار Investment Profile Index

هناك مؤشر مهم يسمى مؤشر ملف (حقيبة) الاستثمار(*) Investment Profile ويتضمن هذا المؤشر من ثلاثة مخاطر( ) وهي :

(أ)مخاطرة استمرارية العقد / مصادرة الملكية .

(ب) مخاطرة فرض قيود على تحويل الأرباح إلى الخارج .

(ج)مخاطر تأخير الدفع .

ولكل عامل من العوامل أعلاه تعين لها درجة مخاطرة تتراوح من (٠) إلى (٤)، الدرجة (٤) تشير إلى مخاطر منخفضة للغاية و(٠) تشير إلى خطر مرتفع جداً وبجمع العوامل أعلاه يعطينا درجة مخاطر مؤشر ملف الاستثمار والذي يتراوح بين (٠) إلى (١٢) والجدول (٧) يظهر مؤشر ملف الاستثمار في العراق لعام ٢٠١١ مع دولة مصر على سبيل المقارنة .

الشكل (٧)
مؤشر ملف الاستثمار لعام ٢٠١١ في العراق ومصر

البلد	مخاطرة استمرارية العقد	مخاطرة فرض قيود على تحويل الأرباح	مخاطرة تأخير الدفع	المجموع
العراق	٢,٥	٣,٠	٢,٥	٨,٠
مصر	٣,٥	٣,٥	٣,٠	١٠,٠

نلاحظ من الجدول أن العراق حصل على درجة ٨ من مجموع ١٢ درجة وهو مؤشر جيد على مدى التوجهات الحكومية لتحسين البيئة الاستثمارية، لكن رغم ذلك نلاحظ أن مصر تتفوق على العراق في هذا المؤشر الأمر الذي يتطلب المزيد من السياسات الحكومية الجاذبة للاستثمار .

٧-٤. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال وهو مؤشر فرعي جيد ضمن تقدير بيئة أداء الأعمال

الذي يصدر سنوياً منذ عام ٢٠٠٤ عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والذي يضع معايير لأنظمة العمل ويقيس مدى فاعلية القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال، ويتكون هذا المؤشر مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي : مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر الحصول على الكهرباء، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر التسوية في حالات الإعسار وكلما كان تسلسل الدولة أقرب إلى الرقم (١) دل على وجود مستوى من سهولة الأداء للأنشطة الاستثمارية .

الشكل (٨)
تفاصيل مؤشر سهولة أداء الأعمال لعامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ في العراق

التفاصيل	٢٠١١	٢٠١٢	التغير
بدء المشروع	١٧٤	١٧٦	٢ -
حماية المستثمرين	١٢٠	١٢٢	٢ -
استخراج التراخيص	٤٧	٤٦	١
دفع الضرائب	٤٦	٤٩	٣ -
الحصول على الكهرباء	٤٧	٤٦	١
التجارة عبر الحدود	١٨٠	١٨٠	لا يوجد تغير
تسجيل الممتلكات	٩٥	٩٨	٣ -
تنفيذ العقود	١٤٠	١٤٠	لا يوجد تغير
الحصول على الائتمان	١٧٠	١٧٤	٤ -
التسوية في حالات الاعسار	١٨٣	١٨٣	لا يوجد تغير
الرتبة الكلية لسهولة أداء الأعمال من ١٨٣ دولة	١٥٩	١٦٤	٥ -

لقد دخل العراق في هذا المؤشر لأول مرة عام ٢٠٠٥ واحتل العراق في ذلك العام المرتبة (١١٤) من أصل (١٥٥) دولة ليتراجع إلى المرتبة (١٤٥) عام ٢٠٠٦ من أصل ١٧٥ دولة تضمنها المؤشر ثم إلى المرتبة (١٤٦) عام ٢٠٠٧ وإلى المرتبة (١٦٤) عام ٢٠٠٨ والمرتبة (١٧٥) عام ٢٠٠٩ وثم المرتبة (١٥٣) لعام ٢٠١٠ ، وحصل العراق على الرتبة (١٥٩) دولياً عام ٢٠١١ استناداً إلى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١١ وتراجع إلى الرتبة (١٦٤) عام ٢٠١٢ من أصل ١٨٣ دولة يتضمنها المؤشر وكذلك حصل على المرتبة الأخيرة ضمن مجموعة الدول العربية لعام ٢٠١٢ ، أما تقرير عام ٢٠١٣ لممارسة أنشطة الأعمال فأن موقع العراق ضمن الترتيب الدولي هو (١٦٥) من أصل (١٨٣) دولة، الأمر الذي يستدعي الاهتمام بتسهيل بيئة الأعمال للمستثمر الاجنبي بشكل خاص والعراقي بشكل عام .

٧-٥. مؤشر الأنستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري Institusional Investor يصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ عام ١٩٩٨ بشكل نصف سنوي والذي يتم احتسابه من (٠ – ١٠٠) نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية مأخوذة لكبار رجال الاقتصاد ومحللي البنوك العالمية والمؤسسات المالية الكبرى وكلما ارتفع رصيد الدولة

دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة وقد غطى المؤشر (١٧٣) دولة عام ٢٠٠٨، ونجد مرة أخرى أن موقع العراق في هذا المؤشر يقع في درجة المخاطرة المرتفعة جداً إذ تراجع في رصيده ضمن المجموعة بمعدل (٢,٣) نقطة مئوية عام ٢٠٠٥ عن عام ٢٠٠٤ فيما تقدم العراق ضمن المجموعة بمعدل (٩,٧) نقطة مئوية ليعاود التراجع عام ٢٠٠٧ ضمن المجموعة نفسها.

٦-٧. مؤشر وكالة دان اند براد ستريت للمخاطر القطرية( )

يركز هذا المؤشر على تقويم المخاطر البينية المرتبطة بعمليات التبادل عبر الحدود ومن ثم تكون متخصصة بتوفير معلومات عن المستوردين لصالح المصدرين وكذلك للمستثمرين الراغبين بالحصول على معلومات عن الشركات المحلية التي يرغبون بالتعامل معها خارج بلدانهم . يعتمد المؤشر على أربع مجموعات تغطي المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي، هيكل أسعار الفائدة، الإصلاح الهيكلي)، والمخاطر الخارجية (وضع الحساب الرأسمالي، وضع الحساب الجاري، وضع التجارة الخارجية، سعر صرف العملة المحلية، العجز عن سداد الديون) والمخاطر التجارية (السياسة الضريبية ، استقرار القطاع المصرفي ، الفساد) .

ومن خلال بيانات هذا المؤشر لعام ٢٠٠٧ نجد أن العراق احتل مرتبة أعلى درجات المخاطرة (DBV) والذي يشكل تراجعاً للتصنيف ضمن ذات الفئة من مؤشر عام ٢٠٠٦ والذي كان فيه العراق يشغل فئة أفضل بتقييم (DB٦) أي تراجع مرتبة واحدة .

٧-٧. مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية

يُقدم هذا المؤشر تقييماً موضوعياً للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات، يصدر هذا المؤشر منذ عام ٢٠٠٢ عن الأمم المتحدة وبالتحديد إدارة مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية تضم:

أ-مؤشر خدمة الأنترنت ويرصد عدد من المتغيرات هي : تطوير خدمات وتحسين المعلومات ، خدمات المعاملات ، ونهج الاتصال .

ب-مؤشر البنية التحتية ويرصد خمسة متغيرات هي عدد مستخدمي الانترنيت لكل ١٠٠ نسمة ، خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة ، مشتركو الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة، الحاسوب الشخصي لكل ١٠٠ نسمة، وانترنت النطاق العريض لكل ١٠٠ نسمة .

ج-مؤشر رأس المال البشري ويرصد متغيرين هما : معدل محو أمية البالغين (٪) وإجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس للابتدائي والثانوي والعالي (٪) والجدول (٩) يوضح ترتيب العراق عربياً وعالمياً .

الجدول (٩)
ترتيب العراق عربياً وعالمياً لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية

الترتيب العربي ٢٠١٠	الترتيب العالمي		التغير
١٥	٢٠٠٩	٢٠١٥	+١٥
	١٥١	١٣٦	

٨-٧. مؤشر الحكم الصالح

يتضمن مؤشر الحكم الصالح ستة مؤشرات رئيسية هي :

أ-المسائلة وحرية التعبير : يعبر هذا المؤشر عن مقدرة مكونات المجتمع في اختيار الحكومة التي تمثلهم وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والمنظمات الأهلية وحرية الأعلام .

ب-الاستقرار السياسي وغياب العنف : ويعبر هذا المؤشر عن حالات التوترات الأثنية والنزاعات المسلحة والاضطرابات الاجتماعية وأعمال العنف والصراع الداخلي أو تشقق الطبقة السياسية والانقلابات العسكرية والتغيرات الدستورية وما شابه.

ج-فعالية الحكومة : ويمثل هذا المؤشر جودة الخدمات الحكومية وجودة الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها من الضغوط السياسية وجودة صياغة وتطبيق السياسات ومصداقية التزام الحكومة بسياساتها .

د-جودة التنظيم : يقيس هذا المؤشر مقدرة الحكومة على صياغة السياسات السليمة والقوانين التي تشجع وتنمي القطاع الخاص .

ه-سيادة القانون: يعبر هذا المؤشر عن مدى ثقة الأفراد في الالتزام بقواعد المجتمع ومدى الالتزام بتنفيذ التعاقدات وحقوق الملكية والثقة بنظام الشرطة والنظام القضائي والمحاكم .

و-السيطرة على الفساد : ويعكس هذا المؤشر المدى الذي تمارسه السلطات الحكومة في تحقيق المنافع الخاصة صغيرة أو كبيرة من خلال الفساد فضلاً عن ((الاستيلاء)) على مقدرات الدولة من قبل النخب السياسية أو أصحاب المصالح الخاصة .

ولكل مؤشر رتبة نسبية إلى جميع الدول المشتركة في المؤشر تبدأ الرتبة من صفر (اقل رتبة) حتى ١٠٠ (أعلى رتبة) ويوضح الشكل (٦) التطور التاريخي لهذه المؤشرات للعراق.

شكل (٦)
مؤشرات الحكم الصالح للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٠

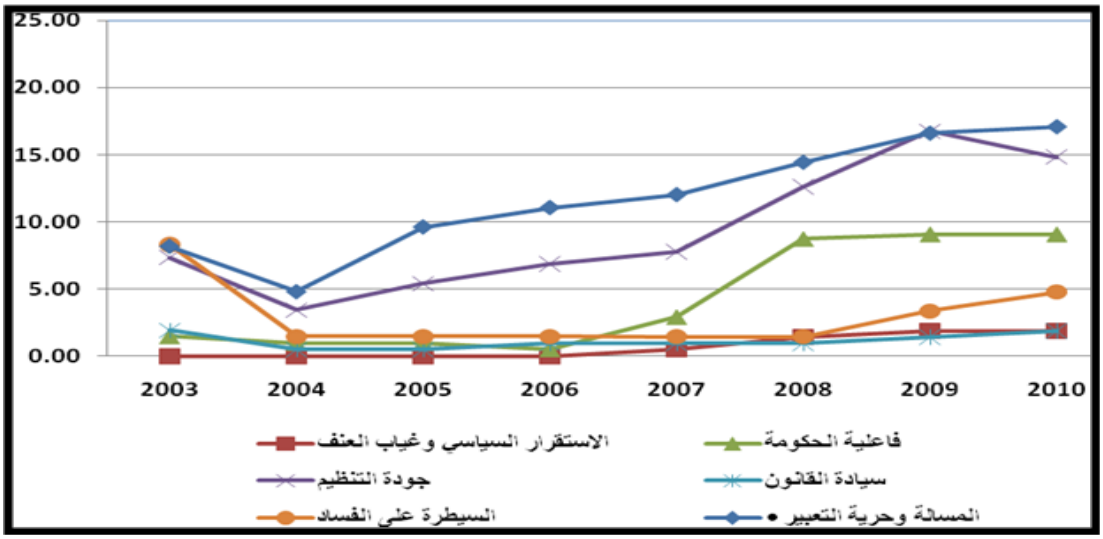

ومن الشكل (٦) نجد أن جميع مؤشرات الحكم الصالح منخفضة بشكل كبير في العراق خصوصا خلال المدة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ وهنالك تحسن نسبي في مؤشر المسألة وحرية التعبير وجودة التنظيم وفاعلية الحكومة خلال المدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ، بينما نجد أن مؤشر السيطرة على الفساد والاستقرار بقيت منخفضة.

تأسيساً على ما سبق وفي سياق هذا العرض للمؤشرات المحلية والدولية نجد أن هنالك نوع من الضبابية لصورة وفكرة البيئة الاستثمارية العراقية ربما بسبب الازدواجية في واقع هذه المؤشرات، فمن جهة هناك تحسن في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي المحلية، بينما نجد أن أغلب المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية ضعيفة أو منخفضة إلى حد ما على الرغم من وجود تحسن في بعض مؤشراتها، وهذا يدل على وجود بيئة استثمارية غير واضحة المعالم وربما تعني أنها غير جاذبة مما يُفسر قلة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في العراق .

ويوضح الجدول (١٠) بشكل مختصر خلاصة للمؤشرات التي جرى تناولها والبالغ عددها أثنا عشرة مؤشراً اجتهد الباحث في اعتمادها كمؤشر ودليل للتقويم أو للحكم على واقع هذه البيئة في العراق .

جدول (١٠)
خلاصة المؤشرات المحلية والدولية في تقويم بيئة الاستثمار في العراق

ت	المؤشرات	العام	الدرجة	التصنيف
١	النمو الاقتصادي	٢٠١٠	٧,٣	مرتفع
٢	نسبة فائض أو عجز الموازنة	٢٠١٠	٢,٩ -	منخفض
٣	نسبة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات	٢٠١٠	٤,٣	مرتفع
٤	معدل التضخم	٢٠١٠	٥,١	متوسط
٥	معدل تغير سعر الصرف	٢٠١٠	٠,٣	مستقر
٦	مؤشر المخاطرة القطرية المركبة	٢٠١١	٥٨ من ١٠٠	مخاطرة مرتفعة
٧	مؤشر ملف الاستثمار	٢٠١١	٨ من ١٢	متوسط
٨	مؤشر سهولة أداء الأعمال	٢٠١٣	١٦٥ من ١٨٣	منخفض
٩	مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية	٢٠١٠	١٣٦	منخفض
١٠	مؤشر الحكم الصالح	٢٠١٠	١٠ من ١٠٠	منخفض
١١	مؤشر وكالة دان اند براد ستريت للمخاطر القطرية	٢٠٠٧	DBV	مخاطره مرتفعة جداً
١٢	مؤشر الحرية الاقتصادية	٢٠٠٧	١٥٤	انعدام الحرية الاقتصادية

من الجدول أعلاه نجد أن هنالك استقرار وتحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلية خلال المدة المبحوثة، ومع ذلك إلا أن المؤشرات (الدولية) تشير إلى أن البيئة الاستثمارية في العراق لم تصل بعد إلى مصاف الدرجات المتقدمة، فهي بيئة ذات مخاطر عالية تنخفض فيها مؤشرات الحكم الصالح كما أن بيئة سهولة أداء الأعمال فيها مازالت معقدة، وربما هذا يفسر إلى حدٍ ما سبب تدني نسب تنفيذ النفقات الاستثمارية خلال المدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ في العراق، إذ بلغ متوسط نسبة التنفيذ ٥٤٪. كما هو موضح في الجدول (١١).

•الاستنتاجات:

•أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عموماً يتأثر بالبيئة الاقتصادية والسياسية ومدى استقرارها، وبسياسة الدولة المضيفة من حيث منح الحوافز واستقرار القوانين وتباين العوائد.

•أن عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق وعدم السعي لخلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية في العمل وعدم تبني الإصلاحات القانونية والاقتصادية مع استمرارية هيمنة القطاع النفطي كانت من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى معدلات منخفضة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

•تتكون بيئة الاستثمار في العراق من عدد من العناصر تمثل مؤشرات تقييم دولية ومحلية وتتمثل بالمكونات الاقتصادية بما تشمل عليه من استقرار أو تدهور على المستوى النقدي والمالي ومؤشرات الاستقرار السياسي ومؤشرات المعرفة والمعلوماتية

جدول (١١)
نسب تنفيذ النفقات الاستثمارية بحسب السنوات

ت	السنة	النسبة لحجم تنفيذ النفقات الاستثمارية
١	٢٠٠٤	٦٥,٢
٢	٢٠٠٥	٤٩,٨
٣	٢٠٠٦	٥٦,٩
٤	٢٠٠٧	٤٣,٨
٥	٢٠٠٨	٤٩,٣
٦	٢٠٠٩	٨٧,١
٧	٢٠١٠	٨٢,٢
٨	المتوسط	٥٤,٢

والتطورات التشريعية وغيرها من المكونات.

•أن بيئة أو مناخ الاستثمار في العراق شهدت تراجعاً واضحاً واحتل العراق موقعاً سلبياً في المؤشرات التقييمية المعتمدة دولياً مع حدوث تحسن نسبي بعد عام ٢٠٠٦ العام الذي فيه تم إقرار قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ لكن هذا التحسن لم يرتق إلى المستوى المطلوب الذي يمكن معه القول أن بيئة الاستثمار جاذبة للاستثمار.

•انعدام الاستقرار في التشريعات الناظمة للاستثمار والتسرع في اصدار العديد منها دون دراسة يولد لدى المستثمر شعور بعدم الثقة والاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم الوضوح في نصوص القوانين التي تخص الاستثمار.

•أن هيئات الاستثمار تعد نافذة الاستثمار الأجنبي المباشر وأن قوانينها وتشريعاتها تُعد بمثابة خارطة الطريق للمستثمرين.

•التوصيات:

•ضرورة العمل بشكل فاعل على توفير الظروف والامكانات الملائمة والتي تدفع بنجاح بيئة الاستثمار إلى الإمام في طريق جذب الاستثمارات إلى الداخل من خلال تعزيز البيئة التشريعية والقانونية، وإشاعة ثقافة الاستثمار في المجتمع.

•تعزيز الاستقرار السياسي وإصلاح الوضع الاقتصادي وإتباع سياسات مالية ونقدية وتجارية محددة تسهم بتحقيق معدلات منخفضة للتضخم من أجل تحقيق مناخ استثماري متكامل وملائم للاستثمار الأجنبي.

•تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من البيروقراطية في الوزارات والهيئات والمؤسسات كافة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي، ويستحسن في هذا الصدد الإسراع بتبني مفهوم الحكومة الإلكترونية.

•تسهيل إجراءات منح التراخيص للمشاريع الاستثمارية بما يسهم في تقليل الوقت والكلفة الذي قد يربو على السنة وهذا يتم مـــن خلال تطبيق نافذة الشباك الواحد.

• تطوير الجهاز المصرفي بماله من دور في تمويل المشروعات الاستثمارية وتسهيل وتشجيع الإجراءات الكفيلة بفتح المصارف الاستثمارية أو فروعها في مناطق مختلفة من البلاد من أجل تخفيض تكلفة الائتمان وسهولة الحصول على القروض بشروط ميسرة.

•واستناداً الى ما ذكرناه في الفقرة السابقة نرى ضرورة إعادة النظر بقانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ (قانون المصارف) من اجل ان تدخل المصارف الخاصة في العملية التنموية، وان يمُول البنك المركزي ما يتم افرازه من بنوك خاصة وبفائدة منخفضة (قريبة من الصفر) والسعي لإنشاء بنك تنموي.

جودة الخدمات الجودة المتسامية

وفاء سيد محمد سيد علي/دائرة تسجيل الشركات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم (صنع الله الذي أتقن كل شيء)
سورة النمل أية (٨٨) قران كريم
قال الرسول الأعظم صلى الله عليه واله وسلم
((إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا إن يتقنه)) حديث شريف

شكل ظهور الدين الإسلامي نقطة تحول واسعة من خلال تأكيده لمبادئ ومفاهيم أساسية فيها اهتمام وحث وتحفيز على الجودة والإتقان الجاد بالعمل وسبل الرقي به وإتقانه ولما كانت كلمة إتقان هي المرادف لكلمة الجودة عليه يعتبر السعي لها هدف مشرف والوصول له يدخل في رضا الله والمجتمع أملين إن يكون هذا المبحث فيه بعض من هذا الرضا .

أهمية المبحث

في ظل التطور السريع الذي يشهده العالم ولمواكبة هذا التطور نلاحظ العديد من القطاعات الخدمية تسعى جاهده للنهوض بمستوى الفرد والمجتمع عن طريق توجهها نحو الكيف وليس الكم في نوعية مخرجات تقديم الخدمة .

حيث اتجهت الكثير من هذه القطاعات لتطبيق العديد من وسائل التحسين والتطوير منها إدخال الحاسب الالكتروني الحديث والتقويم الشامل للأداء وقياس جودة تقديم الخدمات التي هي مجال بحثنا وغيرها من الجوانب التطويرية .

ولذا فأن أي مؤسسة خدمية متميزة لا يقودها فرد واحد وإنما يقودها فريق مؤهل يمارس دوره حسب نظام إداري شامل مخطط له مبني على أفكار وإجراءات وعمليات وأساليب تعتمد على المواصفة القياسية الدولية وتعمل على تحسين الأداء وتحقق الأهداف.

ومن خلال الجمع بين تطبيق الجودة الشاملة والمعايير والمواصفات الدولية نضمن جودة العمل وبالتالي جودة المخرجات الخدمية بما يتلاءم مع روح العصر وخصوصية المجتمع .

سمات المبحث

كون وزارة التجارة بدوائرها وتشكيلاتها تعتير من المؤسسات الخدمية لذا فأن هدف هذا المبحث بشكل مباشر المؤسسة الخدمية وكوادرها الإدارية كمحاولة لوضع صورة لتطوير أداء العمل وتغيير بعض المفاهيم التقليدية لدى العاملين والتركيز على النشاط الخدمي للمؤسسة(المدخلات العمليات. المخرجات) من خلال دعم المؤسسة الخدمية بأدوات وتقنيات الجودة ومعايير ومؤشرات لقياس مدى التحسين في الأداء وتحقق الأهداف التي نتطلع لها .

أهداف المبحث

١-وضع الخطوط الأساسية لتطبيق الجودة الشاملة في القطاع الخدمي .
٢-الاسترشاد بالنماذج العلمية لتطبيق الجودة في بعض المؤسسات الخدمية خارج نطاق الوزارة .
٣-التعرف على المتطلبات الضرورية لتطبيق الجودة في القطاع الخدمي .
٤-تنظيم الإعمال اليومية من خلال إجراءات مقننة وعمليات محددة .
٥-تدقيق دوري وفحص مستمر للإعمال والمهام اليومية .
٦-تهيئة البيئة المناسبة لدعم الدور الإداري القيادي .
٧-تشكيل فرق العمل للقيام بوضع إلية بالتطوير والتحسين وليس بالضرورة ان يكون من فرق الجودة .
٨-توضيح المفاهيم الأساسية للجودة الشاملة في القطاع الخدمي حصرا .
٩-جعل الحصول على الشهادة الدولية غاية ووسيلة لتطبيق أعلاه على أتم وجه .

مفهوم الجودة

هو مفهوم قديم جدا قدم الحضارات الإنسانية وما اعتبرت حضارة إلا بما سجلت من جودة وإتقان سواء كان في البنيان أو البيان لذا كان مفهوم الجودة عبر التاريخ مفهوما ضمنيا ، إلا إن الاهتمام بها كمطلب أساسي انتشر بشكل واسع في القرن العشرين حيث سمي عصر الجودة لما أولى هذا الموضوع من اهتمام ولكن بصيغ ومفاهيم جديدة ومتعددة تهدف إلى تحسين مستوى جودة المنتوج وجودة الخدمة للمؤسسة بشكل عام .

مفهوم الجودة الشاملة

أسلوب إداري يضمن تقديم قيمة العميل الداخلي والخارجي من خلال تحسين وتطوير مستمرين للعمليات الإدارية بشكل صحيح من أول مرة وفي كل مرة بالاعتماد على احتياجات ومتطلبات العميل .

مفهوم إدارة الجودة الشاملة أسلوب تعاوني لأداء الإعمال يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين ،وهو من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهدف إلى تحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة وذلك من خلال الاستجابة لمتطلبات العميل .

بعض تعار يف جودة الخدمات

هناك جملة من التعاريف لجودة الخدمات كما يراها رواد هذا المفهوم :

(الرضا التام للعميل) أرماند فيخبوم ١٩٥٦ .

(المطابقة مع المتطلبات) كروسبي ١٩٧٩ .

(دقة الاستخدام حسب ما يراه المستفيد) جوزيف جوران ١٩٨٩ .

ونستنتج من هذه التعاريف بأن (الجودة) تتعلق بمنظور العميل وتوقعاته وذلك بمقارنة الأداء الفعلي للخدمة مع التوقعات المرجوة من هذه الخدمة وبالتالي يمكن الحكم من خلال منظور العميل بجودة أو رداءة تلك الخدمة،فإذا كانت الخدمة تحقق توقعات العميل فإنه قد أمكن تحقيق مضمون الجودة . وحيث أننا قد وصلنا لهذا الاستنتاج فإنه يمكن الجمع بين هذه التعاريف ووضع تعريف شامل للجودة على أنها (تلبية حاجيات

وتوقعات العميل المعقولة) .

٢جودة الخدمات

تعتبر جودة الخدمات ذات مفهوم نسبي كونها تعطي معاني وتعاريف متنوعة حسب الفرد المستخدم للخدمة وحسب الوقت والمكان المستخدم فيه الخدمة ، فهي اليوم تعد مفتاح النجاح لبوابة التطور لأي مؤسسة خدمية تسعى الى تحقيق أهدافها في البقاء والاستمرار والتوسع محليا وعالميا .

ويمكن التعبير عن الخدمة أنها أداء عمل ينتج عنه منتج غير ملموس يشبع حاجات معينة يختلف عن المنتج السلعي ، هناك الكثير من الاختلافات بين السلعة والخدمة والتي بدورها أعطت كل نشاط إبعاد خاصة به ، إما أهم هذه الاختلافات تتمثل في الأتي ..

أ-الملكية : يمكن انتقالها في السلعة لا يمكن في الخدمة

ب- الخـزن: يمكن خزن السلعة لا يمكن خزن خدمة

ج- الاتاحية: السلعة متاحة قبل شرائها الخدمة تقدم بوجود الزبون

د- النفـــاذ : السلعة معمرة الخدمة سريعة النفاذ

هـ- النقل : السلعة يمكن نقلها الخدمة لا يمكن نقلها.

و- الزبون : لا يشارك في إنتاج السلعة عنصر مشارك مباشر في تقديم الخدمة

إبعاد جودة الخدمة

نتيجة لما ذكر من بعض الاختلافات على (وجه الحصر وليس العموم) ما بين السلع والخدمة أكسبت كل نشاط إبعادا تختلف عن الأخر حيث تمثلت إبعاد جودة الخدمات وباتفاق اغلب الباحثين بالاتي:

١-الاستجابة : استلام الخدمة بسرعة والاستماع لاستفسارات الزبون وتوقع حاجاته .

٢-المعولية : هي قدرت المؤسسة بالإيفاء بما أعلنت عنه من تقديم الخدمة للزبون.

٣-الموثوقية : مقدار الثقة والمصداقية للمؤسسة في أداء العاملين وإلمامهم بعملهم اتجاه طالب الخدمة .

٤-العناية : سعة الصدر والاحترام إثناء تقديم الخدمة لطالبها .

٥-الأمان : التركيز على منح طالب الخدمة الإحساس بضمان الحصول على الخدمات المتوقعة .

٦- الملموسية : خاصـــــــة بمظهر الخارجي ومستوى وتقنية الخدمة قبل وإثناء تقديمها مثل قاعة الانتظار والاستعلامات الالكترونية .

٧-الملائمة: سهولة الوصول إلى منافذ الخدمة وسرعة الاتصال بأنواعه .

٨- المعرفة : وهي الخبرات والكفاءة لمقدمي الخدمة .

٩-فهم الزبون : جهد تبذله المؤسسة لمعرفة جودة الخدمة التي يتوقعها الزبون .

١٠-الاتصالات :نشر معلومات عن المؤسسة لمساعدة طالب الخدمة للتعرف على نوع الخدمة التي تقدمها وطرق التواصل معه بلغة بسيطة ومفهومة .

كيف نصل إلى الجودة

وبعد كل ما ذكر عن جودة الخدمة كان لابد لنا ان نبحث عن سبل واضحة تضعنا على بداية الطريق الصحيح لنصل إلى الجودة ومن هذه السبل :

- اعترافنا بأن هناك مشاكل هي بداية الطريق الصحيح لإحداث التغيير نحو التحسين والتطوير المطلوب .

-استثمار عقول الموارد البشرية الموجودة بصورة صحيحة عن طريق إشراكهم في عملية التغيير والتعديل لأساليب العمل باستخدام مبدأ التحفيز.

- أهمية التدريب قبل وإثناء الخدمة للعاملين .

-خلق بيئة عمل مناسبة .

-بناء وتشكيل فرق عمل .

- السعي للوصول إلى جودة الخدمات وتحسينها باستخدام

الموارد المادية المتاحة كخطوة أولى .
-اعتماد قاعدة معلومات وبيانات إحصائية للمؤسسة الخدمية المعنية .
-ان نضع المواصفة الدولية القياسية نصب أعيينا كغاية ووسيلة في ذات الوقت .

لماذا المواصفة الدولية القياسية في نظام إدارة الجودة؟
كونها أوجبت وبشكل منظم توثيق مستندي لكافة العمليات وإجراءات العمل في ملفات وسجلات خاصة محددا جهة الحفظ والمسؤولية وموفرا ما يلي :
-سهولة الرجوع للمعلومات .
-تمكين العاملين الجدد تنفيذ مهام العمل بشكل صحيح من خلال ما مدون دون الاعتماد على الافراد .
-وضع كل فرد مسؤولا عن جودة العمل عن طريق معرفته ما هو مطلوب منه وكيفية القيام به .
-الدقة في المتابعة والتقييم .
-التأكيد على التدقيق الداخلي الدوري لجميع العمليات .

٤ - مراحل تبني وتطبيق مشروع الجودة
هنالك اثنا عشر مرحلة أساسية وثابتة لابد منها لجميع القطاعات وليس فقط القطاع الخدمي لتطبيق مشروع الجودة السبعة الأولى مراحل أولية وما تبقى منها تعتبر مراحل متقدمة تكون بها المؤسسة قد هيئت للحصول على الشهادة ..

المرحلة الأولى
تبني الإدارة العليا تطبيق الجودة حيث تستلزم تهيئة العديد من الجوانب ومنها ما يلي ..
-وضع سياسة الجودة وأهدافها بالمؤسسة والحفاظ عليها
-تذليل المعوقات والصعوبات التي تحول دون تطبيق مشروع الجودة.
-القناعة ان تطبيق الجودة هو من أساسيات العمل وليس عملا إضافيا
-ضمان المراجعة والمتابعة المستمرة لتحسين الأداء .

المرحلة الثانية
التوعية ونشر مفهوم الجودة باستخدام الكثير من الوسائل ومنها
-دورات تدريبية و ورشات عمل عن الجودة وأهمية تطبيقها
-زيارات ميدانية للمنشات التي تطبق الجودة
-المشاركة في الندوات واللقاء بالداخل والخارج
-إنشاء موقع الكتروني عن الجودة ينشر فيه بحوث ودراسات عن الجودة

المرحلة الثالثة
دراسة اتجاهات العاملين نحو تطبيق الجودة والإمكانيات المتاحة عن طريق ..
-استطلاع اتجاهات العاملين نحو الجودة وإمكانية تطبيقها ودراسة الإمكانيات المادية والبشرية للمؤسسة

المرحلة الرابعة
تقييم وتشخيص الوضع الحالي ومنه ..
-تقييم الوضع القائم للمؤسسة الخدمية لدعم الايجابيات وتفادي السلبيات
-تقييم وتحديد الموارد البشرية والمادية
-تقييم الأهداف الأساسية والرؤية والرسالة المستقبلية للمؤسسة .

المرحلة الخامسة
الإعداد والتهيئة داخل المؤسسة من عدة جوانب منها .

-تعيين ممثل للإدارة العليا ليكون حلقة وصل بين القيادة والميدان .
-البحث على تجربة ناجحة طبقت نظام إدارة الجودة للاستفادة منها .
-إنشاء ثلاث وحدات ..
أ-وحدة التوثيق والمتابعة
ب-وحدة التخطيط والتطوير
ج-وحدة التقويم والتدقيق

المرحلة السادسة

بناء وتكوين فرق العمل ومنهجية عملها .. بمعنى عملية تنظيمية إدارية تظم مجموعة من الإفراد متفقة على هدف محدد ومشترك إلا وهو إن خير وسيلة لتحقيق هذا الهدف هو العمل سويا .

المرحلة السابعة

حصر العمليات القائمة وتحديد الخطوات الإجرائية لها من خلال التركيز على العمليات الرئيسية التي لها تماس مباشر مع طلب الخدمة أو في تقديم الخدمة .

المرحلة الثامنة

تخطيط وتوثيق شامل لنظام الجودة للمؤسسة الخدمية وهو عملية تنبؤ بما سيكون عليه بوضع الأهداف المطلوب تحقيقها ورسم السياسات التي ترشد العاملين في تنفيذهم للإعمال ورسم الإجراءات التي تتبع في عملية التنفيذ ووضع برنـــامج العمل التفصيلي والجداول الزمنية اللازمة .

المرحلة التاسعة

البدء تطبيق نظام إدارة الجودة حيث تتم هذه المرحلة بعد انجاز المراحل السابقة حيث تقوم هذه المرحلة على تحديد المشكلات كنوع من فرص التحسين لتحديـــد أسبابها عن طريق دراستها وتحليلها للاختيار أفضل الحلول وتطبيقها عن طريق الاستمرار في تعديل وتوثيق الإجراءات والعمليات ولا ننسى بنشر وتبـــــادل الخبرات والأفكار داخل وخارج المؤسسة.

المرحلة العاشرة

التدقيق الداخلي للجودة هو فحص مستقل لتحديد ما إذا كانت نشاطات الجـــــودة مطبقة بفعالية وفاعلية وتمت المحافظة عليها ومناسبة لأدراك أهداف الجودة كون هدف التدقيق الداخلي هو منح المدقق عليه فرصة لتحسين نظام الجودة في حالـــة عدم مطابقة عناصر نظام الجودة مع المتطلبات المحددة أو السماح بتسجيل (منح الشهادة) للمؤسسة المدقق عليها .

المرحلة الحادية عشر

مراجعة الإدارة العليا حيث تكون بعد تطبيق التدقيق الداخلي في المؤسسة بمعـدل مرتين في العام والتركيز على مدى تحقق الأهداف ألموضوعه من خلال فاعليـة نظام إدارة الجودة والبرامج التطورية من خلال دعم الايجابيات وتجاوز السلبيات والمعوقات من خلال الحرص على التحسين المستمر.

المرحلة الثانية عشر

التسجيل والحصول على الشهادة بعد اختيار الجهة المانحة وتقديم الطلب وإرسال الوثائق المطلوبة ، وبهذا نكون قد وصلنا إلى البداية الحقيقة للتميز وكما اشرنا في بداية بحثنا حيث إن الحصول على الشهادة يجب إن نجعلها غاية ووسيلة في ذات الوقت لنصل إلى ما يرضى طموحنا في التميز ومواكبة المؤسسات الخدمية للدول المتقدمة فيما تقدمة من خدمات . الخاتمة

مما مر علينا نجد إن جودة تقديم الخدمة للعملاء أصبحت هي المقياس الذي يقاس به نجاح المؤسسات الخدمية ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من نصائح يضعها ذوي الخبرة والاختصاص لتكون نقطة ضوء يستدل بها إلى بلوغ الغاية ، ومن هذه النصائح ..

أولا: عليك البدء بتعيين الأشخاص القادرين على تقديم خدمة عملاء جيدة، كما يجب عليك الحرص على تحديد مفهوم "خدمة العملاء الجيدة" من وجهة نظرك، وتوضيح هذا المفهوم لهم، وبعد ذلك ابدأ في تدريبهم، ومن ثم أعطهم الصلاحيات، وأخيرًا اربط اجورهم بمستوى رضا العملاء.

ثانيا: تعرّف على عملائك عن قرب واستمع لعملائك شخصيا حتى تتفهّم احتياجاتهم المختلفة، وعليك أن تتأكد من أن كل فرد من أفراد فريقك يقوم بذلك أيضا، كما يجب أن يكون لديهم الدافع لتنمية مشروعك.

ثالثا: حدد رؤية واضحة للخدمة:يعني هذا توضيح الرؤية، وأن يعيش الفريق بأكمله بعقلية العميل ليتمكنوا من التواصل معه وتلبية رغباته، ويكون هذا هو منهج الموظفين سواء أمام العميل أو حتى داخل مكاتب الشركة، كما يجب وضع معايير واضحة يمكن القياس عليها.

رابعا : درب باستمرار

(الشركات المعروفة بتقديم أفضل خدمة عملاء عادة ما تخصص ما بين ٣٪ و٥٪ من دخلها لتدريب موظفيها للاطلاع على أحدث التطورات التكنولوجية وما يرغب به العملاء، وما يقدمه المنافسون.)

خامسا: الحث على الإبداع حاول أن تقوم بإشراك فريق العمل في حل مشاكل العملاء، وأيضًا في إصلاح العمليات الخاطئة التي أدت إلى هذه المشاكل منذ البداية، مكنهم من النظر إلى ما وراء القواعد البسيطة للحلول، وحاول أن تجعلهم يعثرون على الإلهام اللازم ليبدعوا في عملهم، وذلك من خلال شغفك وطموحك وتصرفاتك.

سادسا: امنح حوافز للمميزين الطبيعة البشرية تجعل الموظفين يرغبون في أداء أعمالهم بشكل جيد، وأفضل حافز لهم على فعل ذلك هو إعطاؤهم شيئا جيدا في المقابل، فمثلاً حاول أن تعطيهم ردود فعل بناءّة على أدائهم في العمل، بالإضافة إلى ملاحظاتك ونصائحك حول ما يجب أن يفعلوه ليطوروا من أنفسهم.

سابعا : كن قائدا سواء أعجبك الأمر أم لا فأنت القدوة والمثل الأعلى لموظفيك، عندما يرون كيف تتعامل وتتحدث مع أقرانك وشركائك وفريق عملك وعملائك فإن هذا يخبرهم بالقواعد الحقيقية للتعامل مع العملاء ومع بعضهم بعضا.

وأخيرا اتفق مع من قال إن الجودة هي ((الريادة والامتياز في عمل الأشياء)).

فالريادة : تعني السبق في الاستجابة لمتطلبات العميل .

والامتياز : يعني الإتقـــــان (الضبط والدقة والكمال) في العمل .

الاطر التي تحكم شراكة القطاعين العام والخاص

علي عادل حسين/ دائرة تطوير القطاع الخاص

المقدمة :

يلعب القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي دوراً طالما تراوح بين الدور المؤثر والفاعل تارة وبين الدور البسيط تارة أخرى باعتباره جزءاً مهماً يشارك إلى جانب القطاع العام في رسم هيكل الاقتصاد العراقي وتوجهات الدولة بالانتقال التدريجي نحو نظام اقتصاد السوق .

لقد اثبتت العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية ان التوجه الافضل يكمن في تعبئة موارد القطاعين العام والخاص في (أطار الشراكة) ضمن اطار اقتصادي سليم ومتفاعل مع المتغيرات يستجيب للطموح المشروع للمستثمرين ولحاجة الاقتصاديات الوطنية للتمويل وتقاسم الاعباء والمخاطر بين القطاعين .

ان عدد البلدان التي اعتمدت مبدأ الشراكة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في اصول البنية التحتية (كالنقل والاتصالات والطرق والصحة والتعليم والخدمات التجارية) في تزايد مستمر ، وتشير تجارب الدول المختلفة الى ان مشاريع البنية التحتية الاقتصادية (الطرق والنقل والاتصالات) هي اكثر المشروعات ترشيحاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وذلك لكونها ذات معدلات عائد مرتفع وحاجة الدولة الملحة لتنفيذها ، وبشكل عام تسمح الشراكات بين القطاعين العام والخاص للحكومات بتجنب او ارجاء الانفاق على البنية التحتية دون التخلي عن مزايا هذا الانفاق . وقد يتسم هذا الامر بالجاذبية الى حد كبير بالنسبة للحكومات التي تواجه قيوداً حالية في الانفاق بينما يمكن للشراكة بين القطاعين ان تخفف من اعباء الانفاق من الموازنة العامة للدولة من خلال توزيع اعباء الدين العام للدولة بينها وبين الشريك الخاص من خلال قيامه بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية (النقل والطرق والجسور) . ويرى الاقتصاديون ان الشراكات اذا كانت جيدة التصميم تسمح بتحقيق مكاسب الكفاءة في تشييد المشاريع وبالتالي التخفيض من التكاليف التي تتحملها ميزانية الدولة لتقديم خدمات المرافق العامة للمواطنين ، علماً ان بريطانيا اول من اظهر مفهوم الشراكة بين القطاعين بالاعتماد على الاستثمار الخاص الذي يعتبر اهم العوامل المساعدة على نمو التشغيل في القطاعات الحيوية كالنقل والاتصلات والصناعة والبيئة والقطاع البنكي .

تتسم العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص بكونها علاقة شراكة تنموية مستديمة لا غنى فيها لقطاع عن الآخر، ولها طبيعة تكاملية وإحلالية في آن واحد، وذات طبيعة ديناميكية أي متغيرة بمرور الزمن. كما تنطوي هذه العلاقة على مجالات متنوعة منها التنظيمية و ا لتشر يعية و ا لمؤ سسية والإدارية والإجرائية والتنفيذية والرقابية والاتصالية والتمويلية و ا لا ئتما نية و ا لا ستثما ر ية للموارد الاقتصادية (الطبيعية والرأسمالية والبشرية) والخدمية بأنواعها الصحية والتعليمية والاجتماعية والتدريبية والتقنية والمعلوماتية وغيرها .

يتوقف حجم وطبيعة وأهمية الدور الذي يلعبه كل قطاع في العملية التنموية، على طبيعة النظام الاقتصادي السائد بالدولة وهيكل اقتصادها الوطني ومرحلة تطوره، وبقدر ما يتحقق من توافق وانسجام في هذه العلاقة أو الأدوار المناطة بكل قطاع في مختلف المجالات. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بمعدلات أسرع وأكبر والعكس صحيح.

ان تسليط الضوء على الاطر التي تحكم علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقاً للقوانين والخطط والاستراتيجيات المعتمدة من قبل الحكومة ، وتحديد اشكال هذه المشاركة يعتبر ذلك خطوه مهمة لتوفير البيئة الملائمة لدخول الشركات الكبرى للقطاع الخاص كشريك مع الشركات العامة .

مما تقدم أعلاه نرى من الضروري مناقشة هذا الموضوع من اربعة زوايا :

الزاوية الاولى : اهداف الشراكة

هناك عدة اهداف للشراكة بين القطاعين العام والخاص وحسب طبيعة النظام الاقتصادي لكل دولة :

١-تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية والخدمات العامة الى انشطة اخرى اكثر اهمية.

٢-إدخال الإدارة والكفاءات التى لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة ، وأشراكه في تحمل المخاطر .

٣-تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة .

٤-تفادى تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة أو التشغيل القاصر .

٥-إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة .

٦-نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم والإنشاء ، والتمويل والصيانة) بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة .

الزاوية الثانية : مرجعيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

تشير جميع الدراسات التي تعنى بموضوع الشراكة مع القطاع الخاص الى اهمية وجود أطار قانوني سليم يغطي كافة اوجه هذه الشراكة (العلاقة) بين القطاعين العام والخاص ، ونظراً لتباين الاعراف القانونية في مختلف البلدان والتوجهات الاقتصادية للحكومات فيها لذا اختلفت الاطر القانونية بناءا على ذلك ، فعلى سبيل المثال قد لا تكون هناك قوانين مخصصة للشراكة بين القطاعين في البلدان التي تعمل وفق اطار قانون عام وبذلك فان جميع الاحكام تدرج في العقود بحد ذاتها وهو الامر الذي يؤدي الى زيادة تكاليف التفاوض بشأن العقود .

يشير تقرير صندوق النقد الدولي في تقريره عن الشراكة الصادر في ٢٠١٤ ان البرازيل وضعت مؤخراً قانوناً للشراكة بين القطاعين العام والخاص رغم خضوع بعض اشكال هذه الشراكة للتشريع الذي ينظم الامتيازات والتوريد ولشروط الشفافية التي نص عليها القانون المعني بالمسؤولية ، وعلية سنتاول في هذا المحور اشكال الشراكة الحالية الواردة

في القانون والسياسات والاستراتيجيات الوطنية .

اولاً – قانون الموازنة الاتحادي لعام ٢٠١٦ :

-أن المادة (١٥) من قانون الموازنة الاتحادي اشارت الى ضرورة التوسع في فتح باب الاستثمار الخاص والمشاركة مع القطاع الخاص من قبل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بحدود اختصاصاتها غير ان تنفيذها من قبل معظم شركات التمويل الذاتي لم يلمس بشكل واضح لغاية الان .

ثانياً - الدستور العراقي :

تنص المادة (٢٥) من الدستور العراقي الاتحادي على ان (الدولة تكفل اصلاح الاقتصاد العراقي وفقاً للاسس الاقتصادية الحديثة من اجل ضمان الاستثمار الكامل لموارده وتنوع مصادره وتشجيع وتنمية القطاع الخاص) .

ثالثاً- قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ :

يعاني العراق من ضعف التشريعات القانونية التي تعزز موضوع الشراكة بشكل واضح ، ولكن على الرغم من ذلك فنهاك نصوص قانونية تسمح بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص وكما ورد في الفقرة ثالثاً من المادة (١٥) من قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته حيث نصت على اعطاء حق المشاركة للشركات العامة مع الشركات والمؤسسات المحلية والعربية والاجنبية لتنفيذ أعمال ذات علاقة باهداف الشركة داخل العراق) ويلاحظ ان المجال مفتوح لدخول شركات التمويل الذاتي المملوكة للدولة في شراكات مع القطاع الخاص المحلي و الاجنبي والعربي. كذلك فان قانون الشركات العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ قد اجاز مساهمة القطاع العام بنسبة لاتقل عن ٢٥٪ من رأس مال الشركات الخاصة.

رابعاً- وثيقة العهد الدولية :

قامت الحكومة العراقية بتوقيع وثيقة (العهد الدولي) التي جرى اطلاقها مطلع شهر مايس لسنة ٢٠٠٧ بين العراق والمجتمع الدولي لتعزيز شراكتهما بغية رفع المستوى المعاشي للشعب العراقي واستكمال عملية اعادة الاعمار فقد نصت المقدمة (السماح للقطاع الخاص بلعب دوراً قيادياً في النشاط الاقتصادي مع دور خاص للحكومة في تنظيم هذا النشاط وحمايته) .

خامساً – استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ :

جاءت استراتيجية التنمية الوطنية العراقية التي اطلقتها وزارة التخطيط للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ والتي ادرجت موضوع التنمية المستدامة من ضمن محاورها الرئيسية من خلال تعزيز دور القطاع الخاص لفسح المجال امامه لممارسة دوره في الانشطة الاقتصادية المنتجة والتي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي .

سادساً – البرنامج الحكومي للحكومة العراقية لعام ٢٠١٤ :

اهم الوثائق الرسمية التي تناولت الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو البرنامج الحكومي الذي اعلنته الحكومة الجديدة والتي تطرقت الى اعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص وذلك من خلال العمل على تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص الاجنبي والمحلي.

سابعاً- الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠ :

فيما يتعلق باستراتيجية القطاع الصناعي التي اطلقتها رئاسة مجلس الوزراء /هيئة المستشارين والتي تمتد حتى ٢٠٣٠ والتي صدرت في تموز ٢٠١٣ فقد تضمنت موضوع الشراكة مع القطاع الخاص بالشكل الاتي :

١-تفعيل تواصل القطاع العام مع المستثمرين الدوليين وموردي التكنلوجيا .

٢-حددت وزارة الصناعة والمعادن ستة مشاريع مشاركة مع المستثمرين في الاطار التشريعي القائم .

٣-بدأت وزارة الصناعة والمعادن منذ عام ٢٠٠٨ في تنفيذ برنامجين لاعادة التاهيل الفني وذلك على النحو التالي :

البرنامج الاول : بتمويل مباشر من الميزانية الاتحادية وقد نجم عنه اعادة تاهيل ١٩٦ مصنع من بين ٢٦٤ مصنع تدار باشراف وزارة الصناعة والمعادن .

البرنامج الثاني : عبارة عن اتفاقية مشاركة في الانتاج مع المستثمرين يعاد بموجبها تأهيل وادارة شركات القطاع العام لمدة محددة .

٤-من ضمن الاهداف الاستراتيجية لخطة وزارة الصناعة زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص العراقي في الصناعة التحويلية .

٥-تناولت الاستراتيجية ايضاً عدة مسارات للنهوض بقطاع الصناعة ومن هذه المسارات تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الاجانب والمحلين الاكفاء ، وتغير هيكل القطاع الصناعي لصالح القطاع الخاص من خلال التخلص من كافة العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية ولا سيما المتعلقة بالنواحي المالية والقانونية .

٦-هناك محاولات قامت بها وزارة الصناعة العراقية في اعداد مسودة قانون الاصلاح الاقتصادي للشركات العامة المملوكة للدولة في بداية عام ٢٠٠٦ ثم مسودة اخرى في بداية عام ٢٠٠٨ الا انها لا تزال جميعها قيد المداولات ، ومثل هذا القانون في حال اقراره من شانه ان يوسع دائرة الاساليب الممكن اعتمادها في اصلاح اوضاع الشركات العامة ذات التمويل الذاتي وجذب المستثمرين كشركاء فاعلين للنهوض بواقعها المتدني .

ثامناً - استراتيجية تطوير القطاع الخاص العراقي ٢٠١٤-٢٠٣٠ :

تنطلق هذه الاستراتيجية من رؤية مفادها (بناء قطاع خاص وطني حيوي مزدهر مبادر محلياً ومنافس اقليمياً بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة) ، وقد تضمن المحور الثالث من هذه الاستراتيجة (برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والذي يعمل على تحقيق هدفين هما :

١-تحسين أنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية .

٢-اشراك القطاع الخاص بضمنه الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أعادة هيكلة الشركات العامة .

ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب العديد من الاجراءات الاتية :

أ-توفير خدمات استشارية ، وإرشادية ، وخدمة تخطيط الاعمال، والتدريب والتشبيك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب - إنشاء صندوق لتوفير رأسمال إبتدائي ، وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص بهدف توسيع انشطته وإنشاء مؤسسات جديدة وزيادة القدرة التنافسية وتعزيز الابتكار.

ج-استحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، للعمل مع الشركات العامة.
ح-تطوير مناطق صناعية وتكنولوجية ، وحاضنات اعمال، ومراكز تطوير اعمال ومبادرات أخرى مماثلة.
خ-تشكيل وحدة متخصصة لتعزيز الوعي بالمساواة والشمولية بين النوعين الاجتماعيين في القطاع الخاص وزيادة فرص العمل للنساء في القطاع الخاص.
د-إطلاق حملة توعية عامة.

الزاوية الثالثة : العقبات التي تواجه مشروع الشراكة بين القطاعين :

ان القطاع الخاص يواجه العديد من العقبات التي تعوق تعزيز مبدأ الشراكة بما في ذلك:
أ. الافتقار الى سياسات واستراتيجيات فعالة تدعم القطاع الخاص.
ب. تقادم وتعقيد الاطارين القانوني والتنظيمي اللذين صمما لاقتصاد مخطط مركزياً.
ت. عدم انتظام انفاذ السياسات والقوانين القائمة.
ث. عدم كفاية وسائل الحصول على التمويل.
ج. تضرر البنية التحتية المادية وعدم كفاية امدادات الطاقة.
ح. نقص الموارد البشرية المؤهلة، ولاسيما العمالة الماهرة.
خ. تدني مستوى الشافية في منظومة التوريدات العامة.
د. تعقد عمليات تسجيل واغلاق الشركات.
ذ. وجود منافسة غير عادلة من جانب القطاع العام.
ر. غياب حوار دائم بين الحكومة والقطاع الخاص.
ز. عدم الالمام الكافي بديناميكية السوق العالمي والاقليمي.
اسفرت العوامل المذكورة انفاً عن تزايد اغلاق شركات القطاع الخاص ، وترتب على ذلك محدودية مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي ، وافتقاده الى القدرة على المساهمة في التنوع الاقتصادي او خلق فرص العمل.

الزاوية الرابعة : صور الشراكات بين القطاعين العام والخاص

إن تبني عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في كثير من الدول لهو الملاذ الآمن لجميع الأطراف في تمويل مشاريع البنية الأساسية للمرافق العامة للشراكة طويلة المدى بين القطاعين ، وتعرف عقود الشراكة بأنها تلك العقود التي يقوم فيها القطاع الخاص بتمويل وإنشاء المشروعات وتشغيلها مقابل هامش ربح معقول من الدولة يدفع على شكل أقساط شهرية أو ربع سنوية أو سنوية ، وبالتالي يفضي ذلك إلى انخفاض الأعباء المالية التي تتحملها الدولة خلال مرحلة إنشاء الأصول العامة وحتى بداية المشروع.
يرى البعض أن عقد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص هو عقد إداري يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع العام إلى أحد أشخاص القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وإدارتها واستقلالها وصيانتها طوال مدة العقد المحددة مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزأ طوال مدة الفترة التعاقدية ، وتتولى مؤسسات من القطاعين العام والخاص العمل معا لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين، وخصوصا في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية.
وتشير العديد من المصادر بأن هناك عدة انواع من صور الشراكة بين القطاعين العام والخاص ندرج فيما يأتي أهمها :
تصنف الشراكة من خلال المفاهيم والتوجهات والمعايير المعتمدة في التصنيف مثل نمط التنظيم، واتخاذ القرار، نوع القطاع، طبيعة النشاط، طبيعة العقد حيث يتحدد الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص ضمن الشراكة.
فالترتيبات المؤسسية تتراوح مابين ترك امر البنية الأساسية للإدارة الحكومية أو ترك امرها كلية للقطاع الخاص وبين هذا وذاك توجد ترتيبات مؤسسية توزع فيها الأدوار بين الطرفين ويبدو هذا جلياً في حالة إسناد خدمات البنية الأساسية من خلال عقود الخدمة، الإدارة، التأجير، الامتياز،

الشراكة. واكثر التصنيفات قبولاً من قبل الكثير من الباحثين يندرج على أساس:

١.شـــــــراكات تعاونيـــــــة Collaborative Partnerships: وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين إطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد لاي طرف بموجب القواعد التي يفرضها.

٢-شـــــــــــراكات تعاقدية contracting Partnerships :

تعنى بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين وتكون العلاقات بين إطراف الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الإطراف الأخرى المساهمة في الشراكة وهذه الجهة لا تمارس أداء المهام بل تعتمد على الإطراف الأخرى في ذلك وتكون قادرة على إنهاء الشراكة أحيانا أحاديا استناداً إلى معيار العقد الذي يحكم العلاقة بين القطاعين العام والخاص.

ووفق هذا التصنيف يدخل نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) ضمن الشراكات التعاونية بينما تأخذ الشراكات التعاقدية إشكال عديدة مثل التأجير، الإدارة، الخدمة ، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الإستراتيجي والامتياز ، ويدخل ضمن الامتياز إشكال عديدة أبرزها نظام البناء ، التشغيل ، نقل الملكية (BOT) وله تفرعات عديدة مثلBoo ,BOLT ,PBO ,BooT ,Roo وغيرها ويمكن استحداث صيغ أخرى تتناسب مع المشروع المراد تنفيذه.

وتأخذ مشاركات التعاقدية للقطاع الخاص أشكالاً مختلفة وبدرجات متباينة كالأتي:

١-عقود الخدمة: تحتفظ الجهة العامة بمسئوليتها الكاملة عن تشغيل وإدارة المرفق بالكامل ولكنها تتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم بعض الخدمات مثل قراءة العدادات وتحصيل الفواتير والصيانة. وتتراوح مدة هذه العقود بين سنة وثلاث سنوات.

٢-عقود الإدارة: تقوم الجهة العامة بنقل مسئولية إدارة مجموعة من الأنشطة في قطاع معين إلى القطاع الخاص. وفي هذه الحالة تقوم الجهة العامة بتمويل رأس المال العامل والاستثماري كما تقوم بتحديد سياسة رد التكاليف.وتتراوح مدة هذه العقود بين ٣ إلى ٥ سنوات.

٣-عقود التأجير: تقوم الشركات الخاصة بتأجير المرفق من الجهة العامة وتتحمل مسئولية تشغيل وإدارة المرفق وتحصيل الرسوم. ويقوم المستأجر بشراء الحق في الإيرادات وبالتالي يتحمل قدراً كبيراً من المخاطر

التجارية. وتتراوح مدة هذه العقود بين ٥ إلى ١٥ سنة ويمكن تمديدها.

٤-عقود الانتفاع طويل الأجل : تستخدم عقود الانتفاع طويل الأجل لشراء مشروعات البنية الأساسية الضخمة. ويطلب من الشركة الخاصة تمويل وبناء وتشغيل المرفق لفترة معينة (٢٠-٣٠ سنة) ينتقل بعدها المرفق إلى القطاع العام. ويأخذ هذا التعاقد أشكالاً متعددة يمكن استخدامها أيضاً لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية.

٥-عقود الامتياز: تتحمل الشركات الخاصة مسئولية التشغيل والإدارة والاستثمار في حين تظل الجهة العامة مالكة لأصول المرفق. وقد تقدم هذه الامتيازات على مستوى الدولة بأكملها أو على مستوى مدينة وتتراوح مدتها بين ٢٥ إلى ٣٠ سنة.

٦-نقل الملكية: يصبح القطاع الخاص مالكاً ومسئولاً عن المرفق ويخضع لهيئة رقابية.

مما سبق يتضح أنه لتحقيق الشراكات الجيدة مع القطاع الخاص في مجال البنية الأساسية لا بد وأن يتم ذلك مرحلياً ، ومن خلال دراسة واعية للأهداف المطلوب تحقيقها من خلال هذه الشراكة

والجدول رقم (١)
يوضح الاختيارات المتاحة لهيكلة مشروعات الشراكة

آلية عقود الشراكة	متوسط مدة العقد	تقديم الخدمات أو الإدارة	توفير رأس المال العامل	الحصول على صافي الإيرادات أو صافي الخسائر	توفير التمويل طويل الأجل	امتلاك الأصول قانونيا	توفير التخطيط للقطاع و مراقبة الخدمات
تأسيس و توفير سوق التمويل اللازم	بدون تحديد	الدولة	الدولة والقطاع الخاص	الدولة	الدولة و القطاع الخاص	الدولة	الدولة
عقد خدمات	٢ – ٣ عام	قطاع خاص	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة
عقد إدارة	٣–٥ عام	قطاع خاص	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة
بناء و تشغيل ونقل ملكية	٢٠–٣٠ عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	الدولة	الدولة
بناء و تشغيل و تملك	٢٠–٣٠ عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	الدولة
حق الاستغلال	٢٠–٣٠ عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	الدولة	الدولة
مبادرحة تمويل القطاع الخاص	١٠–٣٠ عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	الدولة

كما يجب بالإضافة إلى ما سبق ذكره يجب مراعاة عدد من التوصيات التي يقترحها الباحث والتي قد تساهم في إنجاح عملية الشراكة مع القطاع الخاص، وهى كما يلي:

- وضع الخطوط العريضة والأهداف التنموية المرجوة من عملية الشراكة مع القطاع الخاص ليس فقط على المستوى الاقتصادي أو تحسين أداء الخدمات العامة، ولكن من حيث مردود ذلك على التنمية الاقتصادية بشكل عام وعلاقة تلك الشراكة بتحسين بيئة خدمات الاعمال والانشطة الاقتصادية للقطاع العام .

- وضع الأطر العامة التي تحدد دور كل شريك في التنمية بما يضمن كفاءة التنسيق والتكامل بين كافة الأطراف.

- حصر التجارب الناجحة التي خاضتها الدول الأخرى عند الشراكة مع القطاع الخاص، وتقييمها والاستفادة من إيجابيتها وتلافى السلبيات الناجمة عنها.

- تحرير وتطوير الأسواق المالية وتهيئتها لجذب المدخرات الوطنية والأجنبية، وتوظيفها في مجالات الاستثمار في مشروعات الخدمات.

- لا ينبغي الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلا بعد إعداد الأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لإنجاح هذه الشراكة، وكذلك إنشاء الأجهزة اللازمة لتنفيذ هذه القواعد والالتزامات الواردة بتلك الأطر بقدر عال من الكفاءة والنزاهة.

- وضع اللوائح والقوانين التي تهدف لحماية المستهلك من احتكار تقديم الخدمة المقدمة من القطاع الخاص.

- توفير منظومة رقابية مكونة من بعض الأجهزة الحكومية والشعبية تضمن الالتزام بالاتفاقات المعقودة بين الدولة والقطاع الخاص من جهة، ومن جهة أخرى تضمن وصول الخدمة للمواطنين بالمستوى والسعر المطلوبين.

- ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للخدمات من حيث الكم والكيف، وذلك بدعم الفئات الغير قادرة في المجتمع.

- توفير قاعدة بيانات عن الخدمات المطلوب الشراكة بها ووضع برامج زمنية لها تتوافق مع الخطط التنموية الاقتصادية والحضرية للدولة.

- التنظيم الزمني والمكاني لعملية الشراكة بحيث تتوافق مع تطور معدلات الطلب على الخدمة المقدمة بالمعدل الذي يفي بالزيادة المتوقعة للسكان وبتوزيعهم المكاني.

-يجب الاهتمام بتدريب الجهات الحكومية المعنية بالشراكة مع القطاع الخاص على نحو يضمن إعداد الدراسات اللازمة بشكل فعال وفى أسرع وقت ممكن بقدر يضمن نجاح المفاوضات بين الدولة والقطاع الخاص.

- يجب فهم طبيعة الشراكة وتحليلها من خلال التحديد والتحليل الدقيق لمصالح وتوجهات كافة الأطراف المعنية وطريقة تعبيرها عن هذه المصالح وخاصة فيما يتعلق بالدولة والتي غالباً ما تملك دون غيرها زمام المبادرة ومن ثم تتحكم إلى حد كبير في شكل وطبيعة ونتائج تلك الشراكة.

- من الملائم التركيز على تمكين المجتمع المحلى كطرف محوري وأساسي في الشراكة من اجل التنمية وذلك من خلال التركيز على رفع درجة الوعي والإدراك بدور القطاع الخاص كشريك في التنمية.